

رکتور فائق الجوهري

اطباء ومرضى



كتب للجميع

اُطباء... ومرضی

للكیة فاس المولف

إهداء إلى روح أبي

الذي أريد أن يجهد نفسه قاصداً، وأريد
أن أكون طبيياً . وفلسفة إرادته .
فكانت قراءة الطائفة التي أصبحت ركنها
في القانون . ولكن في السُّلوية الطبع...
مشهد للآبار ليس لها لمؤننا حرة الاختيار
وفهم سيولهم .

رند فائز المحور

تقديم وتعريف بالاستاذ مرفتحي

المستشار السابق بمحكمة الاستئناف
وأستاذ علم النفس الجنائي العالي

شرفني كلية الحقوق بجامعة فؤاد الاول بأن اكون عضوا في لجنة الحكم على رسالة الدكتور فائق الجوهري في « المسؤولية الطبية في قانون العقوبات » للحصول على لقب دكتور في الحقوق ، وبذلك أناحت لي فرصة طيبة لقراءة بحث قيم ممتع ، جمع بين طرافة البحث العلمي ودقة التطبيق القانوني وقد سررت باسناد هذه المهمة الى على الرغم من كثرة مشاغلي ، وضخامة الرسالة اذ بلغ عدد صفحاتها ٤٤٥ صفحة من القطع الكبير مع طبعها « بالبنط » الصغير ومما شوقني الى دراسة هذه الرسالة كون موضوعها صايف هوى من نفسي ، اذ وجدته يتصل بالناحية الطبية التي اميل اليها بفطرتي واعشقها ، كما يتصل بالناحية القانونية التي مارستها في حياتي القضائية اعواما طويلة ، وسرني بصفة خاصة ما تضمنته الرسالة من بحث مستفيض لمشكلة اجتماعية خطيرة ظللا شغلت بالي ولي فيها وجهة نظر معلومة ، هي موضع نظر اولي الشأن من الوجة التشريعية في الالونة الحاضرة الا وهي مشكلة العلاج النفسي في مصر . وقد صادفني سوء الحظ بأن مرضت أثناء دراستي الرسالة مرضا قاسيا ألزمني الفراش فترة غير قصيرة ، وكان ذلك قبيل الموعد المحدد لمناقشة الرسالة ولم أكن قد أنهيت دراستها بعد . فخشيت أن يفوت المرض على هذه الفرصة الثمينة ، ولكن الالام المستمرة التي كنت أعانيها من جراء نوبات مفاص كلوي متتابة . والتي لم تسكنها الحفن والمقافير المختلفة ، وجدتها تهدا وتهجع كلما تناولت رسالة الدكتور الجوهري لاتمام قراءتها ، وما ذلك الا لانني كنت استغرق فيها استغرافا كان ينسيني الالام ، لشدة شغفي بموضوعات الرسالة الطريفة ، فكنت كلما قلبت صفحة من صفحاتها وجدتنى تعلمت شيئا جديدا لم اكن أعرفه من قبل ، فكانت رسالة الدكتور الجوهري بالنسبة الى غذاء روحيا وشفاء بدنيا في آن واحد .

ولم أعجب لذلك ، فان الدكتور الجوهري ، وان كان رجل قانون بحكم مهنته ، ولكنه طبيب بروحه وفطرته ، تجمعني به عاطفة مشتركة نحو البحوث الطبية ، وتشابه في المزاج والميول وعدم التقيد بالمالوف من حيث اختيار المهنة أو الهواية العلمية ، فكلانا خرج من سياق الدراسات القانونية المصنوع من مواد صلبة جامدة ليعيش في جو من العلوم والدراسات الطبيعية الحرة الطليقة والواقع أن الدكتور الجوهري من رجال القانون المعروفين ، وهو بجانب ذلك من رجال الصحافة البارزين وعلم من اعلام الرياضة البدنية في مصر . أنشأ معهدا للتربية البدنية منذ سنة ١٩٢٧ لا يزال قائما يؤدي رسالته لشباب مصر حتى الان . وقد حصل الدكتور الجوهري على شهادات في التربية البدنية تؤهله للعمل بها وتدريسها . وأعد شعبتين للعلاج النفسي احدهما للتربية العقلية ، والثانية للتربية الروحية كما أنشأ مدرسة بالمراسلة للطلبة الذين فاتتهم فرصة التعليم . وبالاختصار فان الدكتور الجوهري ذو

عقلية واسعة مترامية الأرجاء واسعة الافاق . لا يقف نشاطه الذهني وطموحه الفكري عند حد أو نطاق .

وقد أتاحت لي فرصة اتصالى به عن كتب في مناسبات كثيرة ان أكتشف فيه عن عبارات يسترها التواضع الجهموم عطر الادب . فهو من طراز خاص نادر . ولهذا أعتبرت دعوة كلية الحقوق ابائى لاكون عضوا في الحكم على رسالته فرصة ثمينة وكسبا علميا لي . وقد حفت دراسنى الرسالة ظنى ، فان الدكتور الجوهري كان موقفا في اختيار موضوع رسالته ، كما كان موقفا في بسوبها وتنظيمها وبريب بحوثها برسيا متطابدا على سلامة ذوقه العلمى . ونضوج الفكرة في ذهنه ، وردة المامه بأطراف بحثه .

وقد انتهى الدكتور الجوهري من بحثه الى ان علم الطب لا يزال علما تجرييا لم يبلغ بعد درجة الكمال ، وأن الطبيب بوصفه بشرا يجوز عليه ما يجوز على سائر الناس من حيث التأثير بنسبتي العوامل النفسية والوجدانات التي تدفعه الى الانحراف عن الطريق السليم أو النورط في الخطأ ، والاطباء يميلون اجمالا الى احتكار كل ما يسمى علاجا لانفسهم مدفوعين في ذلك بمصلحتهم الذاتية ، دون النظر الى ما يصح اعتباره طبي وما لا يصح اعتباره كذلك ، واتى أشاطر زميلى المؤلف الراى فيما ذهب اليه من حيث وجوب التفرقة بين العلاجات الطبية والعلاجات غير الطبية فليس كل ما يسمى علاجا يكون طبي حقا ، ولا بد من اخضاع كل منها لسرع خاص بطبيعته ، واتى أعتقد أن الفصل في هذه التفرقة هو طبيعة العلاج الذى يمارسه المالعج ، بصرف النظر عن الهدف من العلاج ، أعنى أنه ينظر الى الوسيلة لا الى الغاية ، حين التفرقة بين اختصاص الطبيب واختصاص غير الطبيب ، مثال ذلك أمراض ضغط الدم ونوبات الربو واضطرابات الجهاز الهضمى وما اليها من طائفة الاعراض البدنية المسببة من عوامل نفسية ، فانه اذا استخدمت في علاجها العقاقير الطبية أو أى علاج عضوى آخر كانت الوسيلة من صميم اختصاص الطبيب . ولكن اذا ما استخدمت في علاجها وسيلة معنوية كالوسيقى أو التحليل النفسى ، كانت الوسيلة من اختصاص شخص آخر غير الطبيب ، ولو ان تشخيص المرض ووصف طريقة العلاج من شأن الطبيب .

وقد تضمنت الرسالة مجموعته كبره من البحوث القيمة التى يصح ان يعتبر كل بحث منها رسالة قائمة بذاتها ، وقد بحثت بدقة وعناية جذرة بالاعجاب والتقدير ، وكان المؤلف يسعرض الآراء المتباينة بصدد كل مسألة من المسائل الخلافية استعراضا جيدا ثم يخلص منها الى النهاية بالرأى القانونى السليم ، وأذكر على سبيل المثال منها - لا على سبيل الحصر - البحوث الخاصة بتل المرضى غير القابلين للشفاء ، وجراحة الجميل ، ومسئولية الاطباء عن أخطائهم وحالة الضرورة في اثناء سر المهنة ، وما اليها من البحوث

واتى أختتم كلمنى بأن الرسالة جمعت فاءت ، ولم تترك كبيرة أو صغيرة تتصل بموضوع المسئولية الطبية من الوجهة الجنائية الا واحصتها ، وناولتها بالدرس والبحث ، مما شهد للمؤلف بسعة اطلاعه وغزارة مادته ، ويدل على أنها استنفدت منه مجهودا كبيرا وزمنا غير يسير ، فجاءت رسالته مرجعا ضخما شافيا ، يجد فيه رجل القانون ورجل الطب ، وكل باحث في هذا الميدان ضالته المنشودة وحاجته ، وسيظل هذا المرجع العظيم اثرا علميا خالدا على مر الايام محمد كحى

مقدمة

نشأت في صغرى ضعيفا نحيفا معتل البدن . وقد رفضوا من فرط ضعفى أن التحق بالقسم المخصوص ، أو بالكشافة عند انشائها . فعولت على أن أمرن نفسى بنفسى فى عقر دارى بعيدا عن عيون الناس .

ووجدت ضالتي فى بعض مدارس التربية البدنية بالمراسلة فى الخارج . وكان ذلك بداية عهد جديد من الصحة والقوة الجسدية والعقلية . وقد حفزتني النتيجة التي حصلت عليها الى أن أفيد أبناء وطنى من هذه الناحية ما أفدت أنا منها . وكان هذا هو السبب فى تركى للنيابة التي التفتحت بها عقب تخرجى فى كلية الحقوق ، وفى الشفاء بمعهدى للتربية البدنية والعقلية ومجلتي « الرياضة البدنية » .

واتاح لى الاشتغال بالعلاج الرياضى والنفسى فى هذا المعهد فرصة الاتصال بعدد كبير من اطباء ومن المرضى ، والوقوف عن قرب على الدور الخطير الذى يقوم به الطبيب فى الحياة ، طبيعة المهنة الطبية ، وما فيها من غموض ، ومن اختلاف فى النظريات . ثم الوقوف على احوال المرضى واهليهم من جهل فى اغلب الاعام بالحقائق الاساسية عن الجسم والعقل والروح . ومن رغبة فى الشفاء من أى سبيل . واقبال على المعالج أول الامر ، يحدوهم الرجاء ، والامل فى الشفاء ثم الانصراف عنه اذا حصل الشفاء غالبا فى شئ من تكران الجميل . واذا لم يحصل شفاء ففي شئ من النحدي والرغبة فى الانتعاش والتكامل .

وعلمنى الاتصال بالطب وبرجال المهنة الطبية والمرضى والناس
عموما ان هناك جهلا فاشيا بالدور الخطير الذى تقوم به فى
سبيل الصحة الجسدية والعقلية وبعض المهن الاخرى المتصلة
بالطب . وهو جهل يشترك فيه الجهلاء والمتقنون على السواء ،
وهو اغلب ما يكون من طائفة المتقنين تجاهلا اكثر منه جهلا .
يرجع - كما يقول الدكتور يلويس - الى ضعف الروح
العلمية لدى كثير من العلماء ،

وقد رايت من واجبى ان اقوم ببحث هذه المسائل وتبين وجه
الحق فيها . فكانت الرسالة التى تشرفت بتقديمها الى كلية الحقوق
وحصلت بها على درجة الدكتوراه فى القانون .

وقد عرضت لى فى أثناء اعداى لهذه الرسالة - التى
استغرق اعدادها قرابة عشرين سنوات - طائفة من الحقائق
العجيبة الغريبة فى تاريخ الطب وحياة الاطباء وعلاقاتهم بالمرضى
فرايت ان اجمع هذه الحقائق لجلة ((كتب للجميع)) فى صورة
سهلة مستساغة . يقرأها القارئ العادى فى لذة وشغف .
ويخرج منها الى جانب ذلك بنتائج تدعو الى التأمل والتفكير
دكتور فائق الجوهري

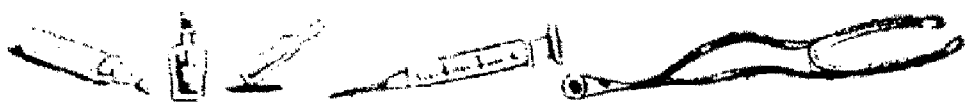
تاريخ الطب

١ - عصر ما قبل التاريخ

بدأ الانسان حياته شقيبا يسأىأوى الى مغارات والكهوف وكانت حياته مملوءة رعبا وهلعاً ولا يكاد يستقر في مكان . ثم عرف النار فاصلح طعامه وحصل على الدفء وبدد وحشة الظلام . ثم تعلم الزراعة فبدأ يستقر في الارض وينتظم في قبائل وعشائر ويخضع لشيء من النظام . ولكن الشيء الطبيعي ظل في علمه القاصر فوق الطبيعة . ولذلك فقد عبد الشمس والقمر والنجوم والانهار والنار ومختلف الحيوانات . وكان الرعد والبرق والزلازل والبراكين في نظره علامة على الارواح الشريرة او الشياطين . وكان ينسب اليها ما يصيبه من النكبات وعلى الاخص المرض . ولذلك فان المريض كان يحرم من الهدوء والراحة على اعتبار ان الشيطان الذي سبب له المرض يكمن في جسمه ويجب ان لا يلقي هدوءا ولا راحة . ومن هنا كان العمل على تخويف الشيطان بالاقنعة المفزعة وتبشيع الوجه والاصوات المنكرة والصخب والضجيج والرقص . وكانوا يعطون المريض الادوية من المواد الكريهة المرة المذاق لا على انها علاج بل على انها طريقة لاستخراج الشيطان من الجسد ومن هنا ايضا كان ضرب المريض وعضه وقرصه ورفصه وخنقه احيانا، كما انهم كانوا يطلقون عليه الابخرة والروائح غير المحتملة ، كما كانوا يعملون على طرد الشيطان بالاحجية والتمايم والتعاويد . فاذا ظل الشيطان في جسد المريض رغم كل ذلك سحروا له لينتقل الى جسد عدوه او جسد حيوان او الى جماد ما . فاذا كان الشيطان من المهارة بحيث

لا تمكن خديعته حاولوا تهدئته بالتضحية او الهدايا الثمينة .
وقد وجدت صورة من ذلك فيما كان يجرى في الشعوب البدائية
التي كانت لا تزال تعيش على الفطرة في مجاهل اسيا وافريقيا
واستراليا والأمريكتين عند وصول الأوروبيين الى تلك البلاد
وعندما تقدم الانسان ففتح الصخر ليصنع منه تماثيل
لالهته . وانتقل الى عبادة الاوثان وما يصحبها من التضحيات
المنتظمة . ومع تقدم المراسم الخاصة بهذه الحفلات ، ظهر الكاهن ،
وكان منه الساحر ، وكان منه ايضا رجل العلاج « الطبيب » .
على ان طب الانسان الاول لم يكن كله سحرا ودينا . فانه قد
عرف بالتجربة اشياء كثيرة عن الادوية والعقاقير . عرف كيف
يصنع السهام يغمسها في بعض السموم لتكون اشد فتكا . وعرف
بعض القوابض والمسهلات والمنبهات والممرقات ، كما عرف
الافيون والحشيش او القنب الهندي وغير ذلك من النباتات
والاعشاب . وعرف كذلك مبادئ الجراحة تحت ضغط المعارك
سواء بين الافراد او بين القبائل . وكانت اولى ادواته فيها القطع
المحددة من الصوان واسنان السمك . وبها اجرى عمليات
الفصد « شق المرق لخراج الدم » والترينة « فتح الدماغ » وكانت
هذه العملية الاخيرة اعظم العمليات في تلك المهود البدائية .
وكانت تجرى لاجل شفاء الصداع والصرع والجنون باخراج الارواح
الشريرة من رءوس المصابين بها . وقد عثروا على جماجم من عهد
ما قبل التاريخ تدل على النجاح العظيم الذي كان يلقاه جراحو
ذلك العهد في تلك العملية الخطيرة

وقد لازمت البشرية نظرية الانسان الاول عن الشياطين عهدا
طويلا . بل انها لتلازمها في اكثر من صورة حتى الان . فقد ظل
الناس ينسبون المرض الى الشياطين في اوربا على الاخص في
المصور الوسطى . ولعلنا نجد اثر ذلك في جلسات تحضير
الارواح وفي المذاهب العلاجية الدينية المختلفة التي تجددت في
العهد الاخير ، وقد اتفق وانا اكتب رسالتي للدكتوراه ان ادعى شيخ





رجل العلاج في التسعوب
البدائية

مصرى لعلاج مريض فقال ان
جنيا سودانيا قد حل في جسده.
وجعل يضرب المريض ويركله
ويكويه بالنار لاجراج الشيطان
حتى مات المريض ، وكما يقول
الدكتور روبنسون فان نظرية
الانسان الاول عن الشياطين
كمييات للأمراض قد لقيت
تطبيقا احدث في العصر الحديث
على هيئة الميكروبات ، وحل علم
الجراثيم محل علم الشياطين
وامكن للانسان هذا العصر ان
يتناول هذه الشياطين الصغيرة
التي كان الانسان الاول يتخيلها
ولا يراها - ويصطبغها بالمواد
الكيمائية ويجعلها اساسا لعلم
الطب في العصر الحديث .

ولعل عصر الانسان الاول هو العصر الوحيد الذي لم يكن
الطبيب فيه مسئولا للمركز السامي الذي كان يشغله ككاهن
القبيلة . وهو مركز كان يضعه ولا شك فوق كل مسئولية .
كان موت المريض لا يعنى اكثر من ان الشيطان قد غلب ، ربما
لان المريض لم يكن خليقا بالاحترام وكان المرض ينسب في احيان
كثيرة الى سخط الالهة نتيجة اخطاء العبد ، فكان الضرر الذي
يصيب المريض ، وحتى موته اذامات نتيجة العلاج ، يقبل في
شئ من التسليم والرضا على انه قضاء من الالهة لا حيلة للعبد
فيه

٢ — عند قدماء المصريين

وتشتمل القراطيس الطبية التي تركها قدماء المصريين على
وصفات دوائية وسحرية وعلاجات لجميع انواع الامراض . وهي
تدل على ان المصريين بلغوا شأوا عظيما في فنون الصيدلة

والكيمياء ، حتى ان كلمة كيمياء مشتقة من الاسم القديم لمصر « خم » واذا كان الانسان الاول قد ادهشنا بعملية التربة ، فان المصريين القدامى قد ادهشوا العالم كله بطريقتهم العجيبة المجهولة فى تحنيط موتاهم تحنيطا يجعلهم حافطين لاشكالهم وملامحهم على طول الزمن وقد حصل المصريون ايضا على قدر طيب من علمى التشريح ووظائف الاعضاء . وقد تكلموا عن القلب والعروق بما يجعل كشف هارفى للدورة الدموية فى القرن السابع عشر شيئا غير جديد على العالم . واستعملوا المنتجات الحيوانية لاغراض طبية ، فكانت هذه خطوة متقدمة لما كان يفعله الانسان الاول من اكل قلب عدوه من اجل ان يحصل على قوته وشجاعته ، وكانت نظرية المصريين فى العلاج بالمنتجات الحيوانية اساس العلاج بالقدد ، التى دامت الى نهاية القرن الثامن عشر ، والتى تلقى تطبيقا علميا احدث فى هذا العهد الاخير وعلى الرغم من وجود عنصر السحر فى الطب المصرى القديم ، فانه يعزى للاطباء المصريين فضل وضع قواعد مفصلة عن الغذاء ونظام الحياة والاستحمام واخذ المسهلات للنظافة الداخلية . وكان المصريون اول من استعمل سلفات النحاس لعلاج الرمد . ولا تزال كثير من الوصفات الطبية المصرية محتفظة بخواصها الطبية حتى الان . وكانوا على درجة من العلم بالجراحة . وهم اول من مارس الختان ، وعنهم اخذه اليهود . كما انهم اول من استخدم كرسى الولادة والقابلات فى التوليد وكان الطبيب والكاهن يجمعهما فى اول الامر شخص واحد . ولكن مع تقدم المدنية المصرية نشأ نوع من التخصص وانفصل الطبيب عن الكاهن . ونظمت المهنة الطبية على هيئة جمعية لحماية اسرار الاطباء تشبه نظم جماعات الحرف فى العصور الوسطى . فاذا لاحظنا ان نظام الجامعات فى تلك العصور كان نوعا من جماعات التعليم للحرف امكن ان نرى فى هذا النظام المصرى القديم بذرة الجمعيات الطبية ونقابات الاطباء فى العصر الحديث ، وقد قامت المدارس الطبية فى صا الحجر وفى هليوبوليس ومنف وعرف المصريون نظام التخصص فى الطب ، فكان هناك اطباء للعيون وللأسنان ومولدون بل اخصائيون فى امراض الشعر والمستقيم .

ويبرز عنصر التجارب فى الطب المصرى القديم . فقد ذكر سترابون ان المصريين القدماء كانوا يحملون المرضى الى الميادين العامة حتى

يستطيع الذين سبق لهم الاصابة بمثل امراضهم ان يروههم وينصحوهم النصائح الملائمة . وكان يفرض على كل مريض ان يذهب بعد شفائه الى المعبد ويذكر للكهنة اعراض مرضه والعلاج الذى شفى به . وكانت هذه الاقرارات تجمع فى كتاب يسمى بالسفر المقدس . وقد قيل ان هذا السفر كان يشتمل



امحتب

بلغ من تقديسهم لهذا السفر اله الطب عند قدماء المصريين انهم كانوا يحملونه معهم بكل (سنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد) وقار فى الحفلات العامة .

ولم يهمل المشرع المصرى حماية الجمهور من الاطباء . فلم يكن يباح للطبيب ان يخالف فى علاجه ما جاء فى السفر المقدس والاعراض للعقاب . وفى ذلك يقول ديودور الصقلى ان المصريين كانوا يعالجون الامراض طبقا للقواعد المقررة التى وضعها كبار الاطباء القدامى ودونوها فى السفر المقدس . وكان يجب على الطبيب ان يسير وفقا لما تقضى به هذه القواعد . وعند ذلك فهو لا يتعرض لاية مسئولية ، ولو مات المريض . اما اذا خالفها فانه قد يعاقب بالاعدام .

٣ — عصر الاغريق

تعتبر الحضارة الاغريقية اذا قورنت بالحضارة المصرية حضارة قصيرة العهد . فان ازهى عصورها لم يدم اكثر من مائتى عام . ولكن لهاتين المائتى عام اثرا خالدا في تاريخ الحضارة . فقد وضع الاغريق فيها الاساس الذى قامت عليه المدنية الحديثة ، لم ان حضارة الاغريق لم تنته بانقضاء عهد استقلالهم . فان افنوح الاسكندر الاكبر نشرت حضارتهم في بلاد الشرق . وتعلمذ على ايديهم الرومان بعد ان اخضعوهم لحكمهم . فكانت الدولة الرومانية اغريقية التمدين ولكن الطب الاغريقى نفسه يستمد مصادره من الطب المصرى فقد وجدت كثير من وصفات ابقراط بنصها في اوراق البردى المصرية .

وكانت الهة الاغريق في الاصل ابطالا من البشر ، فاله الطب عند الاغريق اسكلابيوس كان زعيما وطيبيا ثم الهه الاغريق على نحو ما فعل المصريون بامحتب ، ولا تزال شارته « العصا والثعبان » رمز المهنة الطبية حتى هذا العصر وكان الاغريق يؤسسون معابد اسكلابيوس فى اماكن صالحة من كل الوجوه للاغراض الصحية

والعلاجية ، وعلى الاخص الى جانب الينابيع الساخنة او المعدنية فى اماكن معتدلة الهواء بعيدة عن ضوضاء المدينة .

ويقام البناء الاول عادة اعترافا بالشكر من مريض شفى بتأثير ماء النبع . ثم تؤسس حول هذا البناء المعابد والملاعب والحمامات والعيادات . فتقوم بذلك مدينة اشبه ما تكون بمدن الاستشفاء العصرية كبادن واكس وفيشى ، ولكنها فى حقيقتها مؤسسات دينية يديرها رجال الدين . قال



ابقراط
ابو الطب

جانب العمل الطبى تجد عناصر السحر وما وراء الطبيعة .
وكانوا يبدون بتطهير المريض بالاستحمام والتدليك والدهانات
ثم يأخذونه الى حجرة لينام فيها . ويمر عليه الكاهن فى
الليل ، فان وجدته مستيقظا اشار بالعلاج اللازم ، وان كان
نائما وصف هذا العلاج عن طريق تفسير الحلم الذى حلمه . وغالبا
ما يكون الدواء مسهلا او مقيئا او الفصد . فاذا شفى المريض
قدم للمعبد قربانا من الذهب او الفضة ، وحررت لوحة بحالة
مرضه تعلق فى المعبد . ولامجال لنسك فى أن حوادث شفاء كثيرة
كانت تحدث فى هذه المعابد ، بفضل النظافة والراحة واعتدال
الهواء وتطهير الجسد بالمقيئات والمسهلات . ومنوع على الرغم مما
اقترب بالطب فى ذلك العهد من السحر والشعوذة فقد قدمت
هذه المعابد قدرا لا يستهان به من العلم الطبى .
فى هذا الوسط جاء ابقراط ، وكان له فضل كبير فى ازالة



اسكلابيوس
اله الطب عند الاغريق مع
شارته العصا والثعبان

السحر والشعوذة والعقائد
الخرافية عن المادة الطبية وفى
جعل الطب علما قائما على البحث
والفحص وملاحظة اعراض المرضى
ويسمى ابوقرطابا الطب ،
فمنه استمد الاطباء الاقدمون
بطريق مباشر او غير مباشر -
حتى جالينوس - ولا يزال كثير
من طرق ابقراط ونظرياته
مسلمة به حتى الان .

وقد عني ابوقرطابا عناية
كبيرة بالجانب الادبى او الاخلاقى
للمهنة . فكان يقضى على تلاميذه
ان يقسموا قسمه المشهور .
وقد جاء فيه :

« اقسم بابولو واسكلابيوس وهيچيا
(آلهة الصحة) وباولياء الله الرجال
والنساء جميعا بان اعتبر الذى لعننى
هذا العلم فى معزة الاب منى ، وناقضه

مالى واعد له يد المساعدة اذا احتاج الى مساعدتى ، واعتبر ابتداء بمشاة
اخوة لى ، واعلمهم هذه الصناعة دارغبوا في تعلمها بغير أجر ولا شرط
« واتعهد بان تبع النظام الذى ارى بناء على مقدرتى وتقديرى انه ذو فائدة
لبرضاى . وان امتنع عن كل ما هو مضر ومؤذ . واتعهد بان لا اعطى دواء قاتلا
لاى انسان . كما انى لن اعطى لامرأة لبوسا يجهضها . واتعهد بان قضى
حياتى وامارس فنى فى طهارة وهداسة وادى منزل ادخله فانى ادخله من اجل
منفعة المرضى . وامتنع عن اى ايداء او افساد مقصود ، وعلى
الاخص التفريز بالناس ذكرانا وانثانا ، احرارا او عبيدا ، لانتهاك عفافهم سواء
كان ذلك فيما يتصل بممارستى لعملى او غير ذلك . وفى ممارستى لعملى فان
كل ما اراه او سمعه فى حياة الناس مما لاتصح اذاعته فى الخارج فلن افشيه
باعتبار ان كل ذلك يجب ان يظل سرا مكتوما .

« وطالما تى مستمر على القيام بما يقضى به هذا القسم غير حلت ، فلا عيشن
وامارسن مهنتى محترما من جميع الناس فى كل الاوقات . اما اذا حثت فى هذه
اليمن او خلافت ذلك العهد فليكن العكس نصيبى »

وكانت مهنة الطب عند الاغريق حرة . فكان يباح لكل
امرء مالم يكن رقيقا ان يعالج المرضى . ولم تكن تشترط اية
شهادة . وشدت عن ذلك اثينا ف فيها كان يشترط لمزاولة مهنة
الطب ان يحصل الطبيب على قدر معين من التعليم . وكانت
مهنتا الطب والصيدلة مختلطتين

وروى بلوتارك كيف ان الاسكندر الاكبر امر بصلب
الطبيب جلوكيس فى الاسكندرية لانه ترك صديقه افستيون وكان
قد اصاب بالحمى فنصحه بالصوم عن الطعام وذهب الى
الملة حيث كان الاسكندر قد احضر ثلثمائة من الممثلين والممثلات
من بلاد الاغريق . وترتب على ذلك ان خالف افستيون نصيحة
الطبيب وجلس الى المائدة واكل واكل وشرب حتى شبع فمات .
وقد كان غياب الرقابة على الاطباء موضع الشكوى من كتاب
ذلك العصر . وفى ذلك يقول افلاطون ان الاطباء ياخذون
اجرهم سواء شفوا المرضى او قتلوهم ، وهم والمحامون
يستطيعون ان يقتلوا عملاءهم دون ان يتعرضوا لاية مسؤولية .



٤ — عند الرومان

بدأت روما تصبح مركز النشاط العلمى منذ استولى الرومان على مصر فى سنة ٣٠ قبل الميلاد . ولكن الطب لم يبلغ عند الرومان حتى ذلك العهد شأوا يذكر . قال شيشيرون « ١٠٦ - ٢٢ قبل الميلاد » ان مهنة الطب كانت مهنة شريفة ولكن للطبقة التى تلائمها . وقد ظلت هذه الطبقة حتى سنة ٤٩ قبل الميلاد طبقة الارقاء والمعقبين ومنذ انقل الطبيب البلوبونيزى اراجاث سنة ٢١٩ قبل الميلاد الى روما ، وحصل على حق الإقامة فيها ، وافتتح بها عيادة جراحية ، بدأ الاجانب ينافسون ارقاء وعتقاء الرومان فى مزاولة هذه المهنة . ولكن الطب ظل بالنسبة للرومانيين الاحرار شيئاً مغلقاً . وقد قابلوا تلامذة ابقرات من الاغريق بشئ من البرود بوصف كونهم ابناء شعوب مغلوقة . واعتبروا الطبيب مرتزقاً لانه يتناول اجرا على فنه ولم



جالينوس (١٢١ - ٢٠٣ م)
طبيب الامبراطور ماركس
اوريليوس

يكن لهم نفع فى الاطباء الاغريق حتى لقد قال كاتو الفقيه الرومانى المعروف فى القرن الاول قبل الميلاد انهم قد اقساموا يميناً ليقتلون الرومانيين . وكان عدد كبير من الاطباء صناغافى الاصل هجروا صناعاتهم لاحتراف الطب . وكان كثير منهم على درجة عظيمة من الجهل . ومن اوتى منهم شيئاً من العلم كان يستخدم علمه فى الغالب فى تحضير السموم للورثة المنتظرين والاشهرار والمجرمين وكان الاطباء يراولون عملهم فى حوانيت اشبه بحوانيت الحلاقين ، يعاونهم فى ذلك عتقاء يأخذون العلم عنهم فى اجسام

المرضى . حتى اذا تعلم التلميذ كان الاستاذ يعطيه تصريحاً بالعمل بمفرده لقاء نصيب من الربح .

ومنح قيصر حوالى سنة ٤٥ قبل الميلاد حق الاقامة للاطباء والمدرسين الاجانب ، مما شجع على هجرة الاطباء الاغريق والشرقيين المصريين الى روما . كما شجع بعض المواطنين الرومان على دخول هذا الميدان . وظل مركز الطبيب يتحسن فى المائتى سنة التالية . حتى اذا ما جاء جالينوس (١٢١ - ٢٠٣ م) طبيب الامبراطور ماركس اوريليوس ، كان الطب قد احتل المكان اللائق به فى الهيئة الاجتماعية . ويعتبر جالينوس اعظم طبيب بعد ابوقراط ، وقد ظل المرجع العلمى المعتمد الى عهد النهضة . وكان اطباء الرومان يسرون على طرق ابقرط فى العلاج وقد اسس الرومان المستشفيات على غرار معابد اسكلابيوس عند الاغريق . ولكنهم عرفوا كذلك المستشفيات الخاصة وظل الاطباء الرومان يتخذون التلاميذ يعلمونهم المهنة . وكان ذلك اساس نظام التلمذة فى الطب الذى ظل متبعاً فى انجلترا حتى سنة ١٨٧٠

وقد بذل الرومان مجهوداً كبيراً فى الضرب على ايدي السحرة ونص قانون الألواح الاثنى عشرة على تحريم السحر . ورفض الفقيه الرومانى البيان (١٧٧ - ٢٢٨ م) أن يعد المشتغلين بالعلاج بواسطة التعاويذ والتعاويد فى زمرة الاطباء . ولو ان الامبراطور قسطنطين اباح فى سنة ٢٣١ ميلادية « العلاجات السحرية النافعة للجسم البشرى » ولكنه رغم هذا الاستثناء اظهر فى اواخر ايامه قسوة لا حد لها فى عقاب السحرة . فقد كان يكفى لديه ان يكتب احد حجاباً ضد الحمى ونحوها فيكون عقابه الموت .

وظلت مهنتا الطبيب والصيدلى مختلطتين عند الرومان . فلم يعرفوا ذلك الصيدلى الذى يقوم بتركيب الوصفات الطبية التى يامر بها الطبيب . بل كان الاطباء هم الذين يقومون ببيع الادوية .



وكانوا يكثر من بيع الادوية الجاهزة في علب يكتب عليها اسم الدواء واسم مخترعه وعددا لأمراض التي يفيد في علاجها وطريقة استعماله .

وكما كان يباح للأطباء الأجانب العمل في روما ، فقد كان يباح للمدارس أو المذاهب الطبية المختلفة ان تعمل بكل حرية كذلك فكانت توجد في روما جنسيات مختلفة من الأطباء ، ووجوه مختلفة للتخصص ، ومذاهب مختلفة في العلاج . فكان هناك أطباء الرومان والاغريق واليهود وغيرهم . وكان هناك أطباء للأسنان ، وأطباء باطنيون ، وجراحون ، وأطباء للعيون ، وللأذان . وأطباء رجال ، وأطباء سيدات لأمراض النساء خلاف المولدات ، وأطباء مختصون في علاج الفتق وغيره من الأمراض ، وكان هناك معالجون بالعقاقير ، ومعالجون بالجراحة ، ومعالجون بالغذاء ، ومعالجون بالماء وغير ذلك من العلاجات . وكان غياب كل رقابة رسمية موضع الشكوى من بلين العالم الروماني المعروف ، حيث فتح ذلك للجهلة وللدجالين باب الدخول الى مهنة الطب .

وقد دعا عدم وجود قيود خاصة بالطب عند الرومان الى تطبيق نصوص القانون العام على الأطباء . فكانوا يطبقون قواعد القانونيين المدني والجنائي على الاصابات التي تنجم عن العلاج . وكان الطبيب يعتبر مسئولا عن التعويض اذا لم يبد دراية كافية في اجراء عملية لرقيق او اعطائه دواء فمات ، او اذا تركه بعد العلاج ، وعلى الرغم من اقتصار النص على «الاشياء» مما يترتب عليه ان يسأل الطبيب مدنيا عن الضرر الذي يصيب الرقيق ولا يسأل عن الضرر الذي يصيب الحر ، فقد توسع الشراح والمحاكم في تطبيق النص ، فاصبح من حق السيد ان يلجأ الى هذا القانون في طلب التعويض عن الضرر الذي يصيبه في شخصه .

والى جانب هذه المسئولية المدنية فقد كان الطبيب يسأل



التي يكون من شأنها أحداث أو اذا باع أدوية ضارة وهي الادوية جنائيا اذا اعد سما لقتل انسان الموت ، وقد نص على نفي القابلة اذا اعطت دواء لامرأة لتسهيل ولادتها فماتت ، كما نص على عقاب من يرتكب جريمة الخصى او يحرم أحدا من التناسل بالجراحة او بغيرها ولو برضاء المجنى عليه ، وكذلك من يجرى عملية الختان ما لم يكن يهوديا وعلى شخص من نفس دينه . وكان القانون يميز في العقاب الذي يوقع على الطبيب طبقا لمركزه الاجتماعي . فاذا توفي المريض نتيجة العلاج ينفي الطبيب في جزيرة اذا كان من طبقة راقية ، ويعدم اذا كان من طبقة وضيفة ويمكن تعليل العقوبات القاسية التي كان يتعرض لها الاطباء عند الرومان بالحرية المطلقة من كل قيد أو اعتراض من السلطات . كما يمكن تعليلها باندماج الاجانب ابناء الشعوب المغلوبة في المهنة ، مع النظرة القديمة التي كان الرومان ينظرون بها الى الطب على انه مهنة غير لائقة بالرجل الحر . ولذلك فان هذه الشدة في العقاب خفت تدريجا على مر الزمن بدخول عنصر الاحرار في المهنة ، وتقدم المدنية عند الرومان فلم يلبث الاطباء ان أصبحوا يستمتعون بنوع من الحصانة ، يكاد يكون تاما ، من العقاب وذلك بسبب الطبيعة التخمينية لمهنة الطب حتى لقد قال بلين : ان الطب هو المهنة الوحيدة التي يؤمن بها الانسان لمجرد قول مدعى الخبرة فيها . . . ان الاطباء يتعلمون على حساب اخطارنا ومضارنا ، ويقتلوننا في قيامهم بتجاريتهم . . . ان الطبيب هو الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يرتكب جريمة القتل دون ان يتعرض لاي عقاب . والانكى من ذلك ان الخطأ ينسب الى المريض نفسه . « وقد أشاد بعبارة وجدها على قبر ميت جاء فيها : « انه مات بسبب اختلاف الاطباء » .

ه — في العصور الوسطى

بلغت الامبراطورية الرومانية اوسع مداها في القرن الثالث بعد الميلاد . وكانت قد ظلت صاحبة السلطان في كل من جنوبي وغربي اوربا . وبقيت حضارتها من لغة وقانون وعادات ودين

سائدة في تلك الاصفاع ، الى ان بدأ يعروها الانحلال وتدخلت في شئونها القبائل البربرية . فلما سقطت روما في ايديهم سنة ٤٧٦ ، عمت الفوضى ، وانحلت الرابطة التي كانت تجمع اقسامها المختلفة ، وقضى على كثير من معالم حضارتها ، واصبحت البلاد متنازعة بين قوم همج لا عهد لهم باساليب الحكومات المنظمة



الامبراطور شارلمان

(٧٦٨ - ٨٢٤)

أمر بتعليم الطب عندما
احس بعجز الشيوخوخة !

وساد اوربا بعد ذلك نظام الاقطاع وفي هذا العهد لم تفتقر الحروب بين الزعماء المتجاورين ولا بين الاتباع بعضهم وبعض . وتفشى الجهل . لان علوم القدماء وادابهم كانت مدونة بالاغريقية واللاتينية وكانت معرفتها مقصورة على القليل من الناس . وكانت الادمغة محشوة بالخرافات . وكان الناس يقرفون الاثام ثم يحاولون دفعها بالخشس في اللباس والصوم وتعذيب الجسم والحج الى الاماكن المقدسة في فلسطين . فكان هذا منشأ الحروب الصليبية التي دامت الى القرن الثالث عشر لتخليص هذه الاراضي من ايدي المسلمين .

في مثل هذه العصور التي سميت بحق العصور المظلمة

بما ران عليها من الجهل وما لازمها من الفتن والحروب ، لا يمكن ان تنصرف اذهان الناس الى العلم الطبي ، كان هناك بعض الاطباء لدى الملوك والسادة . ولكن لم يكن لدى سائر الناس غير الدجالين والمجبرين بلا علم ولا معارف صحيحة . وكثر السحرة والمعالجون الذين يتظاهرون بانهم يعالجون الامراض بالاستناد الى قوة خارقة للطبيعة وضاعت كتب ابقراط وجالينوس وعادت الى الظهور عوضا عنها كتب التعمائم والتعاويد . واصبح

الاعتماد فى العلاج على الحروف والرموز ، من ذلك الكلمة التى
اشتهرت عن ذلك العهد وهى : « ابراكابادرا » تكتب على ورقة
جملة مرات مع اسقاط حرفين من حروفها فى كل مرة واحد من
اليمن والاخر من اليسار فيضطر الشيطان بذلك الى ان يخلى
قبضته عن المريض . وكانت الحمى تعالج بشظية من باب مر
به خصى ، ويعالج الدمل فى العين بلمسة من اصابع اليد اليسرى
مع البصق والتكرار ثلاث مرات لعبارة « ان البغل لا يأتى بوله
ولا ينتج الحجر صوفا وكذلك لن ينتج هذا الدمل راسا وان
انتج فان هذا الرأس سيجف » وفى وصفة اخرى لعلاج الرمد
ان يوضع فى العين دهان العنكبوت الابيض طويل الارجل مدعوكا
دعكا جيدا فى الزيت . ولم يعرف ذلك العصر اى تنظيم لمهنة الطب
بل ان الامبراطور شارلمان « ٧٦٨ - ٨٢٤ » على ما عرف
عنه من اصلاحات واسعة دفعت البابا الى ان يتوجه امبراطورا
ويطلق على ملكه اسم الدولة الرومانية - لم يأمر بتعليم الطب
للشبان الا فى اواخر ايام حياته عندما احس بعجز الشيخوخة
ولم يحل دون القضاء على البقية الباقية من حضارة الرومان
فى ذلك العصر الابقاء نظام الكنيسة دون ان تمسه يد
المفجرين . فقد كان رجال الكنيسة على درجة من التقدم والرقى
تدعو الى الاحترام . ثم انهم كانوا يقومون بدور الصلح بين
المتبربرين والتسعوب المحكومة . وقد جعل المتبربرون يدخلون فى
الدين المسيحى شيئا فشيئا . وبذلك توحد سلطان الكنيسة فى
العصور الوسطى وزادت نفوذاعما كانت عليه فى عهد الرومان
ولكن لم يكن للمسيحية نفسها اثر يذكر فى تحسين الحالة من
الناحية الطبية اثر يذكر . ولم يكن ذلك بسبب عداوتها للطب
والاطباء ، بل كان بالاكتر بسبب عدم الاكتراث ، لاعتقادها بان
الانسان مسير فى هذه الحياة لا اختيار له .



وان الحياة الدنيا ليست التجربة في سبيل حياة اخرى
ابدية . وان الجسد ما هو الامتقل للروح لفترة قصيرة .
فهو شيء منحط والحياة الدنيا لا اهمية لها ، بل الاهمية كل
الاهمية للحياة الاخرى ، التي يجب الاستعداد لها بالزهد
والتقشف . ففدت القذارة وسيلة الى السمو الروحي ،
وضاعت الانظمة الصحية الدقيقة التي وضعها المصريون والافريق
والرومان ، وقد تعددت القصص في ذلك العهد عن الشياطين التي
اخرجها اولياء الله من اجساد المرضى . وقيل ان من الكفر ان
يلجأ الانسان طلبا للعلاج الى اطباء الارض بدلا من زيارة قبور
القديسين .

وعندما بدأت توجد الجامعات واقبل القسس على دخولها حرمت
الكنيسة على رجال الاكليروس دراسة الطب والقانون لغرض
الربح وكانت الكنيسة اكبر معارض للجراحة . حتى لقد
نص قرار مجلس تور في سنة ١١٦٣ على ان الكنيسة تكره
اساله الدماء . ولذلك فصلت الكنيسة الجراحة عن الطب
واعتبرتها مهنة غير لائقة بالسيد المهذب او الطالب وتركتها
للحلاقين . ومن العبارات البالغة في الدلالة من ذلك العهد قولهم ان
من واجب الجراح ان يتجنب السمعة السيئة ، لان الناس من
اقدام الازمنة يعدون الجراحين لصوصا وقتلة واحط المحتالين
بل لقد حرمت الكنيسة ان يعطى للام دواء يريح الولادة او يسهلها
لان ذلك يعارض الاية المقدسة التي تقول « تكثيرا اكثر اتعاب
حملك وبالوجع تلدين اولادا » .

على ان هذا العصر على ظلامه قد عرف المسؤولية الطبية ،
ولكن بما يتفق مع هذه العقلية التي وصفناها . ففي الشعوب
المتبربرة نجد انه عند القوط الشرقيين كان اذا مات المريض
بسبب عدم عناية الطبيب او جهله ، يسلم الطبيب الى اسرة
المريض ويترك لها الخيار بين قتله او اتخاذه رقيقا .
وكانت محاكم بيت المقدس تحكم في عهد الصليبيين في القرنين



الثاني عشر والثالث عشر بان الطبيب مسئول عن جميع أخطائه وجميع أهملاته . فاذا تسبب بجهله في وفاة رقيق ، فإنه يجب عليه ان يدفع ثمنه لسيدته ويترك المدينة . واذا كان المجنى عليه رجلا حرا ، وكانت المسألة تتعلق بجرح بسيط أو سوء العناية بما لم يترتب عليه الموت ، قطعت يد الطبيب ولم تدفع اتعابه، ويشنق الطبيب اذا مات المريض ...

٦ — في الدولة الإسلامية

يختلف الدين الإسلامي عن الدين المسيحي في انه يدعو الى هذه الحياة دعوتها الى الحياة الاخرى وقد عني فيما عني به من امور الدنيا ، بالصحة والطب وفي القرآن آيات عدة حول النظافة والتطهير والحماية وحفظ الصحة . وقد نصح النبي (ص) بالتداوى . وأوصى بالاجتهاد في معرفة ادوية الامراض ، فقال « يا ايها الناس تداؤوا ، فان الله لم ينزل من داء الا أنزل له دواء » وقد نصح بالتحرز من العدوى والاحتياط ضد اصابة الناس بها ، فقال في حديث عن الطاعون « فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه ، واذا وقع بأرض وانتم بها فلا تخرجوا منها » وكان يحض على العلاجات الطبيعية ، فكان يؤثر الغذاء على الدواء . وينصح بالصوم . قال : « لا تكثرهوا مرضاكم على الطعام والشراب » كما كان يوصي باطلاق الامعاء . و اشار بالماء في الحمى . وكان يقدر الجراحة ، فقد زار مرة رجلا به مدة فقال بطوا — اى شقوا — عنه . وما برح حتى ببطت وهو شاهد . وكان يعنى بالعلاج النفسى وبتقوية الروح المعنوية لدى المرضى ، فقال « اذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الاجل » وعلى الرغم مما يقوله بعض الباحثين من ان الدين الاسلامى قد حرم التشريح فإنه قد اجاز فتح جثة المتوفى اذا كان قد ابتلع مالا لغيره قبل أن يموت ، كما اجاز الفتح عن الجنين ، ولاكتشاف الجريمة . ومن المتفق عليه بين علماء الشريعة ان دراسة الطب فرض من فروض الكفاية . فهى

واجب على كل فرد ، لا تسقط عنه الا اذا قام بها غيره ، وذلك بوصفها ضرورة اجتماعية لحاجة الجماعة اليها .

وقد بدأ النبي (ص) دعوته الدينية في سنة ٦١١ ميلادية . فكان ذلك ايذانا بقيام عصر من المدنية والفتوح الاسلامية . واتسعت الدولة العربية في القرن السابع حتى وسعت بلاد العراق والفرس والشام ومصر وامتدت في القرن الثامن حتى وصلت الى نهر جيحون شرقا وشملت بلاد المغرب والاندلس غربا . فأتاحت للعرب بذلك الفرصة لاستطلاع علوم الاقدمين في البلاد التي قامت بها المدن القديمة ، كبابل وفلسطين ومصر وفارس والهند . وقد اتصلوا بعلوم الاغريق والرومان ولاسيما الطب عن طريق مدرسة ساليرنو في جنوب ايطاليا . وعنى العرب عناية خاصة بترجمة جميع الكتب الطبية الى العربية عن الاغريق والرومان والفرس والهنود والاقباط . و اضاف العرب أبحاثا جديدة لم يكن قد طرقها الاقدمون . ونبغوا في جميع فروع الطب ف ضربوا بسهم وافر في الطبيعة والكيمياء . واكتشفوا مركبات وخواص جديدة ، وأدخلوا نباتات لم يعرفها اليونان ووصفوا جميع الحيوانات والنباتات والاحجار والمعادن ذات الخواص الطبية . وكانوا يعنون بالنظر في أحوال المرضى ويسمعون ذلك بالقارورة ، والاستنتاج من نظر البول بالتفسرة . وقد استكشفوا مواد جديدة كالبوتاس ونواتر الفضة وحوامض الكبريتيك والنتريك . وكلمة الكحول هي كلمة عربية . وفي الطب تقدموا بخطوات عظيمة على ما كان قد وصل اليه الاغريق والرومان . فقد درسوا وظائف الاعضاء وعلم الصحة . وما يزال علم العقاقير كما عرفوه هو نفسه الذي نعرفه اليوم . كما انه لا تزال كثير من طرائقهم في العلاج مستعملة حتى الان . وقد عرف جراحوهم التخدير وباشروا بعض العمليات الجراحية الخطيرة . وفي هذا الوقت الذي كانت مزاوله الطب فيه محرمة في أوروبا التي كانت تنتظر ان تحصل على الشفاء بفضل الشعائر الدينية يقوم بها رجال الدين ، كان لدى

العرب علم الطب الحقيقي . بل ان الاطباء العرب عرفوا منذ القرن الثمانى عشر العلاج النفسى . كما عرفوا العلاج بالموسيقى .

وكان العرب يهتمون بالتعليم اهتماما كبيرا وقد سبقوا فيه ماكان معروفا فى ذلك العصر او بعده . فقامت المدارس فى اهم مدن الدولة العربية ، وامهالطلاب من كل فج . وفى ذلك يقول ولز « لقد قامت فى العالم الاسلامى قبل الغرب بقرن او نحو ذلك ، عدة مراكز فى البصرة والكوفة وقرطبة وغيرها ، مما كان فى الاصل مدارس دينية تستند الى الجوامع ، سلسلة من الجامعات العظيمة ، اضاء نورها بعيدا فيما وراء العالم الاسلامى وجذب اليه الطلاب من الشرق والغرب . وفى قرطبة على وجه الخصوص كان هناك عدد من الطلبة المسيحيين . . . ولقد كان تأثير الفلسفة العربية التى اتت من طريق اسبانيا الى جامعات باريز واكسفورد وشمال ايطاليا على التفكير الاوروبى جليلا » .

وقد نبغ فى العرب عدد كبير من عظام الاطباء كالرازى ، وابن سينا ، والقاسم بن على . وبقيت كتبهم تدرس فى اوربا عدة قرون ، وظل كتاب القانون لابن سينا انجيل الطب المقدس فى اوربا نحو من ستة قرون ، واعترفت اوربا قرونا طويلة بسيادة آسيا فى علم الطب .

وقد تخطى الاهتمام بالطب الرجال الى النساء فكان منهن طبيبات بارعات ، بل كان منهن من تولت مشيخة الطب فى بعض البلاد .

وكان الطبيب فى اول عهد الدولة الاسلامية يكتفى لمزاولة مهنة الطب بالدراسة على اى طبيب من النابغين فى عصره ، حتى اذا انس من نفسه القدرة على مزاولة المهنة ، باشرها بغير قيد او شرط . ولكن حدث فى عهد الخليفة المقتدر فى سنة ٣١٩ هجرية « ٩٣١ ميلادية » ان طبيا اخطا فى علاج مريض فمات . فامر طبيبه سنان بن ثابت . وكان يقوم على ادارة مستشفيات بغداد فى ذلك العهد بان يمنع من مزاولة المهنة الا من اشتهر بالحدق واطباء الخليفة . ويعطى لكل من ينجح فى الامتحان شهادة بما يرى ان يخوله له عمله من فنون الطب . وبلغ عدد الاطباء الذين تقدموا لهذا الامتحان ثمانمائة وستين طبيا . وقدامر



ابن سينا
(٩٨٠ - ١٠٣٧)
المرجع الطبى للأوربيين
حتى القرن السابع عشر

الحليفة محتسبه « ١ » أن يمنع من
مزاولة المهنة كل من أسقطه سنان في
الامتحان . وقد صار النظام بعد
ذلك أنه متى أتم الطالب دروسه
يتقدم الى رئيس الاطباء فى القطر
المصرى ، بوصفه اكبر الاطباء ،
ويطلب اليه اجازة بمزاولة المهنة .
وكان الطالب يتقدم اليه برسالة
اشبه برسالة الدكتوراه الآن فى
الفن الذى يريد مزاولة . وتكون
هذه الرسالة له او لاحد مشاهير
الاطباء المتقدمين او المعاصرين ،
يكون قد اجاد دراستها . فيمتحنه
فيها ويسأله فى كل ما يتعلق بما
فيها من الفن . فاذا احسن

الاجابة اجازته المنحن بما يطلق له التصرف فيه من الصناعة
واشتهر العرب بانهم كانوا اول من أسس المستشفيات العامة او
البيمارستانات كما كانوا يسمونها « ٢ » . وكان اول ما عرفوه
منها المستشفيات الحربية المتقلة تتبع الفتوح والغزوات وتعمل
فيها النساء . وكان هذا جهادهم . وكان اول ما أسس من
المستشفيات العامة فى عهد الوليد بن عبد الملك فى سنة ٨٨ هـ
« ٧٠٦ م » ثم تتابع الامر حتى غصت حواضر الاسلام من سمرقند
الى فاس والى غرناطة بالمستشفيات تخبىس عليها
الاقواف ويرتب لها الاطباء والصيادلة والمرضون . وكان
لكل مستشفى صيدلية خاصة وخزانة للكتب والمؤلفات الطبية .

- (١) المحتسب منصب رئيس البوليس المدنى . وهو يشبه من ناحية
منصب النائب العام . كما انه يملك العقوبة من الناحية التأديبية .
(٢) البيمارستان كلمة من اصل فارسى وهى مزيج من كلمتين : بيمار
بمعنى مريض ، وستان بمعنى دار ، وهى فى الاصل دار المرضى ، وان كانت
تطلق عندنا الآن على مستشفيات الامراض العقلية .

وكانت تدرس هذه المستشفيات العلوم الطبية بطريقة منظمة ، وتعطى للمتخرجين منها شهادات في نهاية الدراسة . وكانت تشبه مستشفياتنا الى حد كبير من حيث اختيار الموقع ، والتنظيم الإداري ، وقبول المرضى ، والتدريس والامتحانات ، والترخيص بمزاولة المهنة ، وكانت ممارسة الطب تجري تحت رعاية الخليفة وبإشراف كبير من الأطباء ، ولأجل التعيين في المستشفى كان يجب ان يكون الطبيب حاصلا على رخصة ويؤدي امتحانا في الموضوع الذي تخصص فيه ، وقد عدد ابن القيم انواع الأطباء في ذلك العهد بين « طبائعي » يطب بوصفه وقوله ، و « كحال » يطب بمروده ، و « جرائحي » يطب بمبضعه ومراحمه ، و « مختلني » بموساه ، وفاسد بريشته ، وحجام بمشرطه ومحاجمه ، ومجبر يخلعه ورباطه ، وكواء بناره ومكواته ، وحاقن بقربته ، وبين طبيب للناس وطبيب للحيوانات وذكر القرشي ان من واجبات المحتسب ان يأخذ على الأطباء عهد أبي قراط فيحلفهم ألا يعطوا احدا دواء مرا ، ولا يركبوا له سما ، ولا يصنعوا السمائم عند احد من العامة ، ولا يذكروا للنساء الدواء الذي يسقط الاجنة ، ولا للرجال الدواء الذي يقطع النسل ، وليفوضوا من أبصارهم عن المحارم عند دخولهم على المريض ، ولا يفشوا الاسرار ، ولا يهتكوا الاستار

وقد قرر الفقهاء وجوب منع الطبيب الجاهل الذي يخدع الناس بمظهره ويضرهم بسعوء طبه من العمل ، وفي مسئولية الطبيب الجاهل حديث صريح « من تطيب ولم يعلم عنه الطب قبل ذلك فهو ضامن » وقد رتب علماء الشرع على ذلك ان الطبيب الجاهل اذا اوهم المريض يعلمه فاذن له بعلاجه لما ظنه من معرفته ، فمات المريض ، او اصابه تلف من جراء هذا العلاج ، فان الطبيب يلزم بدية النفس او بتعويض التلف على حسب الاحوال . ولكنهم ينفون عنه القصاص استنادا الى ان الطبيب الجاهل اذا كان قد عالج المريض فهو قد عالج به باذنه ولا ينفون عنه التعزير بالضرب او الحبس أو الغرامة . ولكن علماء الشريعة ينفون المسئولية المدنية عن الطبيب الجاهل اذا كان

المريض يعلم انه جاهل لا علم له واذن له بعلاجه رغم ذلك .
وعندهم ان هذا لا يخالف ظاهر الحديث . بل ان سياق الكلام
فيه يقتضيه . حيث استعمل الرسول كلمة « تطيب » بدلا من
كلمة « طب » ، ولفظ التفعيل يدل على تكلف الشيء ، وان فاعله
ليس من اهله ، كتشجيع وتصبر وما اليها .

اما الطبيب الحاذق فلا يسأل عن الضرر الذي يصيب المريض
ولو مات المريض من جراء العلاج . مادام المريض قد اذن له بعلاجه ،
ولم يقع من الطبيب خطأ في هذا العلاج . بل كان الضرر او الموت
الحاصل نتيجة امر لم يكن في حساب الطبيب ، او مانسميه
نحن الآن بما لا يمكن توقعه ولا تفاديه .

فاذا كان العلاج بغير اذن المريض او اذن وليه اذا كان
قاصرا او مجنونا ، فان الطبيب الحاذق يكون مسئولا عن الضرر
الذي يمكن ان يحدث في هذه الحالة . على اعتبار انه تولد من
فعل غير مأذون فيه . والضمان يكون بالدية على عاقلة الطبيب ،
اي عائلته .

اما اذا اخطأ الطبيب في تطبيق العلاج - كان سبقت يده الى غير
موضع العلاج ، فنال الجسم او عضوا منه بثلث - فان الطبيب
يكون مسئولا في هذه الحالة ، رغم حذقه - او اذن الشارع -
واذن المريض . ولكنهم ينفون عنه المسؤولية فيما قل عن الثلث .
ولعل حكمة ذلك ان يترك للطبيب مدى للعمل بغير خشية
المسئولية .

وكان للطبيب الحرية التامة في العمل والتجريب واستنباط
الاساليب المناسبة للعلاج . وكانت التجارب تدون في كتب خاصة
ليقرأها الجمهور من الاطباء . وكان لبعض الاطباء انواع من
العلاج هي من مبتكرات قرائحهم . . . والشرعة الاسلامية تبيح
للاطباء الاجتهاد في علاج الامراض فلا يسأل الطبيب ولو خالف
بعض آراء زملائه متى كان رايه يقوم على أساس سليم .

وفي جميع الضور المتقدمة ، فان المفهوم ان الطبيب الحاذق
قد أعطى الصناعة حقها ، وبذل غاية جهده ، ولم يحصل منه تقصير

في البحث أو الاجتهاد. كان يهمل في فحص المريض . أو يتسرع في وصف الدواء ، فيترتب على ذلك ضرر بالمريض أو وفاته . وقد نص فقهاء الشريعة على وجوب الضمان على الطبيب الذي يحصل منه مثل هذا التهاون . لان فيه تعديا على الارواح بالاتلاف . وقد اجمعوا على أن التقصير من التعدي ، وعلى وجوب الضمان عند ذلك ان لم يجب القصاص

٧ — في العصر الحديث

تعرف الاوربيون الى الثقافة الاسلامية وهي موشكة على الانهيار . فبدأت الثقافة التي كان العرب قد اخذوها عن الغرب . تعود الى الغرب من جديد . وكثرت الترجمة عن العربية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر . وظل منهج الدراسة الطبية في الجامعات الاوربية الى القرن الخامس عشر مستندا الى المراجع العربية في معظمه . فكان يدرس الى جانب ابقراط وجالينوس : ابن سينا والرازي وغيرهما . وكانت الترجمة من العربية مادة اساسية من مواد الدراسة واذا فاد الطب من النهضة الاوربية فوائد كبيرة . فكان لاهياء دراسة الاغريقية واللاتينية ما ساعد على ترجمة المراجع الطبية عن مصادرها الاصلية . وساعدت الطباعة على نشر هذه الترجمات في جميع انحاء اوربا ومناقشتها . وكانت النهضة في حقيقتها ثورة ضد العرب . وكانت المعركة الاولى في ذلك العصر هي الصراع بين المحافظين الذين كانوا يتمسكون بابن سينا . وبين المجددين . الذين قالوا انه يجب ان تدرس كتب ابقراط وجالينوس في اصولها اللاتينية وليس في ترجماتها العربية . ثم تقدم الاطباء الاوربيون بعد ذلك خطوة اخرى . فخرجوا على



سيادة ابقراط وجالينوس كما خرجوا على سيادة اطباء العرب
وبدأوا يعتمدون على تجاربهم وملاحظاتهم الخاصة
وقد افاد كذلك الطب من الاكتشافات الجغرافية الجديدة
للامريكتين . فقد حمل هذا الى السوق عقاقير جديدة لم
تكن معروفة من قبل . وكان لتقدم النحت والتصوير وما
يستلزمه من دراسة للجسم البشرى تأثير كبير على تقدم
التشريح . ولا شك انه كان لمدرسة ليوناردو دى فينشى
اكبر الاثر في ظهور مؤلف فيساليس في التشريح في عام
١٥٤٢ . وكشف ميشيل سرفيتز الدورة الدموية الصغرى في القرن
السادس عشر . وكشف وايم هارفي الدورة الكبرى في القرن
السابع عشر . وكان للطبيب الفرنسى تيوفيل دى بوردو في
هذا القرن فضل لفت النظر الى تأثير الافرازات الداخلية على
الدم . كما وضع فيساليس اساس علم الامراض . وتقدمت
الجراحة كذلك على الرغم من العقبات التى وقفت في طريقها .
بل لقد عرف ذلك العصر جراحة التجميل على يدى تاجليا كوزى
الذى اشتهر في عهد النهضة باصلاحه للانف الذى سُمع
الزهرى . وهو صاحب اول رسالة في جراحة التجميل
وكان لانتشار الامراض الوبائية في ذلك العهد تأثير كبير في دراسة
الامراض المعدية . وقد وصل جيرو لاندو فراكاستورو في سنة
١٥٤٦ الى ان الامراض المعدية تنتقل بواسطة اجسام دقيقة
لها قوة على التوالد . ونشر ريتشارد ميد كتابه عن العدوى
في سنة ١٧٢٠ . فبان فيه كيف ان القذارة وازدحام السكان
من اهم الاسباب . في ان الفقراء اكثر تعرضا للاصابة بهذه
الامراض . وكتب عن العزل والتطهير ونظافة المدن . ووفق
ادوارد جنو في سنة ١٧٩٨ الى كشف اللقاح ضد الجدري بعد
ان لاحظ ان الذين لا يصابون بجدري البقر لا يصابون بالجدري



وقد قوبل هذا الكثف بكثير من الحماس في اوربا وامريكا • ولقع به آلاف من الناس فيهما قبل بداية القرن التاسع عشر وتقدمت كذلك وسائل تشخيص الامراض • وقد ابتكر سانتوريو في القرن السابع عشر طريقة لقياس الحرارة بواسطة انبوبة يوضع طرفها في فم المريض وطرفها الآخر في اناء من الماء وعد فقاعات الهواء التي تنجم عن تمدد الهواء بنسبة ارتفاع حرارة المريض • وابتكر السيرجون فلوير في سنة ١٧٥٧ ساعة قياس النبض • وابتكر الطبيب النمسوي ليوبولد امبروجر في سنة ١٧٦١ طريقة القرع بالاصابع • وكان للدكتور وليم جلبرت طبيب الملكة اليصابات فضل وضع اول كتاب علمي عن الكهرباء في سنة ١٦٠٠ وبدا الاطباء في القرن الثامن عشر يجذبون ذرات الحديد من العين بواسطة حجر المغناطيس • وقرب نهاية ذلك القرن اوجد اليساندرو فولتا الايطالي ذلك البناء الخالد للمجموعة الكهربائية المعروفة باسمه •

على ان ذلك لاينفي ان حالة الطب كانت متأخرة الى نهاية القرن الثامن عشر تأخرا كبيرا • فقد كانت وسائل العلاج الموجودة تحت تصرف الاطباء في ذلك الوقت قليلة وغير كافية • ولم يكن الاصل الميكروبي للامراض قد عرف على حقيقته بعد • وكانت معظم الادوية تعطى لاجل تخفيف الاعراض ليس غير • وكانت نظريات الاطباء في العلاج كثيرة لا حد لها وتفاوتت تفاوتا غريبا حتى ليقول فكتور روبنسون ان نظريات العلاج في القرن السابع عشر كانت في حاجة الى مرضى من الابطال • ولقد سمي القرن الثامن عشر على الخصوص قرن النظريات وطرائق العلاج وكانت هناك نظريات كثيرة حتى لم يكن الاطباء يعرفون ماذا يأخذون وماذا يدعون • وكان جون براون من ادبرة يقول ان الامراض ترجع اما الى نشاط زائد او خمول زائد • وكان يعالج النشاط بالافيون والخمول بالخمير ويقال انه راح هو نفسه ضحية دوائه وان طريقته في العلاج قتلت من الخلق اكثر مما قتله الثورة الفرنسية وحروب نابليون • وكان بروسيس برى ان الامراض ترجع الى خطأ في بعض اعضاء الجسم ، وهذا الخطأ هو

نوع من التهيج ، وان أهم الاعضاء التى يصيبها هذا التهيج هو المعدة . وكان القصد علاجه المفضل . وقد ظلت نظريات بروسييس مسلما بها فى كل مكان الى قرب منتصف القرن التاسع عشر ، حتى ليقال ان فرنسا استوردت أكثر من ٤١ مليون علقه للقصد فى سنة ١٨٣٣ الى أن جاء لانك وغيره من الاطباء ولا سيما لويس باحصاءاته التى أثبتت ان استفراغ الدم قد لا يكون ضارا فحسب ، بل قاتلا أيضا فى كثير من الحالات . وقد ظل الاطباء يتناقشون فيما اذا كان السيلاى والزهرى مرضا واحدا أو مرضين منفصلين الى وقت متقدم من القرن الثامن عشر . ولما أراد هنتر أن يقضى على هذا الخلاف فى سنة ١٧٦٧ حقن نفسه فى القضيب بإفراز سيلاى . وشاء سوء الحظ أن الرجل الذى أخذ منه الإفراز كان مصابا فى ذات الوقت بقرحة زهرية خفية ، ولذلك أخذ هنتر السيلاى والزهرى معا . وترتب على ذلك الاعتقاد بأن مرجع المرضين الى مكروب واحد ، ولم يتخلص علم الطب من هذه الغلطة طوال هذا العصر .

وبالرغم من تقدم العلوم الوضعية الى حد لم يسبق له مثيل فقد كان هذا العصر هو عصر عدم الاحتمال . كان كل انسان يؤمن بأن عقيدته هى الصحيحة ، وان عقائد الآخرين خاطئة . وكان من الظواهر الكبرى فى ذلك العصر شعور الحسد والبغضاء من الاطباء نحو كل صاحب نظرية جديدة ، وقد حمل ذلك هارفى عند ما كشف عن الدورة الدموية فى القرن السابع عشر على أن يقول فى البيان الذى أذاعه عن هذا الكشف «ولست أخشى أن يصيبنى الايذاء نتيجة الحسد من بعض الزملاء فقط ، بل انى لارتعد فرقا لان أجده البشر عموما أعدائى ، بسبب العادة التى تصبح طبيعة ثانية ، والنظريات التى زرعت وتأصلت جذورها ، وذلك الاحترام الذى يحسه الناس جميعا لكل قديم» . ولقد حدث ما توقعه وكان أول ناقيه ومسفهى أرائه تلميذه جيمس بريمرورز ولما يجف المداد الذى وقع له به على شهادة النجاح .

وقد بدأت جامعة باريس تصبح مركزا للدراسة الطبية

منذ العصور الوسطى . ولكن هذه الجامعة كانت هى نفسها التى عطلت تقدم الطب بتحريم فحص المرضى ، والتجارب الطبية ، واستعمال الادوية المعدنية ، والجراحة وعندما ثار عليها الدكتور تيودور تركيه فوصف الاثم وغيره من الادوية المعدنية ، اصدرت قرارا بانه يجب على جميع الاطباء الذين يزاولون مهنة الطب فى أى مكان، ان يمنحوا من دخول عياداتهم الدكتور تركيه وغيره من وحوش البشرية ذوى الاراء الخطرة، وان يظلوا مخلصين لجالينوس

وكانت الجراحة قد انحطت فى العصور الوسطى ، أن أبسط العمليات يقوم بها الحلاقون - وقد ظلت نظرة تلك العصور الى الجراحة قائمة فى ذلك العهد . فكان ينظر اليها كأنها أقل شأنا من الطب . بل لقد كان ينظر اليها كعمل يدوى ، وعارضت الجامعة كما عارضت الكنيسة فى تدريسيها وقد ذهبت كلية الطب . تحت تأثير المنافسة ، فى تحقير الجراحة الى حد ادماجها مع الحلاقة فى جمعية واحدة ، وحصل مثل ذلك فى انجلترا . وهكذا فانه حتى القرن السابع عشر ، رغم التقدم الطبى الذى حدث فيه ، لم يتقدم فن الجراحة .

ولم يكن التخدير قد عرف بحالته الراهنة . فكانت العمليات الجراحية تجرى بغير تخدير ، او يخدر المريض بالخمير او الافيون او الحشيش ، وهى غير كافية لجعل الالم محتملا . وكان بعض الاطباء يلجأ الى المجازفة بالضغط على الشريان السباتى، وهو احد الشريانين الرئيسيين فى العنق ، الى ان يفقد المريض وعيه . وكانت الطريقة الوحيدة الناجحة هى تنويم المريض تنويما مغناطيسيا . ولكن دخول الدجالين فى التنويم ، والادعاءات المبالغ فيها التى اقترنت به ، دعت الى الشك فى صحة ظاهرة التنويم ذاتها . ولذلك لم تكن تجرى العمليات الا عند الضرورة



القصوى . وكانت تجرى في اقصر وقت ممكن ، وتحتاج الى مزيد من المهارة ، واعصاب من حديد . وذلك يفسر صندوق المرضى عنها وقلة الجراحين في ذلك العهد . يضاف الى ذلك ان وسائل التطهير ومنع التعفن لم تكن معروفة ، فكان الخطر من العمليات كبيرا .



لويس الرابع عشر
(١٧١٠ - ١٧٧٤)
اصيب بخراج في الشرج
فرد للجراحة اعتبارها

وظلت نظرية ان الكنيسة تكره اسالة الدماء تضغط بكل ثقلها على المانيا بصفة خاصة طول ذلك العصر . فكانت الجراحة تعد هناك جريمة اجتماعية . وكان الجراح في الجيش يفرض عليه ان يحلق شعر الضباط . وكان يسمح للجلاذ الذي اكسبه عمله خبرة في فصل المفاصل وكسر العظام ، بان يعالج الجروح والخراريج والرضوض والخلوع . وقد اجاب الامبراطور فردريك على شكوى من جراحى برلين بهذا الشأن في سنة ١٧٤٤ : « لو انكم كنتم ماهرين كما تدعون لوثق

الناس بكم بدل ان يذهبوا الى الجلاذ » وفي فرنسا نفسها لم تبدأ الجراحة تصيب شيئا من القدم الا عندما اصيب لويس الرابع عشر بناسور في الشرج احتاج علاجه بالضرورة الى جراح . ولما كان لا يصح لرجل من عامة الشعب ان يمس جسد الملك ، فقد رفع الجراح شارل فرانسوا فيلكس الى رتبة الاشراف . ولاجل ان يظهر رجال البلاط اخلاصهم للملك ، كانوا يدعون انهم ايضا اصابوا بمثل ما اصيب به الملك . واصبحت عمليات الناصور بدعة جديدة في ذلك العهد . وحصل الجراح الفرنسي على نجاح اجتماعى منقطع النظير . وترتب على ذلك ان لويس الرابع عشر عني بتحسين حالة الجراحين .

وفي سنة ١٧٥٦ صدر امر باعتبار الجراحة مهنة حرة ،
 واصبحت للجراحين كليات مثل كليات الاطباء في باريس ومونبلييه
 وغيرها ، وانفصل الجراحون عن الحلاقين في انجلترا في سنة ١٧٤٥ .
 ولم يخل ذلك العهد من عناية باداب المهنة . من ذلك ما كتبه
 ارشيباليس من مؤلفي مدرسة ساليرنو في كتاب له عن معاملة
 المرضى ، حيث بدا بأن ذكر ان الطبيب يجب عليه ان يحصل من
 رسول المريض في طريقه الى المنزل معه على كل المعلومات التي لديه
 من المريض . حتى اذا لم يستطع تعرف علته بالفحص ، امكن له
 ان يدخل في روعه ، بفضل هذه المعلومات ، شيئاً من الثقة بعلمه ،
 بما يذكره له من ادوار مرضه كما عرفها من الرسول . ثم نصح
 للطبيب بعد عيادة المريض بان يطمئن المريض ويعدّه بأنه سوف
 يشفى ، ولكن يذكر لاهله ان حالته ميئوس منها . فاذا شفى
 المريض ادى ذلك الى علو صيته ، واذا مات قيل انه عرف ذلك من
 اول الامر . ثم اضاف انه يجب على الطبيب ان يمتنع عن التطلع
 الى اية امرأة في المنزل مهما يكن جمالها ، واذا دعى للغداء فليكن
 لا بالنهم ولا بالتعفف . وكان يطلب من الاطباء عند التخرج في
 الجامعات ان يقسموا على المحافظة على الاسرار التي يعهد
 اليهم بها .

ولم تكن المهنة الطبية حتى القرن الثاني عشر قد نظمت كما
 هي الان . وكانت مهنتا الطب والصيدلة مختلطتين في العصر
 الوسيط ، كما كان الحال عند الرومان والاعريق ولكن عند ما
 انشئت الجامعات في القرن الثالث عشر ، رؤى ان يفرق بين مهنة
 العطار وبين مهنة الطبيب وقد احتفظ للعطار بكل الاختصاصات
 التي نعرفها الان للصيدلى . واقررت شهادة للطبيب ، وشهادة
 للصيدلى ، وشهادة للجراح ، ولكن كان يباح لكل من الجامعات
 ان تعطى الدرجات الطبية بغير رقابة ولا اشراف من الحكومة .
 ولم يكن هناك اى فرق بين الطبيب ومدعى التطبيب وظل باب الطب
 مفتوحاً على مصراعيه للدجالين من غير ذوى المؤهلات . فقد
 وصل روبرت تالبور بدون اية مؤهلات علمية الى ان يكون طبيب

الملك شارلس الاول (١٦٢٥ - ١٦٤٩) وكانت الملكة آن (١٧٠٦ - ١٧١٤) تشكو من ضعف في عينيها وفي عقلها . واختارت دجالا فجعلت منه السير وليام ريد ، وعينته طبيب العيون الاول في بلاطها . واشتهرت في ذلك العهد جوان ستفنز بعلاجها السرى لحصوات المثانة ، ولم تكن جوان قد تلقت اية دراسة علمية او طبية ، ومع ذلك فقد اعطاها البرلمان في هذا العلاج خمسة الاف جنيه بعد قرار من لجنة تضم اشهر جراحى ذلك العصر . وكان السير روبرت والبول رئيس مجلس وزراء انجلترا واكبر شخصية في ذلك العهد قد ابتلع عددا لا يحصى من زجاجات هذا الدواء ، ومع ذلك فعندما شرحت جثته بعد وفاته وجدت مثانته غاصة بالحصوات . ولم يخل من الدجل في ذلك العهد الاطباء انفسهم . فكان السير هانز سلون رئيس كلية الاطباء يبيع دهانا للاعين . واخترع ريتشارد ميد علاجا سريعا لعضة الكلب (الكلب) وامتدت عدوى الدجل الى رجال الكنيسة ، فانطلق الاسقف جوزج بركللى يدعو لاء القطران . وكتب في رسالته عنه . انه علاج لكل الامراض . وكان الاطباء الذين يعارضون هذا العلاج يتهمون بانهم يعارضونه لاغراض مادية . ولم تمنع معارضتهم له من ان ينمو الاقتناع بفائدة ماء القطران الى ان يصبح جنونا .

ومع ذلك فان هذا العصر قد عرف بتعدد المحاولات التى قامت فيه لاجل تنظيم مزاولة المهنة الطبية . وكانت ايطاليا اسبق دول اوربا الى ذلك . فان ملك صقلية روجر الثانى اصدر امرا في سنة ١١٤٠ - تحت تأثير اتصاله بالعرب - يعد اول قانون اوربى للترخيص بمزاولة مهنة الطب . وقد نص في هذا الامر على امتحان كل من يريد مزاولة هذه المهنة والا حكم عليه بالسجن وبيع جميع املاكه بالمزاد .

واما في فرنسا فان كلية الطب كانت تقضى على الجراحين والصيدلة وبائعى الاعشاب بان يقسموا يمينا بان لا يعطوا علاجاً بغير رأى اساتذة الطب كما كانت تقضى على طلبة الطب بان لا يزور الواحد منهم المريض الا مرة واحدة ، وان لا يعطى علاجاً بغير

واى طبيب، والا تعرضوا للحرمان من الدرجات التى حصلوا عليها
لو التى يستعدون لها . واصدر الملك جان دلراجون فى سنة ١٢٨١
اول امر يحرم ممارسة الطب بغير الحصول على درجة من
الجامعة .

اما فى انجلترا فان اول مرسوم بتحريم مزاوله مهنة الطب او
الجراحة ، الا اذا اجتاز الطالب الامتحان الذى تعقده السلطات،
لم يصدر الا فى سنة ١٥١١ ، ومع ذلك فان ما ترتب عليه
من قلة عدد الاطباء ، حتى لم يعد يلقى الفقراء اطباء يعالجونهم
قد اضطر المشرع الى ان يصدر مرسوما اخر يخول به لكل شخص
على شىء من العلم بالاعشاب ان يعالج الفقراء .

وكانت المحاكم تتلقى دائما الشكاوى من كليات الطب ومن
الجمعيات الطبية ضد الذين يزاولون المهنة بغير ان يكونوا من
خريجى هذه الكليات او من اعضاء تلك الجمعيات . وكان الاطباء
يستندون فى دعاواهم الى ان الصالح العام يقضى بان تقتصر

مزاوله المهنة عليهم وحدهم ، لان
الصحة البشرية لا يمكن ان يحفظها
الا علمهم وفنهم . ولكن وراء
هذه الحجة من حجج الصالح
العام ، نجد دائما صالحا خاصا ،
هو الصالح المادى الذى يتاثر
بالمنافسة . ولذلك فقد حرموا
على اطباء البلاد ان يزاولوا مهنتهم
فى باريس خشية ان تلقى وسائلهم
قبولا لدى الباريسيين . ومن
القضايا الشهيرة فى هذا الباب

قضية الدكتور تيو فراست
رينودو . وهو من خريجى جامعة
مونبلييه ، وقد اسس مؤسسة
خيرية للاستشارات الطبية فى
باريس ، يعمل فيها عدد من



ثيو فراست رينو دو
(١٥٨٦ - ١٦٥٣)
طبيب مونبلييه الذى
منع من مزاوله الطب فى
باريس

الاطباء . فكان ذلك سببا في ان تقاضيه جامعة باريس . وقد نسبت اليه انه يؤلف مذهبا جديدا في الطب ، ويقيم من نفسه عميدا لكلية طبية في ذات المدينة التي توجد فيها تلك الجامعة . وفي ٩ ديسمبر سنة ١٦٤٣ صدر الحكم بمنع رينودو واتباعه من مزاوله مهنة الطب في باريس وتغريمه ٥٠٠ جنيه . فاستأنف الحكم . وتدخلت كلية الطب في مونبلييه الى جانب خريجهما ، ولكن ذلك لم يجد نفعا ، وايدبرلمان باريس الحكم في سنة ١٦٤٤ على ان المنافسة لم تكن مقصورة على الاطباء وحدهم بل انه كان هناك عدد كبير من الدجالين والسحرة ورجال الدين ، ممن يدعون انهم اوتوا قوة الهية على الشفاء ، وكان ذلك يجد تصديقا لدى الناس ، وهم يؤمنون بالخرافات ويعتقدون في الدين اعتقادا كبيرا . وكانت هذه الطوائف تقدم الى القضاء الكنسي فكان يعامل المتهمين منهم بمنتهى القسوة ، وفي كثير من الاحيان يحكم عليهم بالاعدام حرقا بالنار بدعوى انهم متفقون مع الشياطين ولكن واجب القضاء كان يسدود قديبين مطالب الاطباء ، ومصالح الفقراء من المرضى ، على الاخص حين كانت تأتي قرية بكاملها ، ويشهد اهلها بانهم حصلوا على الشفاء بغير مقابل من امثال هؤلاء المعاجين غير ذوي الصفة . على حين ان الاطباء ذوي الاختصاص لم يكونوا يعطونهم - على فداحة لاجور التي يتقاضونها - غير الموت !! .

ولم تصدر في هذا العصر نصوص خاصة عن مسؤولية الاطباء عما يقع منهم في علاجاتهم ، ولكن شراح القانون طبقوا على الاطباء نصوص القانون العام . وقد قرروا ان الطبيب لا يسأل عن الحوادث العارضة او عن موت المريض طالما ان ذلك لم يكن راجعا الى خطأ منه ، وثمة أحكام كثيرة قضت بمسؤولية الطبيب عن خطئه . وقد سار القضاء على ان جهل الطبيب او عدم مهارته

الموت .

بعد خطأ موجبا للمسئولية . ويستطيع الباحث ان يلمس في الاحكام الفرنسية القديمة اثر تلك التفرقة القديمة بين الطبيب والجراح في المسئولية . فان معظم الاحكام خاصة بالجراحين ، على حين كان الطبيب يخرج عادة بلوم خفيف أو بغير عقاب على الاطلاق . ولكن مع تغير النظرة الى الجراحة الى ان اصبحت للجراحين كليات خاصة بهم ، بدأت احكام القضاء في قضايا الجراحين تكون اقل قسوة من ذي قبل .

ومما يستوقف النظر ان القضاء الفرنسى لم يكن يتورع فى ذلك العصر عن مؤاخذه الاطباء على نوع علاجاتهم . فقد اصدر برلمان باريز احكاما ضد بعض العلاجات الطبية كعملية فصد الدم . كما انه اصدر حكما ضد استعمال المقيىء . ولو انه عاد فالغاه ، لان المقيىء كان العلاج المفضل عند لويس الخامس عشر من سوء الهضم الذى كان يصاب به كثيرا ، وقدم الطبيب مركبيه دى سان لو بتهمة السحر ، لانه تمكن من شفاء مرضى كثيرين من الطاعون الذى كان قد تفشى فى تلك المنطقة نحو ثلاثين عاما . وبعد تحقيق استغرق عشرة ايام ونحو ستمائة صفحة حكم عليه بالنفى ، وحكم بنفس العقوبة على ابنته . وعلق الدكتور مانشر على هذا الحكم فقال انه يدل على انه اذا كان مما يؤذى الطبيب ان يخيب فى علاج مريض ما . فانه كان من الخطر عليه كذلك ان يحصل فى مزاولة فنه على نجاح اظهر او اكثر من المعتاد ، ومن الاحكام التى يجوز ايرادها لاتمام الصورة عن احوال المسئولية الطبية فى ذلك العصر انه حكم على جراحين فى سنة ١٦٦١ لانهما اشتريا جيشا للدراسة عليها بغير موافقة عميد كلية الطب .

٨ — فى القرن التاسع عشر

ان الصورة التى قدمناها لحالة الطب الى نهاية القرن الثامن عشر لا تبدو زاهرة أو مشرفة ، اذا قورنت بما نعرفه عن الطب فى عصرنا الحاضر ، بفضل الاكتشافات العديدة التى تمت فى القرن التاسع عشر ، وفى هذا القرن العشرين . ولكن هذا التقدم

الكبير في علم الطب لا يصح ان يجعلنا نغبط الاطباء القدامى فضلهم . فان معظم الاكتشافات الحديثة ليست الا النتيجة المنطقية لجهودهم . واذا كانت لدينا الان الاف الحقائق العلمية فان هذه الحقائق قد اشترك في الوصول اليها الاف الاطباء على مر عصور التاريخ من عهد الانسان الاول الى الان .

على ان تقدم الطب في القرن التاسع عشر لم يكن كله ميسرا . من ذلك ان القيود على التشريح ظلت في اكثر من بلد على ما كانت عليه . فكان الاطباء يحصلون على الجثث لتشريحها بطرائق غير مشروعة . وبكشف ذلك عن صفحة من ابشع الصفحات في تاريخ الطب البشري . ففي إنجلترا مثلا ، كان الاطباء وتلامذة الطب يسرقون الجثث من المقابر ليلا تحت جنح الظلام وهم مسلحون بالبنادق والمسدسات . وقد نشأت في هذا العهد صناعة جديدة في لندن وادنبرة وجلاسجو وغيرها من المدن التي تقوم فيها الكليات الطبية ، وهي صناعة امداد الاطباء وتلامذة الطب بالجثث . وبلغ من مهارة محترفي هذه الصناعة انهم كانوا ينبشون القبور ويخرجون الجثث دون ان يتركوا وراءهم اثرا ينم على ما فعلوه ، حتى لقد كانوا يعيدون زرع الورود والرياحين على القبر في نفس الوضع الذي كانت عليه . فكان اهل الاموات يهرقون الدموع على قبور لا اجساد فيها . بل لقد ظهر من بعض القضايا التي نظرت حينذاك ان المرضى كانوا يباعون للتشريح وهم لا يزالون على قيد الحياة . وكان لهذه القضايا الفضل في صدور القانون باباحة تشريح جثث المتوفين في المستشفيات هناك في سنة ١٨٢٢ وبذلك قضى على مهنة سرقة الجثث من المقابر ، واصبح التشريح عملا مشروعا . وكان لذلك اثره في تقدم المعارف الطبية .

ولا حاجة بنا الى تتبع جميع الاكتشافات العلمية العديدة التي تمت في هذا العصر . فنكتفي بان نشير الى الاكتشافات الهامة التي كان لها اثر خطير في تطور الطب في الاعوام المائة الاخيرة ، ولا شك ان اول من تجب الاشارة اليهم في ذلك الدكتور لانك الذي كشف مسماع الصدر في سنة ١٨١٦ وكان ذلك على هيئة انبوبة من

الورق . ثم الدكتور هنل الالماني بكتابه « علم الامراض المعقول » في سنة ١٨٤٦ الذي اشار فيه الى عزل المكروبات واختبار تأثيرها . وقد حقق ذلك تلميذ دروبرت كوخ بما ادخله من تثبيت هذه المكروبات وصيغها . وكان لكوخ فضل كشف مكروب الجمرة الخبيثة في سنة ١٨٦٧ . ومكروب السل في سنة ١٨٨٢ ، كما كشف في مصر والهند في سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٤ عن مكروب الكوليرا . واجرى في سنة ١٩١٢ ابحاثا هامة على عدد من الحميات منها الحمى الراجعة ، ووضع لعلاج الحمى التيفودية القواعد التي لا تزال متبعة في علاجها حتى الان .



لويس باستير
(١٨٢٢ - ١٨٩٥)
الكيمائى الذى نعى
عليه الاطباء انه لم يكن طبيبا

وفي هذا العصر ايضا ظهر الكيمائى لويس باستير ١٨٢٢ - ١٨٨٥ وهو صاحب الفضل العظيم فى الكشف عن ميكروبات الامراض والتغلب عليها . كما انه استنبط وسائل التطهير اللازمة لاستئصال التعفن الدموى وطرق التعقيم والتحصين باللقاحات الواقية ضد الامراض ، وقد كان كشف الاصل البكتيرى للامراض المعدية اعظم كشف حصل فى عالم الطب . فقد استطاع الانسان بواسطته ان يلمس الميكروبات ، ورى فيها عدوه القديم الذى كان اسلافه الاولون يحاربونه بالاصوات الصاخبة والروائح الكريهة ، او يهدثونه بالهدايا والضحايا . ومع ذلك فقد قوبل هذا الكشف من

الكيمائيين باقصى مظاهر العداوة والاستنكار والتكذيب . وكان اول اعداء باستير هم زملاؤه من الكيمائيين . ولكن عداوتهم لا يمكن ان تعد الى جانب عداوة الاطباء له شيئا مذكورا . فقد عز على الاطباء والجراحين ان يتلقوا العلم على غير طبيب وكان جوابهم على الحقائق التى قدمها لهم : « ايها السيد ! .. اين هى دبلومتك

الطبية ؟ ... » بل ان اطباء كبارا من اطباء ذلك العهد نبذوا نظرية الجرائيم في الامراض في أقصى انواع التهكم المرير الذى عرف به الفرنسيون . واكثر من ذلك ايضا ، فان احدهم هجم عليه في مناقشة حول اللقاح الواقى من الامراض ، يطلبه للمبارزة ! ..

وقد اضاءت هذه النظرية ميادين كثيرة في عالم الطب . وكشف ارموير هافن في سنة ١٨٧١ ميكروب الجذام ، ثم كشف كليز ميكروب الدفتريا . وكشف اللقاح المضد لها الجراح الالماني اميل مور بهرنج وانقذ به اول طفل في برلين سنة ١٨٩١

وكانت الجراحة قد ظلت كما كانت في العصر السابق نوعا من العذاب في الشطر الاكبر من هذا العصر . كان المرضى يقادون الى مائدة العمليات على الرغم منهم . ويربطون اليها بالقسوة ، وهم يصرخون في جنون وفزع لا حد لهما . ثم جاء نبأ الكشف العجيب للتخدير بالاثير من الولايات المتحدة لأمريكية ، حيث تمكنوا لأول مرة من التغلب به على الالم في مستشفى ماساشوستس . وكان ليستون هو أول من جرب هذا المخدر في أوربا . وفي ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٤ كشف جيمس ينج سمسون من ادنبرة الخواص التخديرية للكلوروفورم . وقد انتهى بتطبيق التخدير فصل من آلم الفصول في كتاب الجراحة .

ولكن الخطر ظل مع ذلك كبيرا . فان التغلب على الالم قد ضاعف عدد العمليات الجراحية . فضعف ذاك من الشر ، بسبب الجهل المطبق بضرورة التطهير . فكان الاطباء يصفون الصديد بأنه صحتى . وكانت الجراحة خطرة لانها كانت قدرة . وكان التسمم العفن عنصرا دائما من عناصر الرعب والهلع . وقد جاء علاج هذه الحالة على يدى الطبيب الشاب جوزيف ليستر في سنة ١٨٦٧ بما كتبه عن التقيح والتطهير في مزاولة الجراحة . وقد قوبل ليستر بأشد مظاهر العداء من زملائه من الاطباء والجراحين وطلبة الطب والمرضات ، ولكن ابحاثه كانت بداية اعظم تطور في عالم الجراحة . وقد دام النقاش حول نظرية ليستر قرابة عشرين عاما قبل ان يستتب لها الامر في النهاية . وكما قال ليستر فان طريقته لم تكن الا تطبيقا لطريقة باستير .

فهو قد عرف الدور الذى تلعبه البكتريا التى تسبب المرض فى الجروح واهمية ابعادها عنها، ولذلك فقد عقم الطبيب والمرضة والمريض وما يحيط به ، حتى يمكن تلخيص اعمال ليستر فى عبارة واحدة ، ذلك انه نظف الجراحة

وقد كان من نتائج كشف الاصل البكتيرى للأمراض ان امكن فهم مرضى السيلان والزهرى . وصححت بذلك الغلطة التى ارتكبها من قبل اطباء القرن السادس عشر وظلت سائدة طوال القرن الثامن عشر . ولكن هذا العصر وقع على غلطة اخرى على يدى اختصاصى الأمراض التناسلية المشهورة فى ذلك العهد ، الدكتور فيليب ريكورد (١٨٠٠ - ١٨٨٩) ، حيث قرر ان الزهرى فى دوره الثانى لا يعدى ولذلك فلا خطر فيه . وقد اخذ برايه عدد كبير من الاطباء ، وكانت لذلك نتائج مفعجة . وتم كشف مكروب السيلان فى سنة ١٨٧٩ على يدى البرت نيسر . وتوصل كارل سيجموند فرانز كريديه الى كشف طريقة وقاية الاطفال من عدوى السيلان من امهاتهم عند الولادة فى سنة ١٨٨٤ بواسطة قطرة محلول نترات الفضة ، فوضع بذلك حدا لاصابة ملايين الاطفال بالعمى الذى كانوا يصابون به عند الولادة . وكشف فريتزشودين فى سنة ١٩٠٥ مكروب الزهرى ، ثم كشف بول ارليخ علاجه المعروف باسم سالفرسان . وكشف الطبيب الروسى ايلى متشينكوف عن الكالوميل كوقاية من الزهرى ، فكان له بذلك فضل انتقاذ الملايين من البشر من التعرض لهذا المرض الفتاك . وقد حصل ارليخ ومتشينكوف على جائزة نوبل سنة ١٩٠٨

وكان لكلود برنار الفرنسى (١٨١٣ - ١٨٧٨) فضل تدبير صفحة جديدة فى كتاب العلم بما كتبه عن البنكرياس والكبد والبول السكرى ، وهو صاحب تعبير الافراز الداخلى . وقد فتح خليفته من بعده شارل ادونر براون سيكار آفاقا جديدة فى ميدان العلاج . وفاجأ العالم فى اول يونيه سنة ١٨٨٩ بما اعلن امام جمعية علم الاحياء من انه استطاع ان يجدد شبابه ويصغر عمره عشرين عاما عن طريق الحقن بخلاصة الخصية، فاصبح

وهو في الثانية والسبعين في قوة رجل في الثانية والخمسين . وقد
قوبل بكير من الغضب وعدم التصديق ، وقيل ان الرجل
يصدر عن تخیلات شهوانية . ولكن لا محل للريب في ان نظريته
كانت اصل العلاج الحديث بالعدد

وقرب نهاية ذلك القرن ظهر
سيجموند فرويد وكشف عن
طريقته الجديدة في تشخيص
وعلاج الامراض العصبية
والنفسية بما اسماه التحليل
النفسى . وهى تقوم على اخراج
الاضطرابات النفسية المدفونة في
اعماق العقل الباطن من عهد
الطفولة عن طريق الاعتراف .
وقد اظهر لنا مصادر الاضطرابات
العصبية واثار الغريزة الجنسية
في هذه الاضطرابات . و اضاف
الى علم النفس علم نفس الاعماق ،
والى علم الامراض العضوى علم
الامراض النفسى وقد دخل
فرويد الى ميدان جديد لم يكن



سيجمون فرويد
طردته الجمعية الطبية
بسبب التحليل النفسى

قد طرقة بعد احد ، واثار حول نظرياته نقاشا حادا . وقيل في
احيان كثيرة انه ضل سواء السبيل حتى لقد جردته الجمعية
الطبية في فينا من عضويتها ، بل ان كثيرا من تلاميذه هجروه
وتركوا الميدان النفسى الى الميدان الجسدى من جديد . وقد يعدل
الجيل القادم نظرية التحليل النفسى . ولكن ذلك لو حصل
لا يصح ان ينقص من قدرها ، فان فرويد قد فتح بها آفاقا
جديدة لا يمكن للعالم ان يتركها ويعود الى العيش فى الافق الضيق
الذى كنا نعيش فيه من قبل . ولم يستفد من كشف فرويد
الطب وحده ، بل استفادت منه ايضا جميع ميادين النشاط
الانسانى : الاداب والفنون ولتريح والقانون وغيرها .

وفي السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ظهرت ثلاثة

٩ - خلاصة

راينا في الفصول السابقة كيف نشأ الطب ثم كيف تدرج في طريق الرقى عصرا بعد عصر وكيف ان الطب تقدم كثيرا وعلى الاخص في الاعوام المائة الاخيرة فقد عرفنا اسباب عدد كبير من الامراض . وعرفنا وسائل كثيرة لتشخيصها . كما كشفنا عن كثير من المواد القاتلة للجراثيم ، ومن اللقاحات والامصال وعرفنا الفيتامينات ، ومركبات السلفا والبنسلين والاستربتوميسين ، والكلورميسين . وغير ذلك من وسائل الوقاية والعلاج وتقدمت الجراحة حتى استطاع الجراحون ان يجرؤا العمليات الجراحية في المخ والقلب ، وأن ينقلوا الغدد ومختلف الاعضاء بما في ذلك العيون . كما تقدم العلاج بالكهرباء والاشعة والطب النفسى الى حد لم تعرفه البشرية من قبل . بل اننا بدانا نسمع عن العلاج الذرى

ولكن كل ذلك لا يصح ان يجعلنا نفعل عن حقيقة كبيرة هامة . ذلك ان رواية الطب لم تتم بعد فصولا . او كما قال دوسون - ان هذا البناء الجليل لا يزال حتى اليوم ناقصا وكما قال روبنسون انه لا محل للدعاء والتظاهر . فان الطب لا يزال حتى الان فنا عاجزا . فان الاف الناس يموتون قبل ان يستوفوا اعمارهم . ولا يزال الوقت بعيدا قبل ان يصل الطب الى ان يكفل للناس ان يعيشوا آجالهم كاملة امنين من العدوى ومن الامراض فلا يزال الطب عاجزا مثلا عن ان يجد علاجا للسرطان . وعلى الرغم مما يذاع بين حين واخر ، هنا وهناك ، عن اكتشاف ميكروبه وعلاجه ، فلا يزال ضحايا السرطان فى العالم لا يكاد يحدهم حصر ، حتى ليقال ان بين كل ست وفيات واحدة ترجع الى السرطان .



وقد رأينا ان علم الطب قام فى اساسه على التجارب . وظلت التجارب عماده الاول . كما رأينا ايضا ان علم الطب ليس من العلوم الثابتة ، بل انه بطبيعته علم غير محقق . ويبدو ذلك فى التغيرات الكثيرة فى النظريات على مر العصور . حيث يعتبر الشئ صحيحا وقتا ما . ثم يعد خطا بعد حين . وقد رأينا امثلة على ذلك فى طرائق العلاج المختلفة التى كانت تعد غاية ما وصل اليه العلم فى حينها ، ثم يتضح بعد فترة من الزمن انها لم تفسد البشرية ، وربما اضررت بها ضررا بليغا . ويكفى ان نذكر فى ذلك نظرية الشياطين التى وزناها عن اسلافنا الاولين . والتى لازمت العالم آجالا طويلة ، ولا يزال صداها يتردد حتى الآن . ونظريات العلاج المختلفة لامثال جون براون وبروسيس فى القرن السادس عشر . والخلط الذى حصل فى ذلك القرن وفيما يليه من الزمان حول السيلان والزهرى وغير ذلك مما لم تعرف البشرية خطاه الا منذ اقل من مائة عام ، بعد ان ذهب ضحيته ملايين البشر . بل لقد بدانا فى نفس هذا العصر الذى نعيش فيه نسمع اعتراضات على بعض العلاجات التى هللوا لها وكبروا عند كشفها . فعلى الرغم مما احيط به كشف مستحضرات السلفا نجد بعض العلماء والاطباء الآن يتشككون فى نتائجها فى علاج امراض قيل انها خصيصة لها كالسيلان . حتى لقد دلت الاحصائيات بعد بضع سنوات من استعمال هذا العلاج فى علاج السيلان على نطاق واسع من استعمال السلفا فى علاج هذا المرض ، لم تكن له من نتيجة الا اخفاء المكروب بحيث يستعصى كشفه على المحلل . بل لقد تبين ان استعمال مركبات السلفا للعلاج يترتب عليه نقص أو انعدام فى الخلايا البيضاء التى تقوم بدور الدفاع عن الجسم فى صراعه ضد الامراض . وما يقال من ذلك عن مركبات السلفا فهو يقال كذلك من البنسلين . فان بعض الاطباء يرون لن الامل الذى انعقد عليه فى محاربة المكروبات لم يتحقق تماما . فهو لا يشفى كل الامراض كما كان يظن لاول وهلة . وهبط اثره فى علاج الامراض التى قيل انه فعال فى علاجها الى النصف ، وقد يزول هذا الاثر كلية بعد

حين ، لان المكروبات بدأت تنظن الى خطره فتحصنت له بوسائل المقاومة . ولذلك قيل ان الاكثار من استعماله في جميع الامراض يعود الجراثيم الكامنة في الدم على اثره فتعمل على اكتساب الخواص التي تؤمنها ضده . وعلى الرغم مما قيل عن تأثيره الناجع في علاج الزهري ، فقد تبين ان الشفاء من هذا المرض بواسطته مقطوع منه الامل الآن . ومن هنا فقد قيل انه يجب ان لا يقال ان علاجا بذاته قد ثبتت صلاحيته الا بعد ان يجرب عشر سنوات ، ولو ان تجارب الماضي تجعلنا نشك في ان عشر سنوات تكفي لاعطاء حكم صحيح . فقد وافتنا التلغرافات اخيرا ، وبعد نحو ستين عاما من كشف المصل الواقى من الدفتريا ، وبعد اذ عمم استعمال هذا المصل في جميع دول العالم ، وجعل فيها اجباريا بقوة القانون ، بأن المجلس البلدى في لندن أمر بوقف استعماله لما ثبت من انه يؤدي الى اصابة الاطفال بالشلل بنسبة ٨٠ ٪

وقد راينا كذلك ان الهيئات الطبية لا تتخلى عن نظرياتهما بسهولة . وهى تقابل كل كشف جديد بالنقد والعداء نتيجة الحسد او التمسك بالقديم او عدم الاعتقاد . مثل ذلك ما قوبل به لويس باستير مكتشف الجراثيم ، ولستر مكتشف التطهير ، وجيمس سمسون مكتشف التخدير ، ورونتجن مكتشف الاشعة المعروفة ، ثم سيجموند فرويد مؤسس العلاج بالتحليل النفسى

وراينا اكثر من مرة كذلك ان بعض الاكتشافات الطبية لم تكن تأتى من جانب الاطباء انفسهم ، بل من جانب اناس غير اطباء ، كلويس باستير الكيمائى . او شخص لم يحصلوا حتى على دراسة قريبة من الطب ، او لم يحصلوا على دراسة على الاطلاق ، كالفلح النمى فنسنز بريسنز الذى نظم طريقة العلاج بالماء . وبديهي ان عداء الاطباء لمثل هؤلاء الناس يكون اكثر مرارة واكثر قسوة . ولو انهم يضطرون الى التسليم بصحة الحقائق فى النهاية ويحتضنوها .

ورأينا أن الطب علم جدلي غاص بالمدارس والنظريات . ففى كل عصر خلاف على كثير من المسائل . بل لقد لحق الجدل حتى بعض العلاجات المسلم بها . فهناك من يعارضون فى استعمال العقاقير فى العلاج . وهناك من يعارضون فى نظرية الجراثيم ، ويرون أن الجراثيم لا أهمية لها . وقد استعر النقاش على صفحات الصحف أخيراً بين الأطباء حول فائدة أو ضرر اللقاح الواقى من السل الرئوى . وقيل أن اللقاح ضد الجدرى وضد داء الكلب والادوية القاتلة لمكروبات الزهري وغيرها ليست لها أية قيمة وقائية أو علاجية ، بل أنها تضر أكثر مما تفيد . وأن علاج باستير للكلب إنما يرجع شهرته الى أن الكلاب العاضة لم تكن مصابة به ، أو أن العضوضين كانت عندهم مناعة ضد الإصابة بالمرض . وأن هذا العلاج لا يخلو من خطر . وأنه ثمة حالات حدثت فيها الوفاة بسببه . وقد قيل فى اللقاح ضد الجدرى أن ما ينسب اليه من تقليل الإصابة بهذا المرض إنما يرجع الى النظافة والتطهير وتحسن الأحوال الصحية عامة عما كانت عليه فى الماضى . وأنه عمل ياباه الرجل السليم . وأنه قتل وشوه وأضعف عددا كبيرا على الأخص من الأطفال . وأنه حرى بأن يهمل كآثر من آثار الماضى . بل لقد ذهب أحد علماء الطب الألمانى فى مؤلف حديث له فى سنة ١٩٤٧ يدعو فى عصر السلفا والبكتيسين والاستربتوميسين الى الطب العربى القديم ، ويقول أننا كلما ابتعدنا عن هذا الطب الذى نقله العرب عن الأقدمين قلت نسبة الشفاء . وهو ينصح بالرجوع الى القصد ، والعلق ، والمقيثات والمقويات على النحو الذى كان يستعملها به الأطباء القدماء فى علاج الامراض

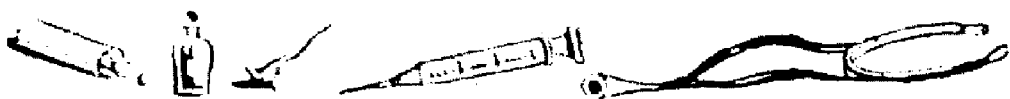
وقد رأينا أن الطب بدا على ايدى رجال الدين ثم انتقل منهم



على مر الزمن الى ايدي الغير من ذوى المكانة الادبية والعقلية قبل
ان ينتقل الى الطبقة المتوسطة . وقد ظلت المهنة يتوارثها الابناء
من آباؤهم مدى حين . فاختلطت بالتقاليد العائلية وحفظ ذلك لها
مقامها ووقارها ، وكانت للطباء صفات ادبية عالية تجمع بين
الاخلاص والتضحية وانكار الذات وقوة الروح وعلو الاخلاق ، مما
يخص به عنه الاقسام الطبية من عهد ابقراط . ولكن ذلك قد
مطوّر على مر الزمن بسبب التطورات الاجتماعية
والاقتصادية . كما رأينا من المعاملة التي كان يعامل بها الاطباء
فيما تلا ذلك من العصور . وقد تلاشت تلك الشخصية القديمة
التي كان يعبر عنها بطبيب العائلة والتي كان يقوم صاحبها في نفس
الوقت بدور الاب الروحي والصديق المرشد والامين على
امر الاعتراف ، واصبح الناس ينظرون الى الطبيب كصاحب
معرفة يقتضى اجرا لقاء خدمة معينة .

وقد رأينا الاطباء يحرصون منذ القدم على ان يحوطوا انفسهم
بسياج من الحصانة ضد الدخلاء على مهنتهم وضد المرضى انفسهم .
ولكننا رأينا الشارع يعمل من جانبه في مختلف العصور على
حماية الجمهور من الاطباء . كما رأينا المحاولات العديدة التي تمت
في تلك العصور المختلفة لحماية الاطباء من الدخلاء على المهنة ،
وتنظيم هذه المهنة ذاتها بتحديد اختصاص فئات القائمين بها
تحقيقا لصالح الجمهور .

ومن حيث المسؤولية الطبية فقد رأينا ان هذه المسؤولية كان
مسلمة بها منذ القدم ما عدا عصور الهمجية الاولى على وجه
النخمين . اما بعد ذلك فقد تقررّت المسؤولية الطبية حتى في العصور
اللبداية ، عندما كانت المهنة الطبية لا تزال في المراحل الاولى
من مراحل تكرينها . وكان الأطباء يؤخذون ، مع ملاحظة



حالة الطب ، بالطرق التي تتفق مع الجهل السائد وحالة تلك العصور . وقد لاحظنا المعاملة القاسية التي كانت تعامل بها الجراحة على وجه أخص . وقد بقيت تلك المسؤولية الطبية كما هي من حيث المبدأ في القانون الفرنسي القديم . ولكنها انحصرت عند التطبيق على مر الزمن الى حين صدور القوانين الحديثة في التعويض المدني .

وقد كان من شأن التقدم الصناعي في القرن التاسع عشر، وما صحبه من المخترعات والآلات . ان عرض الناس لطائفة من المخاطر . ايقظت فيهم غريزة الدفاع عن انفسهم ، واقتضى هذا الدفاع ان يطالبوا بالتعويض عن كل ما يصيبهم من اضرار . وحقق ذلك انتشار الديموقراطية وما تنطوى عليه من عطف على عامة الشعب ، ومنه الغالبية ، التي يرجع اليها اختيار السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وحيثما السلطة القضائية ايضا ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية . وقد كان من شأن كل ذلك العمل على ايصال التعويض الى المضرور بشتى الطرق بتسهيل اثبات الخطأ له ، ثم بافتراض ذلك الخطأ فرضا كان قابلا لاثبات العكس ، ثم اصبح غير قابل لذلك . وقد ايد المشرع هذا الاتجاه بقانون اصابات العمال ، ثم بما اخذ به في القانون المدني الجديد من مسؤولية الانسان حتى عن الاشياء الجامدة . وهون من ذلك انتشار التأمين على المسؤولية ، مما يلقي عب التعويض على عاتق شركات غنية ، قد تشترك جميعها في ادائه .

ومع النظر الى جميع هذه الاعتبارات ، الى جانب التقدم الكبير الذي وصل اليه علم الطب ، والطبيعة الخاصة لعمل الطبيب ، وما يحيط به من خفاء وعدم استقرار وجدل ، فاننا نكون في حالة صالحة للبحث في مسؤولية الطبيب

حق العلاج

ينص قانون العقوبات على عقاب من يجرح احدا عمدا او يعطيه مواد ضارة فيفضي به الى الموت ، ولو لم يقصد من ذلك قتلا . كما ينص على عقاب من يتسبب في قطع او انفصال عضو او فقد منفعته . او كف البصر، او فقد احدى العينين ، او عاهة يستحيل برؤها ، او مرض ، او عجز عن الاشغال الشخصية فترة طالت او قصرت .

ومن المتفق عليه علميا الان انه توجد في الطبيعة ثلاثة وتسعون مادة لا تدخل كلها في تركيب الجسم البشرى . بل يدخل في تركيبه من هذه المواد اثنتان وعشرون مادة ليس غير ، توجد في الجسم بمقادير محدودة . ولكن الادوية التى تعالج بها الامراض ليست قاصرة على هذه المواد الثلاثة والتسعين ولذلك كانت سموما تؤذى الجسم . ومن ثم فانها تعطى للمريض بمقادير صغيرة ، لو تجاوز مقدارها فقد تؤدي الى الوفاة . كما ان اى مقدار زائد عن الحد من المواد الداخلة في تركيب الجسم البشرى تدخل في حكم هذه المواد الضارة لانها في هذه الحالة تؤذيه .

ويشترك في وصف الضرر مع جميع هذه المواد الفكسينات التى تشمل المكروبات الميتة او المستضعفة ، والامصال المستخرجة من دماء الحيوانات التى لقحت بهذه المكروبات ، مما يحقق به الناس للوقاية او للعلاج ، على اساس انها توجد في الجسم نوعا من المواد المضادة تعطل مفعول المكروبات الحية . فان جميع هذه المواد هى اشياء ضارة قد يترتب على اعطائها مرض او عجز او عاهة ، وقد تؤدي الى الوفاة .

وتشترك مع الادوية في امكان احداث الضرر كذلك سائر الوسائط الاخرى للعلاج . فانواع الاشعة المختلفة والكهرباء قد

يترتب عليها اضرار جمة من حرق او غير ذلك . كما أن الجراح يحدث في العمليات الجراحية جراحا بالمريض . وقد يبتسر له عضوا ويؤدي بذلك الى تخلف عاهة مستديمة ، بل قد تكون نتيجة العملية في بعض الاحوال الوفاة .

ولكن احدا لا يقول بان القانون يمنع الطبيب من ذلك او يعاقبه عليه او يلزمه بالتعويض ان هو فعله في مزاولته للمهنة . بل ان من حق الطبيب ان يقتضى اجره على العلاج الذى قام به ، وعلى العمليات الجراحية التى يجريها ، ولو لم يشف المريض ، او تخلفت له عاهة مستديمة ، بل حتى لو توفى من جراء العلاج او العملية الجراحية . وقد رأينا من دراستنا التاريخية ان العمل قد سار على اعفاء الطبيب في مزاولته لمهنته من المسؤولية عن وفاة المريض بغير خطأ منه منذ اقدم العصور

ولكن ما هو السند القانونى لحق الطبيب في اعطاء المواء الضارة ، وفي أن يجرى العمليات الجراحية للمريض عند ما يرى ضرورة ذلك ؟ . وبعبارة اخرى لماذا يباح للطبيب ان يسبب لمرضاه اضرارا حقيقية في اثناء قيامه بعلاجهم من امراضهم دون ان يتعرض لاية مسؤولية ؟

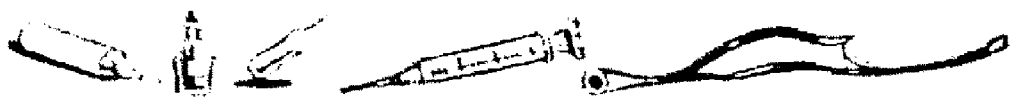
اثار هذا الموضوع كثيرا من المناقشات والابحاث وعلى الاخص في سويسرا والمانيا ، وقد تعد هذه المناقشة نظرية ، ولكن لها في الواقع اهمية كبرى ، فان التكييف القانونى الذى نرتكن اليه في اعفاء الطبيب من المسؤولية عن الاضرار التى تحدث في اثناء مزاولته لمهنته ، هو الذى يعطينا فيصل التفرقة بين عمل الطبيب وعمل غير الطبيب . وهو الذى يحدد حقوق الطبيب وواجباته بازاء المريض ، وحقوق المريض بازاء الطبيب ، وبازاء الهيئة الاجتماعية . وعلى الاخص في الاحوال الدقيقة الغريبة التى تعرض لنا في مسؤولية الطبيب ، كأن يعترض المريض على العلاج ،



او على اجراء العملية الجراحية على جسده ، او ان يكون المريض
هاجزا عن ابداء رضا صحيح ، لانه لم يبلغ تمام الرشد ، او لانه
غائب عن صوابه ، او ان يجرى الطبيب على المريض اصابات
لغرض غير العلاج ، كالتخلص من الخدمة العسكرية . او غير ذلك .
وقد اختلف الشراح في التكييف القانوني لعدم مسؤولية الطبيب
عن الاضرار التي تحدث في اثناء مزاولته لمهنته ، ف قيل في رأى ان
السند القانوني لاعفاء الطبيب من المسؤولية في هذه الاحوال يرجع
الى العادة . وقيل في رأى ثان انه يرجع الى حالة الضرورة .
وقيل في ثالث انه يرجع الى رضا المريض . وفى رابع الى انتفاء
القصد الجنائي لدى الطبيب . وفى خامس الى مشروعية الغرض
الذى يرمى اليه الطبيب وهو شفاء المريض . وفى سادس الى
اذن القانون . وفى سابع الى اسس مختلفة في وقت معا .

وقد بحثنا هذه الآراء بحثا مستفيضا في رسالتنا في
« المسؤولية الطبية في قانون العقوبات » . وخرجنا من هذا
البحث بان اعفاء الطبيب من المسؤولية في المزاولة العادية لمهنته
يرجع الى عناصر ثلاثة : واحد رئيسي ، هو اذن القانون ، واثنان
بمثابة الشرطين منه ، أولهما توجيه الاحكام العامة للقانون وهو رضا
المريض ، والثاني يوجبه الغرض الذى من أجله نظمت المهنة الطبية
وهو قصد الشفاء .

فالسند الاول لاعفاء الطبيب من المسؤولية عن الاضرار التي
تنجم من المزاولة العادية للمهنة هو ترخيص الدولة . فاذا كنا
نبيح للطبيب ان يجرى اعمالا لوقام بها سواه لعاقبناه طبقا
لقواعد القانون العام ، فان سبب هذا الامتياز انما يقوم على تدخل
السلطة العمومية التي رأت بحق ان صالح الهيئة الاجتماعية يقضى
بهذا الاعفاء لهذه الفئة من قواعد القانون العام . ومن هنا كان
سنها للقوانين واللوائح المنظمة لمزاولة مهنة الطب . فهذه



القوانين بما تفرضه من دراسات خاصة بالطب ومن شروط معينة لمزاولة المهنة ، وتحديد للأعمال الطبية الداخلة في اختصاص كل فئة من رجالها ، وقصر مزاولة المهنة في حدودها المذكورة على هؤلاء الرجال - هذه القوانين هي بغير مرأء السند الاول لاعفاء الطبيب من الاضرار التي تحدث في اثناء مزاولته العادية لمهنته ، والا كان تناقض بين تعليم الطب وتنظيمه وبين العقاب على اصابات العلاج

غير ان الطبيب الذي حصل على الاجازة العلمية وعلى الترخيص بمزاولة المهنة ، لا يستطيع اذا لقي مريضا في طريقه ان يرغمه على الذهاب الى المستشفى لاجل ان يجرى له عملية جراحية يراها ضرورة لتحسين حالته . ولذلك فان هذا الحق للطبيب في العلاج يتحدد بالحقوق التي يملكها على جسده كل انسان . ومن هنا كان رضاء المريض هو العنصر الثانى من عناصر نفى المسؤولية عن الطبيب . ولكن رضاء المريض لا يلزم ان يكون صريحا بل يصح ان يكون ضمنيا ، بل يصح ان يفترض افتراضا في بعض حالات معينة ، كما في الحالات التي لا يمكن للمريض فيها ان يبدى ارادته . ففي مثل هذه الحالات يعتبر كأن الطبيب قد طلب لاجراء العلاج ، لانه لو كان في وسع المريض ان يعبر عن رغبته لما تأخر في طلبه . ولذلك حق القول بانه اذا كان اذن القانون هو السند الاول والاساسى لحق الطبيب في الاعفاء من الاضرار التي تنجم عن مزاولته لمهنته . فانه يجب ان نضيف الى ذلك شرطا هو ان يكون تدخل الطبيب قد حصل برضاء المريض رضاء صريحا أو ضمنيا ، والا كان مسئولا عن النتائج التي يمكن ان تترتب على هذا التدخل .

والى جانب هذين الشرطين : ترخيص الدولة ، ورضاء المريض ، فان هناك عاملا اخر يجب ان يتوفر ايضا لتمام اعفاء الطبيب من المسؤولية . وهذا الشرط يقوم على الغرض الذى توخاه الشارع من هذا الترخيص للطبيب بمزاولة مهنته ، وذلك هو قصد الشفاء . فليس للطبيب ان يجرى غير الاعمال التي يكون القصد منها شفاء المريض . فاذا خالف ذلك فهو قد اتى فعلا

معاقبا عليه . وهذا الشرط هو الذى يحرم على الطبيب اجراء العمليات الجراحية للتخلص من الخدمة العسكرية مثلا . ولكنه يبرر قتل الجنين فى بطن امه اذالم توجد وسيلة اخرى لانقاذ حياة الام . فان العملية تحمل بالنسبة لها صفة الشفاء ، لانها انما تعمل لغرض انقاذ حياتها .

والان فاننا سنتكلم على هذه الشروط الثلاثة بالترتيب الذى ذكرناه ، وهو الترتيب الطبيعى لورودها . ولا شك ان ترخيص الدولة للقائم بالعلاج بمزاولة هذا العلاج على وجه العموم هو اول ما يجب ان يتوافر فى المعالج . ثم يأتى بعد ذلك رضاء المريض بان يجرى هذا المعالج على جسده ما يراه لعلاج حالته . فاذا انتهينا من بحث صاحبى الشأن ، انتقلنا الى بحث الغرض من العلاج وهو قصد الشفاء . .

ويمكن القول بالنظر الى حالة التشريع القائم والى انواع الفئات المشتغلة بالطب وبالمهن التى تتصل به انه يمكن تقسيم هذه الفئات الى ثلاثة اقسام رئيسية:

أولا - طائفة اطباء وتشمل الاطباء البشريين بالمعنى العام وهم الذين عهد اليهم المشرع بعلاج امراض البشر . ثم الاطباء البيطريين الذين عهد اليهم المشرع بعلاج امراض الحيوانات . وينقسم الاطباء البشريون انقساما اخر الى فئتين : الاطباء البشريين بالمعنى الخاص وهم الذين يختصون بعلاج الامراض البشرية عامة ، واطباء الاسنان وهم الذين قصر الشارع اختصاصهم على علاج امراض الفم والاسنان .

ثانيا - طائفة اصحاب المهن المعاونة للطب . وتشمل الصيادلة فيما يتعلق بحوادث الطريق والاحوال المستعجلة ، والمولدرات فى الولادات البسيطة ، والحلاقين الصحيين فيما يتعلق بالختان والتطعيم والحجامة وتركيب العلق والغيار الجراحى البسيط ثالثا - المهن التابعة او الخاضعة للطب ، وتشمل المرضى ، والمدلكين ، والمستغلين بالكهرباء والتجبير ، وصانعى الاسنان ، وصنع النظارات والاحزمة والاعضاء الصناعية .

رابعا - المهن المكملة للطب من حيث انها تعمل على تحسين الصحة الجسدية او النفسية بوسائل قريبة من الوسائل الطبية وتدخل تحت هذه المهن : الرياضة البدنية ، ثم الطب النفسى ، بما

يشمله من علاجات سحرية ودينية وروحية وتنويم مغناطيسي وتحليل نفسى .

خامسا - المهن المعارضة للطب وهى التى تعرف الآن بصفة عامة تحت اسم الطب الطبيعى . وهى تعارض فى العلاج بالدواء والجراحة وترى ان يقتصر العلاج على الوسائل الطبيعية الصرفة .

وزارة الصحة العمومية

تقبل عطاءات بادارة المخازن بالعباسية لغاية تمام الساعة العاشرة صباحا من الايام التالية لتوريد الثلج والاغذية اللازمة لعام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ للوحدات المبينة بعد :

يوم ١٥ اغسطس سنة ١٩٥٣

- ١ - الثلج اللازم لمخازن الوزارة بالعباسية ولاقسام الوزارة
- ٢ - مستشفى الرمد بالشرابية
- ٣ - مستشفى الرمد بالازهر

يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩٥٣

- ١ - مستشفى الانكلستوما بفم الخليج
- ٢ - مستشفى الانكلستوما بشبرا ومركز رعاية الطفل بشبرا
- ٣ - مستشفى الانكلستوما بالشرابية

يوم ٢٥ اغسطس سنة ١٩٥٣

- ١ - معهد ومستشفى فؤاد الاول لامراض البلاد الحارة
- ٢ - مستشفى محمود شكرى دار الكفالة بمنشية البكرى ومراكز رعاية الطفل بمنشية البكرى والزيتون ومصر الجديدة
- ٣ - مستشفى الرمد بالخليفة

يوم ٢٧ اغسطس سنة ١٩٥٣

مستشفى باب الشعيرية ومستوصف الامراض الصدرية
بياب الشعيرية ومراكز رعاية لطفل بياب الشعيرية والشرابية
والعباسية

وتطلب قوائم هذه المناقصات من اداره المخازن بالعباسية على ورقة تمغة وثمان كل قائمة ١٥٠ مليما يضاف الى ذلك ثلاثون مليما اجرة البريد

المهنة الطبية

١ - الاطباء البشريون

اشترط قانون الطب البشرى الجديد الصادر برقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ لمزاولة مهنة الطب البشرى فى مصر ثلاثة شروط : ان يكون الطالب مصرى الجنس او من بلد يجيز للمصريين مزاولة مهنة الطب فيه . والحصول على درجة بكالوريوس فى الطب والجراحة من جامعة مصرية ، او دبلوم اجنبى معادل لها بشرط النجاح فى امتحان خاص او الحصول على اعفاء من هذا الامتحان والقيـد فى سجلات وزارة الصحة وفى جدول النقابة ولم يضع القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب البشرى حدودا لاختصاص الطبيب البشرى . فهو اذ يحرم فى المادة الاولى على غير الاطباء ذوى الدبلومات المرخص لهم الصور التى عددها على سبيل التمثيل لانواع المزاولة للمهنة من ابداء المشورة الطبية وعيادة المرضى واجراء العمليات الجراحية ومباشرة الولادة ووصف الادوية وعلاج المريض باى طريقة كانت او وصف النظارات الطبية وبصفة عامة مزاولة مهنة الطب باى صفة كانت عامة او خاصة ، قد اباح لهؤلاء الاطباء ان يعالجوا جميع الامراض التى يمكن ان يتعرض لها البشر ، بما فى ذلك امراض الاسنان .

اما من حيث طرائق العلاج فان الطبيب البشرى بما اورده المادة الاولى على سبيل التمثيل دون الحصر يجوز له ان يعالج الامراض فقط بوصف الادوية او العمليات الجراحية بل بجميع طرائق العلاج الاخرى ، من كهرباء واشعة وغير ذلك مما يدخل فى دراسته ، بل

مما يدخل أيضا في عمل المهن الأخرى المعاونة أو التابعة أو المكملة أو حتى المعارضة للطب ، كالتدليك أو إجراء الختان ، أو الوسائل الطبيعية وحدها . دون أن يتعرض لاية مسؤولية من ذلك

٢ - أطباء الاسنان

يجب لمزاولة مهنة طب الاسنان الحصول على درجة بكالوريوس في طب وجراحة الاسنان من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة أو دبلوم أجنبية معادله لها ، وفي الحالة الأخيرة ان يجتاز الطالب بنجاح امتحانا خاصا يعقد على اساس الدراسة المقررة للحصول على درجة البكالوريوس المصرية في طب وجراحة الاسنان .

وبالنظر لقلّة عدد أطباء الاسنان ذوي المؤهلات ، ولان كثيرين كانوا يزاولون هذه المهنة على وجه مرض وان يكن بغير ترخيص فان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ كان قد اجاز لوزارة الداخلية التي كانت مصلحة الصحة تابعة لها أن تعطى رخصا خصوصية لممارسة صناعة طب الاسنان الى أشخاص من المتمرنين عليها اذا اثبتوا على وجه ترضاه وزارة الصحة انهم مارسوا صناعة طب الاسنان في القطر المصري مدة عشر سنوات على الأقل بلا انقطاع قبل تاريخ نشر هذا القانون ، وثبتت كفاءتهم واحرازهم للمعلومات الفنية اللازمة بامتحان يؤدونه امام لجنة خاصة على ان يكون من حق المصلحة الفناء الرخصة في أي وقت لاسباب تتعلق بتعطى الصناعة

وقد اثير عند نظر مشروع قانون مزاولة مهنة طب الاسنان ايجديد في البرلمان موضوع التصريح لصناع الاسنان الذين قضوا في هذه الصناعة مدة قدرت ما بين عشرة اعوام وعشرين عاما بممارسة هذه المهنة بعد اجتياز امتحان خاص يعقد لهم ولكن قيل ان طب الاسنان ليس صناعة تنال بالممارسة ، بل هو مهنة تحتاج الى دراسة علوم معينة كالتشريح ووظائف

الاعضاء وغيرهما من العلوم ابنتى يتلقاها الطبيب البشرى . وقد حدث فى احوال كثيرة ان اصيب المرضى باضرار جسيمة نتيجة مزاوله صناع الاسنان لمهنة طب الاسنان ، منها احوال تسمم انتهت بالوفاة ، و احوال سرطان بمجرد قيام صانع باخذ طابع على غير الاصول الفنية .

اما اختصاص طبيب الاسنان فهو مقصور على معالجة امراض الاسنان ومباشرة الاستعاضة الصناعية الخاصة بالاسنان ، مثل اخذ طوابع لها ووضع اجهزتها فى الفم ونحو ذلك . ويلاحظ ان القانون الجديد قد وسع من اختصاص طبيب الاسنان فلم يقصره على الامراض التى تنحصر فى مجموعة الاسنان وحدها بل جعله يشمل أيضا الامراض التى يكون لها علاقة كلية أو جزئية بحلة المريض العامة

٣ - الاطباء البيطريون

نص القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ على انه لا يجوز لاحد مزاوله مهنة الطب البيطرى الا اذا كان مصرى الجنس وكان اسمه مقيدا بسجل الاطباء البيطريين بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الاطباء البيطريين

واختصاص الطبيب البيطرى مقصور على علاج امراض الحيوانات مع ملاحظة احوال الضرورة . كذلك الاستثناءات التى نص عليها قانون الطب البشرى فى احوال الخطر والابوثة . ومن ذلك ما جرى فى اثناء وباء الكوليرا فى مصر فى سنة ١٩٤٧ حيث عهد الى الاطباء البيطريين بالاشتراك فى عملية التحصين ضد الكوليرا

المهنة المعاونة للطب

١ - المولدات

نص القانون الجديد على انه لا يجوز لاحد مزاوله مهنة التوليد في الدولة المصرية باى صفة عامة كانت او خاصة الا اذا كانت مصرية الجنسية او كانت من بلد تجيز قوانينه للمصريات مزاوله هذه المهنة به

وقد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون على انه يجب على المولدة او القابلة ان تلتزم في مباشرة مهنتها الحدود والواجبات التى تبين فى قرار يصدره وزير الصحة بموافقة مجلس الوزراء . واختصاص المولدة بطبيعة وظيفتها يقتصر على التوليد . فليس للمولدة ان تتدخل فى علاج امراض النساء والاطفال . ولكن مقتضيات العمل عمات على شىء من التسامح فى اعطاء العلاجات اللازمة فى الحوادث الخفيفة التى تسبق او تصحب او تعقب الولادات

وقد نص القرار الوزارى الخاص ببيان حدود مهنة المولدات والقابلات فى مصر على انه لايجوز القابلة « الداية فى الاطلاع الدارج الان » على وجه خاص معالجة امراض النساء . ولم ينص على مثل ذلك بالنسبة للمولدة ، بل اجاز لها كتابة تذاكر طبية تحتوى على الحشائش البسيطة والمسيلات المعتادة غير السامة ، كما اجاز لها كتابة التذاكر الطبية بالمطهرات والادوية السامة المبينة فى ملحق ارفق بالقرار المذكور لاستعمالها لفسيل الظاهر والزرقات المهبلىة كما اجاز لها عمل الحقن الجلدية او العضلية المتصلة بعملها . ونص القرار فى المادة الخامسة منه على انه يجب على المولدة او

القابلة طلب مساعدة طبيب مرخص له في جميع الحالات الخطيرة أو غير الطبيعية التي تظهر أثناء الحمل أو الولادة أو النفاس . ويلاحظ على وجه خاص أن اختصاص المولدة في الولادة مقصور على الولادات البسيطة وأنه لا يجوز لها استخدام آلات التوليد

٢ - الصيدالة

الاختصاص الطبي للصيدل
هو تجهيز وتركيب الادوية
والعقاقير والمواد التي تستعمل
من الظاهر أو الباطن لوقاية
الانسان أو الحيوان من الامراض
أو الشفاء منها . وقد حرم عليه
القانون ان يجمع بين مهنته ومهنة
الطب البشرى . ومع ذلك فإن



مهنة الصيدلة هي أكثر المهن تعرضا لمزاولة مهنة الطب بغير ترخيص . لان أحدا إذا أصيب بمرض بسيط أو يظن أنه بسيط

كمغص او جرح او خدش او خراج فانه لا يذهب عادة الى الطبيب اعتقادا منه بأن ذلك شيء لا لزوم له ويكلفه كثيرا من الوقت والمال . وهو يسيء فهم الفرق بين الطبيب والصيدلى ويظن أن الاخير قد درس نفس المنهج الذى يدرسه الاطباء . وانه زيادة على ذلك قد درس تركيب الادوية ، ولذلك فهو يذهب راسسا الى الصيدلى ليعطيه دواء سريعا او يضمن له الجرح او يفتح له الخراج . وفى احوال كثيرة قد يضطر الصيدلى تحت ضغط الجمهور او الظروف الى مزاوله مهنة الطب على الرغم منه ، كما لو حصلت حادثة . فان المصاب ينقل الى اقرب صيدلة . ويجد الصيدلى نفسه مضطرا فى هذه الحالة الى اجراء الاسعاف اللازم وقد نص المشرع المصرى فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الصيدلة على انه « لا تعتبر مزاوله غير مشروعة لمهنة الطب ما يقوم به الصيدلى فى الاسعافات الاولى من عمل الغيارات فى صيدليته فى حالة حصول حوادث فى الطريق او فى الاحوال المستعجلة » وقد قضى بأنه يجوز للصيدلى أن يقوم بكل ما يمكن أن يقتضيه الاسعاف ، بما فى ذلك الحقن تحت الجلد فى حوادث الطريق وفى الاحوال المستعجلة

وقد نص قانون الصيدلة على المواد التى يجوز للصيدلى صرفها بدون تذكرة طبية . كما نص قانون المخدرات على أن المستحضرات الخصوصية التى تحتوى على مواد مخدرة عددها يجوز للصيدلى صرفها بدون تذكرة طبية بشرط ألا تزيد نسبة هذه الجواهر فيها على النسبة التى نص عليها القانون . طالما انها ليست معدة للاستعمال للحقن تحت الجلد بل معدة فقط للاستعمال من الظاهر أو للتناول من الفم .

ويعد مرتكبا لجريمة مزاوله مهنة الطب الصيدلى الذى يقوم بتشخيص المرض ووصف الدواء بناء على هذا التشخيص للمريض أو يجرى العلاج بنفسه على المريض أو يجرى له عملا جراحيا أو يجرى تعديلا فى تذكرة طبية ويصف دواء غير الذى وصفه الطبيب أو يستبدل بالعلاج الذى أمر به الطبيب علاجا آخر وظاهر من قانون الصيدلة أن هذا الاختصاص الطبى الذى نصت عليه المادة الرابعة ينطبق ايضا على مساعدى الصيادلة .

وهم خريجو مدرسة خاصة انشئت في سنة ١٩٠٦ ثم اغلقت في سنة ١٩٢٧ ، ولكن هذا الاستثناء لا ينصرف الى العطار او بائع الاعشاب الطبية كالحنظل والداتورة ودؤوس الخشخاش ونحو ذلك من النباتات السامة .

٣ - الحلاقون الصحيون

نصت المادة الثامنة من الامر العالى الصادر في سنة ١٨٨٦ على انه « لا يجوز لاي حلاق ممارسة الجراحة الصغرى ان لم يكن معه تصريح من مصلحة الصحة ، وهذا التصريح يعطى له بناء على رأى قومسيون امتحان يعين بمعرفة رئيس المصلحة » . ونصت المادة الرابعة من قرار سنة ١٨٩١ على انه « لا يجوز للحلاقين ولا لاي شخص كان من المصرح لهم بتعاطي صناعة الجراحة الصغرى ان يأمرؤا او يصفؤا اى دواء كان من الادوية الوقائية » اعنى التى تجهز اولا فاولا « ولا فعل العمليات الجراحية خلاف عمليات الختان «الطهارة» وتلقيح الجدرى والحجامة ووضع او تركيب العلق والغيار الجراحى البسيط »

ويراد بالختان ازالة جزء من غلفة القضيب بحيث يبقى راسه والمفهوم ان النص ينصرف الى الختان الدينى اى الذى يجرى على طفل ذكرا كان او انثى نمشيامع شعائر الدين ، دون الختان الذى يجرى لغرض علاجى . كما فى حالات ضيق الغلفة ، فان هذا يجب ان يكون من عمل الطبيب ولا شأن للحلاق به . وعلى الاخص فى حالة البالغ الذى يحتاج اجراء مثل هذه العملية له الى دراية ومهارة لا تتوافران للحلاق .

ويراد بالتطعيم اللقاح ضد الجدرى على سبيل الوقاية من هذا المرض .

اما الحجامة فهى ما يعرف لدى العامة « بكؤوس الهواء » . وهى عبارة عن كؤوس زجاجية صغيرة جرسية الشكل تخلخل من الهواء بالنار عادة وتوضع على الجلد فتتعلق به . والغرض منها هو الاكثار من الدم الوارد الى ذلك الجزء من الجلد الذى توضع عليه ، وتقليل الدم فى الاجزاء الموجودة تحته . لمقتضيات علاجية فى عدد كبير من الامراض . وتعمل اما جافة اى على جلد سليم ،



الحلاق - الجراح الاصغر

واما رطوبة اى بعد عمل عدة جروح سطحية بالجلد والنوعان جائزان بموجب النص للحلاق . اما العلق فهو نوع من الدواء يمتص الدم ويستخدم كغرض علاجى كذلك فى بعض الامراض ولا شك ان عمل الحلاق فى الحجامة وفى تركيب العلق مقصود على تنفيذ ما بأمر به الطبيب او يطلبه المريض . فليس له ان يجرى فحص المريض بنفسه ويخلص مرضه ويصف الحجامة او تركيب العلق . فان ذلك يكون مزاوله غير مشروعة لمهنة الطب اما الاختصاص الجراحى للحلاق فهو مقصور على الغيار البسيط فليس له ان يجرى اى عمل جراحى غير ذلك

المهن التابعة للطب

يقوم وحده بتنفيذ جميع الاعمال لا يمكن للطبيب او الجراح ان
التي تستلزمها مهنته . فهو يحتاج الى ان يستعين عند اجراء
هذه الاعمال بأشخاص يفهمون قواعد الصحة ، وتكون لديهم
المعارف الطبية البدائية بحيث يستطيعون ان يقدموا المعدات
والضمايات اللازمة . كما انه قد يحتاج الى من يعطى التدليك
او الكهرباء او الاشعة للمريض تحت اشرافه . او طبقا للتعليمات
التي يضعها . وكما يحتاج الطبيب الى الصيدلى الذى يركب الدواء
للمريض ، فانه يحتاج كذلك الى من يصنع له ما يعوضه بعض
ما فقده من حزام البطن يوفر للاحشاء في احوال انفتق الحماية
التي عجز الجدار البطنى عن ان يوفرها لها ، او يدا او رجلا او
اسنانا صناعية . بدلا من اليد او الرجل او الاسنان التي فقدها .
او منظارا يكمل النقص في وظيفة العين من قصر فى النظر او طول
على ان يصنع كل من ذلك طبقا للوصفة التي يشير بها الطبيب

ومفهوم مما تقدم ان هذه المهن ليس لها من الاختصاص
الطبي الا مهمة التنفيذ لما تؤمر به . ومعظم ارباب هذه المهن
لم يتلقوا دراسه نظامية . ولكن كلية الطب بجامعة القاهرة
فتحت اخيرا اقسام لتدريس التمريض والتدليك والبصريات
كما فتحت في المدارس الصناعية قسما لميكانيكا الاسنان . وتعطى
للمتخرجين في هذه الاقسام دبلومات في النوع الذى درسه
ولكن لا يوجد في الوقت الحاضر نظام للترخيص لهم بمزاولة هذه
المهن . ولا يمنع ذلك من مزاولتها فان الشهادة التي تعطى للمتخرج
هى في ذاتها اعتراف من الدولة بحق حاملها في مزاولة المهنة التي
درسها . وعدم النص على ضرورة الترخيص بمزاولة اية مهنة من

هذه المهن يجعلها مباحة حتى لغير ذوى الشهادات ، على اعتبار ان كل ما لم يصدر قانون بمسعه فهو مباح .

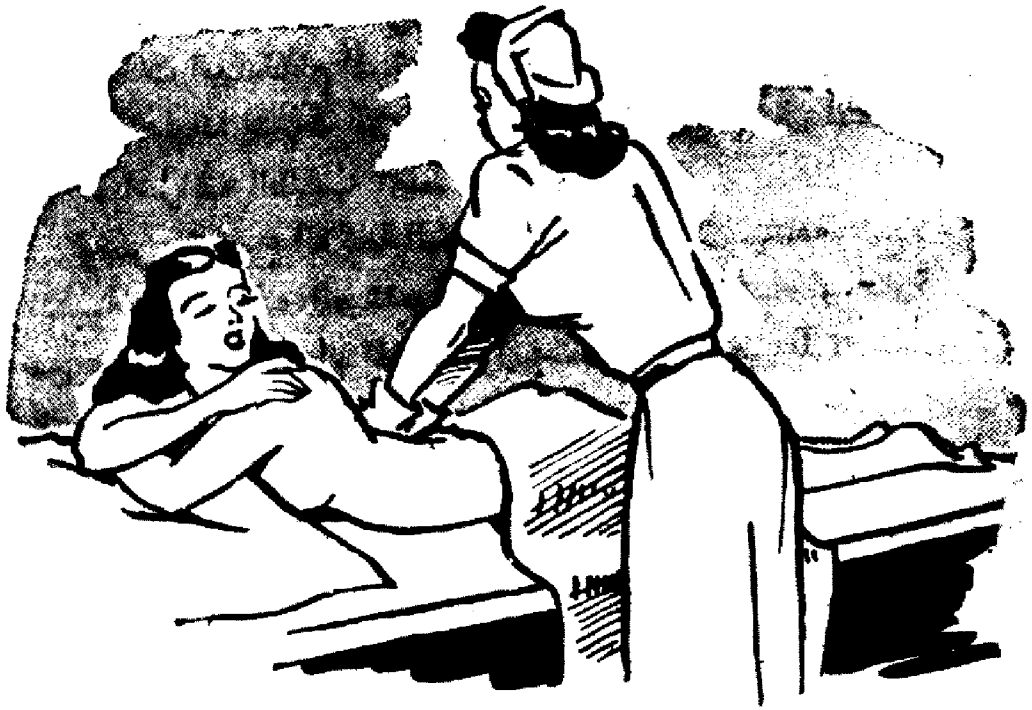
ولكن لا يحق للواحد من هؤلاء بطبيعة الحال ان يجرى شيئا ما او يدخل فى اختصاص الطبيب كفحص المرضى او وصف العلاج الخ . . والا كان يرتكبا جريمة مزاولة مهنة الطب بغير ترخيص ولكن يجوز لهم ان يجرؤا العلاجات التى يرى الطبيب ان يكلفهم باجزائها . كاعطاء حقن او تدليك او غير ذلك ، وبناء على تعليمات الطبيب الذى يأمر بذلك وتحت مسؤوليته

وقد حوت المادة الثالثة عشرة من قانون مزاولة مهنة الطب البشرى لوزير الصحة اصدار لوائح لتنظيم المهن ذات الارتباط بمهنة الطب .

وقد اعدت بناء على هذا النص طائفة من اللوائح بشأن هذه المهن ونص بمشروع اللائحة الخاصة بالتمريض على ان الترخيص بمزاولة هذه المهنة يمنح للخاصين على شهادة فى التمريض صادرة من احدى مدارس التمريض او التوليد التابعة للحكومة المصرية او على شهادة اجنبية معترف بها من وزارة الصحة العمومية او للذين قضوا مدة تمرين فى التمريض لا تقل عن ثلاث سنوات فى احد المستشفيات المعترف بها من الحكومة المصرية . بشرط ان يجوز هؤلاء بنجاح اختبارا خاصا . ونص بصدد الاشخاص الذين يزاولون مهنة التمريض عند صدور هذا القرار على ان لهم ان يستمروا فى مزاولة المهنة لمدة سنة من تاريخ ابتداء العمل به وحدد مشروع اللائحة اختصاص الممرض حيث ينص على انه يعتبر مزاولا لمهنة التمريض كل من يحترف اعمال العناية بالمرضى فى حدود مقرر التمريض الذى تقوم بتدريسه مدارس التمريض التابعة للحكومة المصرية . وبالنظر للخطورة التى يمكن ان ترتب على الحقن ، واحتياطا ضد ما بدعيه بعض الممرضين من انهم يعطون الحقن بناء على طلب الطبيب . فقد نص المشروع على انه لا يجوز للممرض ان يعمل الحقن البلدية والعضلية الا بناء على وصف كتابى من الطبيب . ووجب على الممرض ان يحتفظ

بهذه الكتابة لديه لحين الانتهاء من عمل الحقن المطلوبة . واجاز مشروع اللائحة للمستشفيات استخدام بعض الاشخاص للمساعدة والتمرن على اعمال التمريض بشرط ألا يباشروا اى عمل من اعمال التمريض الا تحت اشراف الطبيب المعالج المباشر وعلى أن التدليك باليد اذا احترف كوسيلة لعلاج بعض الامراض والحالات كجبر كسر أو خلع فى مفصل او غير ذلك يجب ان يعد مزاوله لصناعة الطب تقع تحت طائلة العقاب ، متى كان المحترف لها غير حاصل على مؤهلات طبية وكان يمارس هذه الاعمال بغير اذن من طبيب او تحت اشرافه

وقد نظم مشروع اللائحة الجديدة للتدليك هذه المهنة على قرار مهنة التمريض فنص على ان الترخيص بمزاومتها يكون للحاصلين على شهادة فى التدليك صادرة من احدى مدارس التدليك التابعة للحكومة المصرية او على شهادة اجنبية فى التدليك تقرها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة . او للذين قضوا مدة



مهنة التدليك كالتمريض ... مهنة تابعة للطب

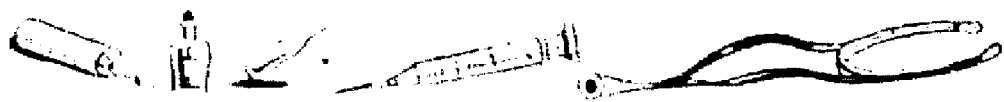
متمرين في التدليك لا تقل عن ثلاث سنوات في أحد المستشفيات أو معاهد التدليك المعترف بها من الحكومة المصرية بعد موافقة اللجنة المشار اليها وبشرط أن يجوزوا بنجاح اختبارا يؤدي امام اللجنة المذكورة

كما نص على ان الاشخاص الذين يزاولون مهنة التدليك عند صدور هذه اللائحة ممن لا تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها فيها ، يستمرون في مزاوله المهنة لمدة سنة من تاريخ ابتداء العمل بها ولهم الحق في دخول الامتحان المذكور في خلال هذه السنة . بشرط ان يثبتوا بكيفية تقبلها الوزارة انهم امضوا مدة خمس سنوات في مزاوله المهنة . وحدد المشروع اختصاص المالك فنص على انه يعتبر مزاولا لمهنة التدليك الطبى كل من يحترف اعمال التدليك سواء كان ذلك باليد او بطرق اخرى مثل الكهرباء ان كان الغرض منه علاج نوع معين من الامراض . ونص على انه لا يجوز للمالك ان يقوم بالتدليك الا بناء على وصف كتابى من طبيب . ويتعين على المالك في هذه الحالة ان يحفظ هذا الوصف لديه وان يسجله في دفتر خاص . واجاز المشروع للمستشفيات والمصحات استخدام اشخاص غير مؤهلين للمساعدة والتمرين على اعمال التدليك بشرط الا يباشرواى عمل من اعمال التدليك الا تحت اشراف الطبيب المعالج المباشر

ونص مشروع اللائحة الخاصة بتنظيم محال صناعة وبيع الاحزمة الطبية والاطراف الصناعية على انه لا يجوز انشاء او ادارة محل من هذا النوع الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الصحة وفقا الاجراءات والاشتراطات التى تعينها لذلك . وانه لا يجوز لصاحب المحل او احد عماله وصف او تعديل مقاس حزام طبى او طرف صناعى الا بناء على وصف كتابى من الطبيب وان لا يسلم الحزام او الطرف الصناعى الى المريض الا بواسطة الطبيب الذى وصفه وبعد تجربته والتثبت من مطابقته لما وصفه فاذا تبين انه مخالف لما وصفه الزم المحل بتعديله او تغييره دون مقابل او رد ثمنه . واوجب على اصحاب المحال الموجودة عند

صدور اللائحة الحصول على الترخيص اللازم في مدة ستة شهور من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

ونص مشروع اللائحة الخاصة بتنظيم محال صناعة بيع النظارات الطبية على عدم جواز انشاء او ادارة محل من هذا النوع بغير ترخيص من وزارة الصحة وفقا للاجراءات والاشتراطات التي تضعها الوزارة لذلك . وعلى انه لا يجوز لاصحاب هذه المحال ولا لاحد من عمالهم وصف او تعديل مقاس نظارة طبية من ذات المقاسات ، ولا ان يوجد بالمحل الات او لوحات لاختبار الابصار وكذلك الات الخاصة بمقاس انكسار الاشعة بالعين ايا كان وأن لا تسلم النظارة الا بواسطة الاختصاصي الذي وصفها وبعد تجربتها والتثبت من مطابقتها لما وصف . فاذا وجد الطبيب الاختصاصي الذي وصف النظارة انها مخالفة لما وصف كان المحل ملزما بتعديلها أو تغييرها دون مقابل أو برد ثمنها ونص مشروع القانون الخاص بصناع الاسنان على انه يشترط فيمن يريد الاشتغال بمهنة صناعة الاسنان ان يكون حاصلا على دبلوم المدارس الصناعية « قسم ميكانيكا الاسنان » أو ما يماثلها أو أن يكون قد زاول هذه المهنة لمدة سنة على الأقل قبل صدور هذا القانون ، مع تشكيل لجنة لامتحان هؤلاء الصناع في القراءة والكتابة وصناعة الاسنان واشترط مشروع القانون وجوب الحصول على ترخيص وفقا للاجراءات والاشتراطات التي تضعها الوزارة لذلك . ونص على ان لا يقبل مقاس الطقم من الطبيب الا اذا كان مصحوبا بتذكرة مطبوعة باسمه مبينا فيها البيانات المقدمة على ان توضع عليها عند الصرف البيانات المدونة في المحل مع خاتم المحل



المهنة المكتملة للطب

١ - الرياضة البدنية

للرياضة البدنية اثر علاجي غير منكور كوسيلة من وسائل تحسين للصحة وتقوية الجسم وعلاج كثير من العلل والامراض منذ القدم . اما في العهد الحديث فيمكن القول بأن الطب الرياضي بدأ بفردريك هوفمان الالماني . فقد وضع في اوائل القرن الثامن عشر كتابا أسماه «الحركة كأحسن علاج للجسم البشري» وضح فيه ما للرياضة من تأثير على الدورة الدموية والشهبة والجسم عموما . وكان لكتابه هذا اثر عميق في نظريات العلاج في القرن الثامن عشر . وساعد على تنشيط هذه الحركة في اوائل القرن التاسع عشر بيتر هنريك لنج لما لاحظته من اثر الرياضة بعد ان عين مدرسا لها في جامعة لند في ازالة ما كان يعانيه من الروماتزم واعادته الى سابق صحته ونشاطه ، مما شجعه على دراسة علمي التشريح ووظائف الاعضاء . ولا يزال عمل لنج قائما حتى الان . وقد تقدمت الرياضة البدنية العلاجية في العهد الاخير تقدما كبيرا على الاخص على يدى برنار مكفادن الامريكى

ولا محل للريب في جواز الاشتغال بالرياضة البدنية في مصر بغير نص . فان الشارع لم ينص على منعها . بل على العكس من ذلك فانه قد اباحها بصفة عامة واعتبرها من الاعمال المشروعة وهذه الاباحة العامة مستفادة من تشجيع الحكومة على الرياضة وتاييد القائمين بها واعانتها بالمال وتنظيمها وتعميمها في المدارس وبين سائر الكليات

وتسرى هذه الاجازة العامة على العلاج بالرياضة البدنية . لان الشارع لم ينص على منعه بل انه اكثر من ذلك قد اسس للتربية البدنية معهدا عاليا يدرس الطلبة فيه فيما يدرسون ، علوم

التشريح ووظائف الاعضاء وعلم الامراض وتدبير الصحة والتمرينات الرياضية العلاجية والتدليك . فضلا عن ان الرياضة البدنية لا تكاد تدرس في كليات الطب ولا يجرى الاطباء العلاج بها وان اشاروا بها على ان يقوم بالتنفيذ سواهم

ومن حق المعالج بالرياضة ان يجرى الرياضة على الاصحاء وعلى المرضى على السواء لغرض تحسين صحتهم وتقوية اجسامهم فان التقوية بالرياضة لا تجرى البداهة الا على ضعيف او ناقص النمو بغرض تقويته او تنميته . ومن حق المعالج بالرياضة البدنية ان يجرى التدليك على من يدرجه لازالة التعب العارض بعد الالعاب الرياضية بغير حاجة الى اذن من الطبيب . كما ان من حقه ان يعطى الطالب الذى يدرجه الارشادات الضرورية بغير اذن من الطبيب كذلك ، من حيث نظام التمرين والاستحمام والغذاء وغير ذلك مما يتصل بالرياضة او ثقل اتصال . ولكن ليس من حق المعالج بالرياضة ان يتدخل فى صميم عمل الطبيب بأن يفحص المريض او يعطى له دواء اريجرى عليه عملا طبيا خارجا عن نطاق التربية البدنية بغير اذن من الطبيب

وقد اعدت وزارة الصحة مشروع لائحة لتنظيم مهنة الرياضة البدنية العلاجية اشارت فى مذكرته الايضاحية الى علاقة الرياضة البدنية الطبية بمهنة الطب . والى انه يقوم بتمرير المرضى اشخاص بعضهم غير حاصل على مؤهلات فنية ، مما قد تنشأ عنه اضرار جسيمة او عاهات جسمانية . ونص المشروع على انه يعتبر محلا رياضيا طبيا كل محل تمارس فيه الرياضة البدنية بقصد العلاج . ونص فى المذكرة التفسيرية على ان اللائحة لا تأخذ بالعقاب الا من يباشرا اجراء التمرينات الرياضية البدنية الطبية بقصد علاج مرض معين . اما الرياضة البدنية التى يقصد بها مجرد تنشيط الاعضاء وتحسين الصحة بصفة عامة فلا تشملها اللائحة . كما نص على ان المرجع فى الحالة المرضية او غير ذلك يكون الى الراى الفنى الطبى . وحرر مشروع اللائحة انشاء او ادارة مثل هذه المحال لا بعد الحصول على ترخيص من

وزارة الصحة • كما نص على ضرورة تعيين طبيب يشرف على صحة من يؤدي هذه التمرينات • ولضمان حصر الاعمال التي تؤدي في هذه المحلات رؤى انشاء سجل مرقومة صفحاته برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة يدون فيه اسم الطالب وعنوانه ونوع التمرينات التي يقوم بها وتاريخ الالتحاق وتوقيع الممرن والطبيب المشرف • كما نص على انه لا يصرح لاحد باجراء التدريب على التمرينات الرياضية البدنية العلاجية الا للحاصلين على دبلوم في التدريس من معهد التربية للمعلمين « قسم التربية البدنية » او على شهادة معادلة لها ومعترف بها من الخارج • او للأشخاص الذين زاولوا الرياضة البدنية الطبية لمدة لا تقل عن خمس سنوات في محال معترف بها ، وبشرط أن يجوزوا بنجاح اختبارا يؤدي امام لجنة تشكل بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض • واعطيت مهلة ستة شهور لاصحاب المحال القائمة للحصول على الترخيص اللازم لمحالهم

٢ - العلاجات السحرية والدينية والروحية

تقوم العلاجات السحرية على الاعتقاد والايمان • وهى من هذه الناحية علاجات نفسية لا شك فيها • وما ينطبق على العلاجات السحرية ينطبق على العلاجات الروحية ، بدون حاجة الى المناقشة حول صحة الظواهر الروحية او عدم صحتها ، وامكان او عدم امكان استعمالها في غير الامراض النفسية المحضة • وللعلاجات الدينية اهميتها من الناحية النفسية كذلك • من حيث انها تدبر للمريض وسيلة للتسامي • وتدريباً على الملاءمة بين نفسه وبين مقتضيات الحياة الاجتماعية

ويقرر جازئيه ان استخدام الرقى والتعاويذ والعلاجات الروحية هي من قبيل الاعمال الخيالية فلا يصح ان تعد علاجا بالمعنى الصحيح • بل هي الإخل في باب السحر ولا علاقة لها بالطب اطلاقا • فلا يجوز ان يعاقب عليها باعتبار فاعلها مرتكبا لجريمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص ، وعلى الاخص عندما يعتقد انه يجري عملا شافيا نافعا

وقد نص على أن مجرد وضع اليد والدعوة لله ليست له أية صفة طبية ويختلف اختلافًا تامًا عن الإجراءات المعتادة للأطباء . كما قضى بأنه لا يعد مرتكبًا لجريمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص من يحصل على تخفيف المرض أو حتى على الشفاء منه بمجرد تقريب يده من جسد المريض دون أن ينضو عنه لباسه أو يلامس جسده ودون أن يعلن عن نفسه كمعالج يصف دواء أو علاجًا . غير أنه قضى بعقاب المعالج من هذا النوع إذا خرج بعلاجه عن الدائرة المحدودة التي يمكن أن تبيحها له مهنته . وتدخل فيما هو من صميم صناعة الطب بأن يجري تدليكا فعليًا تحت ستار العلاج

ولكن لا يصح الخلط بين العلاجات الطبية والعلاجات الدينية . وقد حدث في سنة ١٩٣٧ أن أدانت محكمة كايين قسيسًا تابعًا لطائفة المسيحيين الأنجليكان بتهمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص . لأنه في مزاولته لعمله طبقًا لتعليم مذهبه الديني أجرى وضع يديه على المرضى ودهنهم بالزيت مع الصلوات والدعوات طالبًا التدخل الإلهي لشفاء أو لتخفيف أمراضهم فطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف . وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم وتبرئة القسيس . وقررت في حكمها أن وضع اليد أو المسح بالزيت لا يعدان علاجًا منطبقًا على القانون والقسيس مما فعله إنما كان يجري عملاً تقليدياً هو ديني محض وليس علاجاً ، وفي القول بغير ذلك اعتداء على حرية الاعتقاد وحرية مزاوله الشعائر الدينية ، وخلط بين ميدانين مختلفين . ميدان الطب وميدان العقائد الدينية

ويبدو أن الإدارة الصحية في مصر تأخذ بنفس هذه القواعد . فقد عرض في سنة ١٩١٧ موضوع إعلان لشيخ وصف نفسه بأنه الاستاذ الشهير المفسر في العلوم الروحانية . وأنه يعالج المرضى بالعصبى « على اختلاف أنواعه من غير أدوية بل بأحجية متنوعة بعد استخراج طالع المريض . وعلى الأخص المصابين بالصرع والجنون وغير ذلك مما يعجز عن علاجه الأطباء . وحدد في إعلانه

أجرة الكشف ومواعيد المقابلات ووجدت في « عيادته » اوراق عليها كتابات غير مفهومة واشياء مختلفة من فلفل وبخور ولبان وغير ذلك . وقد اشر المستر جودمان مدير مصلحة الصحة في هذا الوقت بما ترجمته « وأخشى انه لا يمكن عمل شيء » .

وعلى اثر صدور قانون مزاولة مهنة الطب السابق في سنة ١٩٢٨ هرضت حالة رجل ادعى انه يعالج بالجن والرقى الخ . . وقد جاء في المذكرة الخاصة به ان المتسع قبل صدور القانون حفظ هذه الموضوعات لانه لا يوجد فيها مخالفة للائحة صناعة الطب . ولكن القسم يلاحظ في بعض عبارات اعلانات المذكور انه ربما كان يستعمل بعض العلاجات الطبية مثل وصف الادوية او وصف نوع من العلاج خصوصاً ما ذكره عن منع البواسير بدون علاج ونزيف الدم والسيلان . ولذلك ارسلت الاوراق الى النيابة لاتخاذ الاجراءات اللازمة . وقد اجريت للمعلن مخالفة حكم عليه فيها غيابيا بغرامة مائة قرش والحبس اسبوعاً

وقد اشرنا في تاريخ الطب اشارة هابرة الى قضية ذلك الشيخ الذي دعى لعلاج مريض كان يقوم على علاجه طبيب . ولكن وطاة الداء اشتدت عليه فرأى ابن عمه ان يستعين على تلطيف حالته بشيخ من المشتغلين بالشعوذة ، كان يتظاهر بالقدرة على كشف المستقبل وشفاء المرضى بواسطة التمايم والاحجية ، موهما بسطاء العقول بأن له صلة بالجن جعلته يسيطر عليهم . فلما حضر الشيخ أطلق البخور وأخذ ينطق بعبارات الشعوذة التي ألف القاءها بالسودانية . مدعياً ان المريض قد سكن جسمه جن سوداني كافر لا يمكن انتزاعه من جسمه الا بالضرب الشديد وقطع اذنيه ثم جثم فوق صدره بركبتيه وجعل يضربه بشدة على راسه وباقي اجزاء جسده مرددا عباراته السودانية . ثم تناول سكيناً وضعها في النار وجعل يكوي بها جسده في غير موضع ولم يكف من ذلك حتى تعاون اهل المريض — بعد اذ راوا سوء حاله — مستهينين بجيرانهم ، على رفعه عنه . ولكن لم تمض على ذلك خمس دقائق حتى اسلم المريض الروح متأثراً بالاصابات التي

أحدثها به . ولم يقدم المتهم بتهمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص بل بتهمة الضرب المفضي الى الموت وحدها . وقد ادانته المحكمة فى هذه التهمة وقضت بمعاقبة بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات

فاذا تركنا هذه الناحية من نواحي التدجيل وانتقلنا الى الناحية الروحية العلمية كما يصورها لنا احد الباحثين فيها وهو من خريجي قسم العلوم بمدرسة المعلمين العالي ويشغل وظيفة مدير احدى الادارات فى وزارة المعارف . وعمد هوى العلوم الروحية وله فيه عدة مؤلفات ويجرى فيها تجارب علمية - نجد ان نزاعا طويلا قد قام بينه وبين وزارة الصحة منذ سنة ١٩٣٩ وقد تطور هذا النزاع الى شىء من العنف عندما نشر فى احدى الصحف مقالا يشير فيه الى التجارب التى اجراها لعلاج بعض الامراض بواسطة اطباء من عالم الروح وقال انه يتحدى الاطباء الذين يعارضونه فى العلاج الروحى وقد ارسلت وزارة الصحة لوزارة المعارف خطابا تشير فيه الى هذا المقال وتقول ان صاحبه لا يحمل ترخيصا بمزاولة مهنة الطب ولا يجوز له اجراء مثل هذه الابحاث وطلبت التنبيه عليه بالاقلاع عن هذه المهنة ، وعن التدخل فى الابحاث العلمية التى تعد فرعا من فروع الطب لا يجوز لغير الاطباء الاشتغال به . ولكن وزارة المعارف اكتفت بارسال الخطاب اليه للاحاطة . تاركة له حرية التصرف فى بحوثه العلمية فى حدود القانون العام .

وحصل بعد ذلك ان اقام الاستاذ جلسة روحية حضرها بعض الاطباء ورجال القانون ومفتش بوزارة الصحة بدعوة منه لاجراء بعض التجارب العلمية فى العلاج الروحى . فحضر له مفتش الصحة مخالفة على اساس هذه التجارب . ووافقت الوزارة على رفع الدعوى ضد الاستاذ ووسيطه . ولكن النيابة قررت حفظ المحضر . وكتبت ردا على الوزارة عن سبب الحفظ « انه لا يكفى لوصف العمل بانه من اعمال الطب ان تكون غايته شفاء المرضى ، بل يجب ان يدخل فى طائفة الوسائل التى يجوز بحسب

التقدير العلمى أن تفيد الصحة اذا باشرها صاحب الدراية
النظرية والعلمية اللازمة لذلك •
وتسبب اليها اذا باشرها المحروم
من هذه الدراية • وذلك بغض
النظر عن الفوائد التى يغزوها
اليها الجمهور بالحق او بالباطل •
لان اعتقاد بعض الجمهور فى فائدة
اعمال لا تتصل بتاتا بعلم الطب
وصناعته لشفاء المرضى من
الامراض ، لا يجعل تعاطيها
مزاولة لصناعة الطب واذا
كان العلم يعترف بالايجلة
واثره فى الصحة • وانه من الوسائل
التى يصح للطبيب ان يستعين
بها فى علاج الامراض ، بما يترتب
عليه اعتبار من يزاول المداواة
به من غير اطباء مشاركا لهم
فى أعمالهم ومزاولا لصناعتهم •
الا ان الحال خلاف ذلك فيما



يتعلق باستحضار الارواح ، فلم يعترف الطب او العلم في مضمون
بامكان الاتصال بالارواح ولا بتأثيرها في احداث الامراض وفي
شفائها كما يزعم الروحانيون... والثابت من الاوراق ان الاستاذ
... فيما يباشره من الاعمال التي يصفها هو بأنها جلسات
علاجية • انما يزاول بغير اجراء عمالا يعتقد هو ومن يعاونه
ويصدقونه انها اتصال حقيقي بروح معين وانتفاع بخدماته ، ومع
جواز ان تعزى النتائج التي زعم الحصول عليها الى تأثير الايحاء
المسلم به علميا ، الا انه لا يعتقد انه يستعمل هذه الوسيلة
البشرية وانما يستعين بقدرة روح معين يستحضره عن طريق
وسيط معين يعتقد نفس اعتقاده ومن ثم فلا يمكن مساءلة المذكور
ولا من عاونوه عن تهمة مزاوله صناعة الطب

٣ - التنويم المغناطيسى

لم يحصل لظاهرة من الظواهر العلمية ان اهملت واسى تفسيرها
وفهمها كما حدث بالنسبة للتنويم المغناطيسى • وقد كان من شأن
طبيعة هذه الظاهرة وبطء رجال المهنة الطبية في دراستها بطريقة
علمية ان اصبحت نهبا للدجالين والمشعوذين • واتاح ذلك لطائفة
من الاراء والنظريات غير الصحيحة ان تقترن بها لدى الاطباء وعامة
الناس على السواء • وكان صاحب الفضل في اكتشاف هذه الظاهرة
هو الدكتور انطوان فردريك مسمر في سنة ١٧٦٦ • وكانت
نظريته التي تقوم على ما سماه المغناطيسية او السائل المغناطيسى
مزيجا من الجهل وحسن النية والدجل • وقد انتهى نشاطه
العلمي في باريس بتقرير اللجنة التي ادانته في سنة ١٧٨٤ بعد
التحقيق الذي أمر به الملك لويس السادس عشر لتحقيق ادعاءاته •
وحاول الجراح الانجليزى الدكتور جيمس بريد أن ينقى ظاهرة
التنويم بما اقترن بها من الدجل وكتب في سنة ١٨٤٢ رسالة عن
النتائج التي حصل عليها في علاج طائفة من الامراض وعلى الاخص
في تخدير المرضى ، ولكن جمعية الطب والجراحة الانجليزية رفضت
قبول هذه الرسالة • كما انها قابلت بمنتهى الاحتقار والشك

رسالة للدكتور اسكوير وارد عن عملية جراحية اجراها لمريض بلا ألم تحت تأثير التنويم ، وقررت الجمعية انه ظاهر ان المريض المشار اليه قد مرّن على الا يعبر عن آلامه ! . وطبع الدكتور جيمس بريد كتابا عن التخدير بالتنويم في سنة ١٨٤٣ أثار عاصفة من الاهتمام . ولكن هذه العاصفة لم تلبث ان هذات بكشف التخدير بالكلوروفورم . ومع ذلك فقد تشجع الدكتور اليوتسن على أن يلقى في سنة ١٨٤٦ بحثا في التخدير بالتنويم وجعل يزاوله في عمله . وقد كلفته هذه الشجاعة مركزه كطبيب بمستشفى الجامعة

وكان من شأن هذا التعتنت من الهيئات الطبية أن ترك التنويم لقمة سائفة للدجالين والادعياء . وقد علق الدكتور بلوليس - وهو من اطباء البشريين المشتغلين بالعلاج النفسى - على ذلك بانه يدل على ان العقلية العلمية الصحيحة هي شئ نادر بين العلماء . ولم تقبل الهيئات الطبية نظرية التنويم الا في سنة ١٨٩٠ عندما بدا القسم النفسى في الجمعية الطبية البريطانية يعنى به ، ومع ذلك فان الطبيب العادى لا يزال يجهل التنويم المغناطيسى كلية او يسئ فهمه مما يفقده وسيلة علاجية علمية نافعة كان يستطيع ان يستخدمها لعلاج مرضاه

وكان الاعتقاد السائد قديما هو ان تأثير المغناطيسية يرجع الى وجود سيال يخرج من جسد الانسان له خاصية التأثير في جسد انسان اخر . ولكن مع تطور علم النفس وظهور نظريات فرويد فيه ، سقطت نظرية السيال المغناطيسى، وعرف ان تأثير التنويم يرجع الى الايحاء، وفسر بانه نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر يمكن احداثه صناعيا عن طريق التأثير بفكرة النوم . وهو يستخدم الان في علاج الامراض النفسية لتعرف اسباب المرض النفسى المشكو منه وحمل المريض على تذكرها وردها الى وعيه وشعوره ، وللتأثير المباشر فى العقل الباطن وغرس الافكار والمعتقدات الطبية فيه ، فان الايحاء يولد الاقتناع بغير تفكير فى نفس الموحى اليه . ولذلك كان نجاحه اكثر كلما كان

الموحى اليه في حالة لا تدعوه أولا تمكنه من مناقشة ما يوحى اليه به. وهذا هو الذى يحصل في عملية التنويم . ومن هنا كان القول بان التنويم يشفى هو قول لا سند له من الواقع ، فانه ليس للتنويم اية قيمة علاجية . وانما تتحقق فائدته في انه يجعل عملية الايحاء اسهل وااقوى تاثيرا حتى ليتمكن القول بان التنويم شأنه من العلاج شأن التخدير من العملية الجراحية .

وقد اختلفت احكام المحاكم في فرنسا بشأن اعتبار العلاج بالتنويم مزاولة لمهنة الطب بغير ترخيص . ومن الاحكام الهامة التى يجب الاشارة اليها في هذا الصدد حكم لمحكمة استئناف باريس في سنة ١٩٣٧ في قضية معالج كان يعلن عن نفسه بانه استاذ علم النفس التجريبي ، ورئيس جمعية العلوم النفسية التجريبية . ومدير المدرسة العلمية للايحاء . وقد استند في دفاعه الى وسيلتين : الاولى انه لا يقع كشفا طبيا في الحالات المرضية التى تعرض عليه . وانه لا ينصح باستعمال اى دواء او عقار ولا يصف علاجا ذا شبه بالعلاجات الطبية . والثانى ان الاضطرابات التى يشكو منها المرضى الذين يلجأون اليه هي الاحوال التى تعرف تحت اسم النوراستينيا ، كالخجل والتلعثم والافكار الثابتة كفكرة الانتحار مما لا يعطى في باب الامراض ، وانما هي حالات نفسية لا تستجيب للعلاجات الطبية ، بل تنأثر الى حد بالعلاج بالتنويم الذى يجربه على المصابين بها . وقد ردت المحكمة على الوجه الاول بان النص الملزم الصريح للمادة ١٦ من قانون سنة ١٨٩٢ لا يخرج من نطاق الوصف القانونى لجريمة المزاولة غير المشروعة لمهنة الطب اى طريقة من طرق العلاج . وقد استقر القضاء على انه يجب ان يعتبر معالجة غير مشروعة كل فعل يقصد الى شفاء او تخفيف حالة مرض او توعك ، ولو انه لم يحصل وصف دواء او لجوء الى عمل جراحى . حتى انه قد حكم بان مجرد وضع اليد يعتبر معالجة حقيقية مكونة لجريمة مزاولة مهنة الطب بغير ترخيص . وقالت ان الحالات التى حكم فيها بالبراءة كانت الافعال التى اسندت للمتهمين فيها ذات صفة

روحية او دينية خارجة تماما عن المحيط العلمى ومستندة الى القوى
الروحية وليس الى علم الطب . اما استعمال التنويم لغرض
علاجى فهو علاج طبى ، كما ان استعمال الايحاء لنفس الغرض
يكون ايضا وسيلة علاجية ، مما يحتفظ به القانون للأطباء المؤهلين
دون غيرهم . وقد اعلن المتهم فى اعلاناته وكتابه الايضاحى ونشراته
ومقالاته الاعلانية واحاديثه فى الصحف انه يعالج الامراض
العقلية او العصبية والاصابات المرضية ، ويؤكد ان مقدرته على
الايحاء فى الامراض العصبية وفى الامراض العقلية لا تبارى . كما
انه فى كتيب صغير اصدره تحت عنوان « الطريقة العملية للتنويم
المغناطيسى » عدد من بين الامراض التى تعالجها طريقته كما زعم
التهاب الاعصاب والامساك والاسهال والشلل وامراض القلب
وامراض المعدة . وشهد شاهدانه عالج زوجته من حالة تمدد
فى المعدة . وانه قد استعمل فى علاجها التدليك . فضلا عما ثبت
من انه ادرج اسمه فى الدليل بين طائفة « الاطباء الاختصاصيين »
واذا كان المتهم قد ادعى انه كان يساعد طبيب ، فان دور الطبيب
فى العلاج كان غير واضح ، فهو لا يشترك فى المعالجات التى اجراها
المتهم لمرضاه ، والتى تنحصر فى جلسات التنويم المغناطيسى
والايحاء ، وهو مالا يمكن عمله الا بواسطة المتهم نفسه شخصا ،
مما يدل على انه لم يضم اليه طبيبا الا بقصد الهرب من احكام
القانون . ثم اجابت المحكمة على الوجه الثانى من اوجه دفاع
المتهم بان الحالات المختلفة التى عالجها ليست حالات نفسية كما
يدعى ، وانما هى مظاهر مرضية حقيقية ناتجة من تأثير الجهاز
العصبى . فضلا عن ان العلاج بالتنويم ، الذى هو اجراء من
اجراءات المعالجة الطبية المعتادة ، يعتبر ايضا علاجا طبيا ، ولا يمكن
اجراؤه الا بواسطة طبيب او بناء على امره المحدد وتحت
مسئوليته . لان كل معالجة مهما بدا من خفتها قد تؤدى اذا اسئ
استعمالها الى اضرار خطيرة .

اما فى مصر فانه يبدو ان وزارة الصحة تسلم بأن التنويم
مهنة حرة طالما انها لا تستخدم فى علاج الامراض ، وقد اعتادت .

فلوزارة ان ترد على طالبى الترخيص بمزاولة هذا المهنة
بالحفظ . مع الكسابة لمفتش الصحة بان ما يجريه الطالب
لا يدخل فى مهنة الطب . ولكن يجب مراقبته ، حتى اذا انضج
فنه يتدخل فى عمل من أعمال الطب يجرى له المحضر اللازم
والير موضوع التنويم قضائيا فى سنة ١٩٢١ بددد منوم قدم
أحد مفتشى الصحة اعلانا عنه الى الوزارة يستنفيها فى أمره .
فأجاب قسم الرخص الطبية بأنه يمكن تحرير محضر مخالفة له
لأنه انتحل لقب دكتور بغير وجه حق ، وذلك بالنطبق على المادة
١٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن مزاولة مهنة الطب
البشرى . وان باقى ما ذكره فى الاعلان يمكن عده حسا واحتمالا
منطبقا على المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات (القديم) لغيره
بالجمهور وحمله على الاعتقاد بأن
فى امكانه المعالجة وغيرها . وفى سنة
١٩٢٦ قدم منوم الى المحاكمة على
اعتبار انه زاول مهنة الطب بغير
ترخيص وادعى انه دكتور دون



التنويم المغناطيسى
المهنة التى تركها الاطباء للدجالين

ان يكون له حق في حمل هذا اللقب • وقد حكم عليه بالغرامة
وقد اشار منشور للنائب العمومي السابق ابراهه عن
التدليك الى التنويم بما يفيدانه يجرى عليه نفس الحكم بمعنى
انه يعد مزاوله لمهنة الطب بغير ترخيص اذا احتسرف كوسيلة
لملاج بعض الامراض والحالات ، وكان المحترف له غير حاصل على
مؤهلات طبية ، وكان يمارس هذه الاعمال بغير اذن من طبيب
او تحت اشرافه • لان النهى في قانون مزاوله مهنة الطب منصب
على القيام بمعالجة الامراض • واستعمال القوى المغناطيسية -
مهما تكن فائدته العلاجية غير محققة - مما يؤثر تأثيرا خاصا
في مرض الاشخاص • ولذلك فلا يعد التنويم المغناطيسى في
ذاته كعمل من اعمال الطب ، اللهم الا اذا تجاوز المحترف له
دائرته العادية • وتدخل تحت ستار عمله الاصلى في علاج
الامراض • ولذلك رؤى ان يكفى للاعفاء من العقاب ان يكون المنوم
منفذا لامر طبيب او خاضعا لاشرافه •

٤ - التحليل النفسى

التحليل النفسى هو ذلك العلاج الذى ابتدعه لنا الدكتور سيجموند
فرويد ، فالقى به ضوئا جديدا على الدين والفن والفلسفة
والتربية وعلوم ما وراء الطبيعة وغيرها • وهو يقوم على ان
المتاعب النفسية وما يترتب عليها من اعراض جسمانية ترجع الى
عدم الملاءمة بين نفسية الانسان وبين البيئة التى يعيش فيها •
وان عدم الملاءمة هذا يرجع بدوره الى مجموعة من الافكار والميول
والرغبات المكبوتة تعرف بالمقد النفسية • والتحليل النفسى يرمى
الى اخراج هذه المقدم من الاشعور الى الشسعور وتعقب تأثيرها
المرضى مع العمل فى الوقت نفسه على توجيه المريض وارشاده
واعادة تربيته ، بما يستطيع ان يلائم به بين نفسه وبين مقتضيات
الحياة

وكانت نظرية التحليل النفسى منذ اول ظهورها مثار نزاع عنيف
فى الاوساط الطبية • فقد تنكر لها رجال الطب فى اول الامر

ورموا فرويد وتلاميذه وتابعيه بالشعوذة، حتى ان جمعية الاطباء في النمسا شنت طبعاً اسممه من قائمة اعضائها . ولما كشفت الايام عن صدق نظرية التحليل واثرها في شفاء طائفة من الامراض العصبية كانت قد اعجزت الطب قروناً عدة . كالظواهر الهستيرية والمخاوف العصبية والافكار المتسلطة . وبدات هذه الصناعة تروج في اوربا وامريكا، قام رجال الطب ببغون احتكار هذه المهنة لانفسهم باعتبارها فرعاً من فروع الطب . وكانت حججهم في ذلك ان التحليل النفسى قد سلم به كوسيلة من وسائل العلاج فيجب ان يظل من خصائص الطبيب دون سواه . وقام على اثر ذلك النزاع على الاختصاص في التحليل بين الاطباء وغير الاطباء . وهب الاطباء يطالبون حكوماتهم بسن التشريعات لاحاق التحليل النفسى بالطب وتحريمه على غير الاطباء . واخذت بهذا الراى الادارة الصحية في بلاد النمسا . ولذلك فانها حرمت التحليل النفسى على غير الاطباء واعتبرت اجراءه من غير طبيب مزاوله غير مشروعة لمهنة الطب

وعارض في هذا الاتجاه المشتغلون بالتحليل النفسى ممن غير الاطباء . وايد هذه المعارضة الدكتور سيجموند فرويد مبتدع التحليل النفسى ذاته . وكتب في هذا الصدد كتابه الذى سماه « مشكلة التحليل بواسطة غير الاطباء » تناول الكلام فيه على اساليب التحليل واغراضه ، وفند الحجج والاسانيد التى تدرع بها رجال الطب لاحتكار التحليل لانفسهم . وانتهى الى ان التحليل فن قائم بذاته لا علاقة له بالطب وبين الاضرار الصحية والاجتماعية التى تترتب على اباحة التحليل النفسى للاطباء لمجرد كونهم اطباء ودون ان يكون لديهم المؤهلات الخاصة لهذا النوع من العلاج ، والتى توافرت في مساوهم من المحللين غير الاطباء . حتى لقد وصف الطبيب الذى يتعرض للتحليل النفسى بغير هذه المؤهلات بالدجل والشعوذة، وقال انه اشد خطراً على المجتمع ممن زميله غير الطبيب . لانه يستتر اخطاء ومساوئ جهله تحت رداءه الطبى . وقد اشار فرويد في كتابه المذكور الى ان الدراسات

التي يتلقاها طالب الطب هي نقيض ما يحتاجه المحلل النفساني
ذلك لان الدراسات التي يحتاجها المحلل تشمل مجموعة من العلوم
لا علاقة لها بالطب . مثل تاريخ المدنيات القديمة وعلم الاساطير
وعلم نفس الاديان والادب . وبدون الامام بهذه المجموعة من
الدراسات الماما كافيا لا يستطيع المحلل ان يدرك حقيقة العضلات
النفسية التي قد تعرض له أثناء مزاوله مهنته . وقال ان الدراسة
التي يتلقاها الطبيب لافائدة منها للمحلل . بل انها تفرس في اذهان
الطلبة وجهات نظر مضادة للتحليل . وتجعلهم أميل الى
التحقير من شأن الظواهر النفسية ورمي علاجاتها بأنها ضرب من
الدجل والشعوذة . ولذلك لم يكن السواد الاعظم من الاطباء
اهلا لمزاولة التحليل النفسى . ودلت التجربة على فشلهم فيه
فشلًا تاما من حيث سلامة تقديرهم لهذا الاسلوب من العلاج
وعرضت لهذا الموضوع الجمعية الدولية للتحليل النفسى . وقد
نشرت الحجج التي تؤيد كلا من الرايين في الصحيفة الرسمية
للجمعية في سنة ١٩٢٧ وانتهت الجمعية الى ان يقبل فيها من غير
الاطباء ، المحللون ذوو المواهب النفسية الاستثنائية . وطلبت
من الجمعية الطبية البريطانية ان تضع كقاعدة للشروط التي
تقبل على اساسها غير الاطباء ان تكون الاستشارات والفحوص
الاولية مقصورة على الاطباء وحدهم ويترك لهم الاشراف العام على
الحالة من الناحية الطبية . وقد انتهى مجلس ادارة الجمعية
الطبية البريطانية الى « انه بالنظر الى قلة المحللين الذين تلقوا
دراسة طبية ، والى حقيقة ان المحللين من غير الاطباء سوف
يظلون يشتغلون بالتحليل وافقت الجمعية الطبية البريطانية على
ذلك ام لم توافق . فان المجلس يرى انه ليس مما ينقص من قدر
المهنة ان تعترف بالمحللين النفسانيين من غير الاطباء سواء
كانوا من رجال الدين او من غيرهم ممن يكونون قد تلقوا
دراسة كافية . على ان يعملوا فقط بالاتصال مع طبيب »
واثيرت مشكلة التحليل النفسى في مصر في سنة ١٩٣٦ ، عندما
فتح احد المشتغلين به عيادة لعلاج الامراض بالتحليل النفساني

فقدم للمحاكمة وحكم عليه بالغرامة واغلاق العيادة بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى قرر ان التحليل النفسى فسرع من الطب • ثم اجريت له مخالفة اخرى فى سنة ١٩٤٢ انتدب فيها لاسناد محمد فتحى المستنار السابق واستاذ علم النفس الجنائى فى كلية الحقوق كخبير • وقد اصدرت المحكمة فى هذه القضية حكما مطولا تحدثت فيه عن النظريات العلمية التى تضمنها تقريره • وخلصت من مناقشتها الى تعريف المرض النفسى طبقا لما ورد فيه بأنه اختلال جزئى فى وظائف الجهاز النفسى • منشود نزعات ومؤثرات نفسية مكبوتة فى الاشعور كبتا مرضيا ، ثم تناولت وسائل العلاج النفسى ومنها الايحاء والنويم ثم تكلمت عن الدراسات والمؤهلات الواجب توفرها فى المدلل • وخرجت من كل ذلك بان التحليل النفسى ليس فرعا من الطب • واوردت على ذلك الادلة الاتية •
اولا - ان علم الطب يقوم على دراسة الظواهر البدنية والعناصر



التحليل النفسى

المهنة التى طرد الاطباء من اجلها فرويد ويريدون الآن احتكارها

العضوية التي يتألف منها جسم الانسان ، والتي تخضع بطبيعتها لقوانين المادة • بينما علم النفس يقوم على دراسة الناحية المعنوية من الطبيعة البشرية ، والتحليل النفسى فرع منه يبحث فى العقل الباطن واسرار النفس

ثانيا - ان اصطلاح الممرض النفسى لا يعنى ممرضاً بالمعنى الحقيقى ، كما هو الحال فى الامراض العضوية • بل هو استـعمال مجازى حقيقته الخلل القائم فى الجهاز النفسى او أحد اجزائه
ثالثا - ان العلاج الطبى والعلاج النفسى يتقدمان بخطى واسعة ومن علاج احدهما او كليهما الرياضة البدنية والموسيقى ، ولا يمكن ان يكون معنى هذا ان تكون الرياضة البدنية او الموسيقى الكلاسيكية ، وهما سبيلان للعلاج ، فروعاً من الطب • اسوة بالحجّة السابقة الذكر • او تعتبران طباً اذا استخدمتا لغرض طبى وشيئا آخر فى غيره

رابعا - ان التحليل النفسى يستخدمه المربون فى معالجة الاطفال الذمواذ ، وفى اختبارات الذكاء التى تجرى للاطفال لمعرفة قوى ادراكهم ووضعهم فى الفصول المناسبة لذلك ، بصرف النظر عن صغرهم • وفى معرفة ميولهم واستعداداتهم الفنية او الادبية • لتوجيههم الوجهة المناسبة لهذه الاستعدادات • فلا يكلفون ارهاقا فى التعليم • ثم يكون انتـساجهم الذهنى اكبر مما لو تركوا ورغبة آبائهم • ويستخدم التحليل النفسى فى معاهد الاجرام الحديثة لاختبار المجرمين ومعرفة نوع الاجرام وطرق اصلاحهم • كما يستعمل فى اغراض اجتماعية شتى • ولا يقبل عقلا أن يعتبر المربى وعالم الاجتماع والاختصاصى فى الاجرام اطباء ، او تحرم هذه الدراسات الا على الاطباء

خامسا - ان فرويد منشئ التحليل النفسى قد وضع فى ذلك كتابه « مشكلة التحليل لفسير الاطباء » قرر فيه ان التحليل النفسى ليس فرعاً من الطب • وقد ايده فى ذلك عدد من الاطباء
سادسا - قيام جمعيات علمية محترمة للتحليل النفسى فى البلاد التى هذا وصفها تضم اعضاء كثيرين غير اطباء

سابعاً - ان تدريس هذا العلم في بعض كليات الطب لا يخرج عن كونه ثقافة عامة يحتاجها الطبيب للتمييز بين الاعراض المتشابهة في الفرعين . وليس مقصودا به مزاوله الطبيب المستوى لتحليل النفس ، لانه غير كفء فيه . اذ تقتضى دراسة النفس مدة معادلة لدراسة الطب كما ان تخصصه فيهما معا يشوش معلوماته في كليهما ويجعل في علاجه لمرضاه خطورة وانتهت المحكمة من ذلك الى « انه متى وضح ان التحليل النفسى ليس فرعاً من الطب . يتضح أيضاً ان متعاطيه لا يجب حتماً أن يكون طبيباً » . ثم انتقلت المحكمة بعد ذلك الى بحث ما اذا كان يجوز لكل انسان ان يزاول التحليل النفسى ، فقالت ان الاصل في كل شيء الاباحه والحظر بالنص عليه . وما دام ان التحليل النفسى ليس فرعاً من الطب المحوط بسياج من التشريع . فهو مباح للكافة تزاوله في حدود القانون العام . وما دام من يزاوله لا يقع تحت سلطان القانون العام ، فهو حر في مزاولته اياه . غير ان هذه الاباحه وان كانت مطلقة من حيث شخص المزاول - يجب ان يحد التشريع منها بما يكفل منع سوء الاستغلال ، على أن هذا الواجب الذى يقع على كاهل الحكومة يجب تنفيذه حالاً لا يمنع من القول بأن المحللين النفسيين يستطيعون مزاوله عملهم الى ان يصدر التشريع الخاص بهم وقد شكلت وزارة الصحة لجنة خاصة قوامها من الاطباء ما عدا واحداً من نواب مجلس الدولة والاستاذ محمد فتحي « بك » توضع لائحة للعلاج النفسى . وقد انتهت اللجنة الى ونسج مشروع اللائحة جاء في المذكرة التفسيرية لها انه « لا شك ان العلاج النفسى فن يرتبط بمهنة الطب ولا يمكن فصله عنهما لان الحالات النفسية كثيراً ما تكون سبباً او نتيجة لمرض عضوى . لذلك رؤى ان ينظم بلائحة ، حتى لا يترك لكل من يتصور في نفسه القدرة على القيام به وهو في الحقيقة عاجز عن فهم اصوله ، أو يترك لأولئك الدجالين والمشعوذين الذين يسيطرون بأساليبهم على مرضى النفوس . وما ايسر التأثير فيهم . وانا

لنرى بين ظهرانينا الان كثيرا من امثال هؤلاء لا يفهمون من علاج النفس الا ما يقرءونه عنه عرضادون دراسة وافية او تأهيل خاص . وهذا الطراز المعروف باسم « الكوديات » اللائى يوهمن الناس بمقدرتهن على شفاء الحالات النفسية او الامراض بصفة عامة باخذهم - ار الجن وارضائها ثم صرفها - لذلك حرمت المادة الاولى مزاولة مهنة العلاج النفسى الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية طبقا للشروط والاوزاع التى نصت عليها اللائحة »

وقد حرصت اللائحة على بيان ان احكامها تقتصر على استعمال العلاج النفسى لاغراض علاجية اما استخدامها لاغراض علمية وتربوية فهو مباح بغير ترخيص او قيد . ولو كان يجب ان يضاف الى الاب والمربى والمعلم رجل الدين .

وقد تحدثت المادة الثانية من اللائحة عن اهم الحق فى الحصول على الترخيص بالعلاج النفسى . فجعلته لفريق منهم دون حاجة الى امتحان . واوجبت الامتحان بالنسبة لفريق آخر . وجعلت الامتحان اختياريا لفريق ثالث ، ان شاءت امرت به اللجنة ، وان شاءت استغنت عنه . وقدروى فى هذه التفرقة مبلغ ما تنم عليه مؤهلات كل فريق من استعداد وجدارة . وقد نص على انه يجب فيمن يرغب فى مزاولة مهنة العلاج النفسى ان يكون .

ا - عضوا مقيدا باحدى شعب الجمعية الدولية للتحليل النفسى
ب - او حاصلا على دبلوم الامراض العصبية والعقلية من احدى الجامعات المصرية ، او على دبلوم من الخارج تعادل هذا الدبلوم . والاتجاه الجديد يلغى هذا الشرط لانه خاص بالاطباء
ج - او حاصلا على مؤهل جامعى من مصر او من الخارج ، وعلى شهادة تخصص فى العلاج النفسى . من احد معاهد العلاج النفسى المعترف بها تقره لجنة خاصة . ويجوز لهذه اللجنة ان تقرر امتحانه

- او حاصلا على مؤهل جامعى فى علم النفس ، واعلم

نفسه للتخصص للعلاج النفسى، بشرط ان يجوز الامتحان المتوہ عنه .

ورؤى ان لا يحرم غير المؤهل من مزاولة هذه المهنة اذا كان قد اكتسب فيها خبرة نتيجة لما درستها مدة ما ، على ان يجوز الامتحان امام اللجنة ، وعلى ان يتقدم للامتحان خلال سنة من تاريخ صدور اللائحة . وأعطى للجنة الحق فى اعفاء من ترى اعفاءهم من الامتحان من هؤلاء نظرا لمكانتهم العلمية ومركزهم الادبى والاجتماعى .

**اعلان مناقصة
منطقة كفر الشيخ التعليمية
قلم المبانى**

تقبل العطاءات بمنطقة كفر الشيخ التعليمية عن اعمال
الصيانة والترميمات الاعتيادية والصحية للسنة المالية ١٩٥٣/
١٩٥٤ التى تنتهى فى آخر يونية سنة ١٩٥٤
وقد تحدد لفتح المظاريف ظهريوم السبت الموافق ١٥/٨/١٩٥٣
للاعمال الاعتيادية

ويوم الأحد الموافق ١٦/٨/١٩٥٣ للاعمال الصحية
ولجميع المقاولين حق الاطلاع على قوائم الاثمان ، ويمكن
الحصول على استمارات العطاءات من ديوان المنطقة نظير ١٥٠ مليما
مائة وخمسون مليما) لكل استمارة
وتقدم الطلبات لشراء الاستمارات على ورقة دمغة فئة خمسين مليما
لكل استمارة وعلى مقدمى العطاءات ان يرتقوا بها وقت
تقديمها التأمين المؤقت الموضح باستمارة العطاء . وكل عطاء غير
مرفق به التأمين لا ينفذ اليه

وترسل العطاءات داخل مظروف موصى عليه باسم حضرة الأستاذ
المحترم مراقب عام منطقة كفر الشيخ التعليمية . وللمنطقة
الحق فى رفض اى عطاء بدون ابداء الاسباب

المهنة الطبية

يوجد الى جانب ما يعرف بالعلاج الدوائى والجراحى او الطب بمعناه الحقيقى ، نوع آخر يعرف بالطب الطبيعى او العلاج بغير سلاح ولا دواء . وانصار هذا العلاج يدعون الى ان الجراحة يمكن الاستغناء عنها فى كثير من الحالات ، وان الادوية فى الغالبية العظمى منها سموم تؤذى الجسم . وان المرض يرجع الى مخالفة القواعد الطبيعية التى يخضع لها الجسم البشرى . وانه يجب الاعتماد فى العلاج على الرجوع الى قواعد الصحة ، وعلى العوامل الطبيعية كالصوم والرياضة والتدليك والحمامات الهوائية والشمسية وما اليها .

ويلاحظ ان هذا العلاج قد تمشى مع الطب الدوائى والجراحى جنباً الى جنب منذ القدم . فقد كان قدماء المصريين والهنود والصينيين يعالجون الى جانب العقاقير البدائية التى عرفوها بالتدليك والحرارة ، وكانت الحمامات عند الرومان احدى المدارس العلاجية المختلفة التى كان يباح لها ان تعمل بمطلق الحرية فى تلك العصور . وفى الدين الاسلامى كما راينا احاديث كثيرة حول الحمية والعلاج بالماء ، وكان ابن سينا الطبيب العربى المشهور ينصح بين طرائق علاجه بالصيام وبالتعرض للشمس . اما فى العهد الحديث فان اول اطباء الطبيعيين كان الفلاح النمساوى فنسنز بريسنتر الذى اشرنا اليه فى مقدمتنا التاريخية ، وقد اسس فى جرافنبرج من اعمال سيليزيا فى سنة ١٨٢٩ مصحة للعلاج بالماء البارد استحماما وشرابا . ولقى نجاحا عظيما بالرغم من اعتراضات الاطباء وتشهيرهم به والدعاوى التى رفعت عليه . واسس بعد ذلك معالج نمساوى آخر يدعى جوهان سكروث مصحة فى ليندويز من اعمال

تشيكو سولوفاكيا ، وكان يعتمد على البخار وتنظيم الغذاء . وقد تلقى مثل ملاقاته زميله السابق من الاضطهاد وتعرض للسجن مرارا . الى ان اتيح له ان ينجح في علاج الدوق وارتنبرج في سنة ١٨٤٩ من حالة مرضية خاب الطب العادى في علاجها فشمله بحمايته . وكان من معاصري المعالجين السابقين زميل ثالث من اهل بافاريا يدعى سباستيان كنيب . وقد اسس عيادة للعلاج بالماء . وترك وراءه كتابا في العلاج به لا يزال مرجعا عظيم الشأن في هذا الباب . وكان يعنى بتنظيم الغذاء ويبيع اعطاء بعض الاعشاب . ومن اشتهروا في عالم الطب الطبيعى ارنولد ركلى وقد اسس في تلديس بالتمسافى سنة ١٨٤٨ اول مصحة للعلاج بالشمس في العالم في العصر الحديث . وكان ركلى من دعاة الغذاء النباتى والمعيشة الطبيعية . وجاء بعد ذلك هنريك ليمان الالماني ويعزى اليه فضل التنبيه الى استعمال اللبن كغذاء كامل في العلاج ، والى اهمية الاطعمة في حالتها الطبيعية للصحة ، واهمية غمر الجسم من الداخل بمقادير كبيرة من الماء . وأسس لويس كوهن في سنة ١٨٨٣ مصحة للعلاج الطبيعى في ليبزج بالمانيا . وكان يستعمل في علاجاته الشمس والبخار والماء والحمامات النصفية والتدليك . وكانت عبارته المألوفة « النظافة وحدها هي التى تشفى » . وكان يصف الغذاء النباتى والخبز الكامل . ويعتمد في تشخيص الامراض على مظهر الوجه . وقد ترك فيما تركه كتابا باسم « علم تعبيرات الوجه » ويعزى اليه على وجه خاص نظرية وحدة الامراض ، وهى احدى الاسس التى يقوم عليها العلاج الطبيعى . واسس ادولف جست مصحة للعلاج بالشمس في جنيبورن في جبال هارتز بالمانيا . وكان من اكبر المعارضين في التلقيح ضد الجدري .

وقد انتقلت حركة الطب الى العالم الجديد فأسس سيلاس جليسون وهو من تلامذة بريسنتز السابق الاشارة اليه مصحة للعلاج بالماء في الولايات المتحدة . عولج فيها جيمس كاليب جاكسون في سنة ١٨٤٦ وحصل على الشفاء بعد ان خابت في علاجه الوسائل

الطبية ، فاشترك مع مؤسس المصحة ، ثم درس الطب الدوائى فى ذات الوقت فى كلية سيراكوز الطبية ، وبعد ان حصل على دبلوم الطب اسس مصحة للعلاج بالشمس فى دنزفيل اقتصر فيها على العلاج بالماء والراحة والتمريبات الرياضية العلمية والغذاء والعلاجات النفسية . وكان شعار جاكسون « الصحة من طريق المعيشة الصحية » وقد عاش حتى بلغ الخامسة والثمانين . ولما توفى سنة ١٨٩٦ خلفه فى ادارة المصحة ابنه جيمس ، ثم تولاها من بعده برنار مكفادن استاذ التربية البدنية الامريكى . ومن أبرز مظاهر حركة الطب الطبيعى فى امريكا اشتغال كثير من الاطباء الدوائيين بها

وممن لا يصح اغفالهم فى هذا المقام الدكتور اندروستيل صاحب نظرية العلاج بالاستيوباتى والدكتور دانييل بالمر صاحب فكرة العلاج بالكىروبراكتك . والاولى تقوم على ان الامراض ترجع فى عمومها الى خلل فى وضع العظام او الفقرات او العضلات بسبب ضغط على الاعصاب يؤدى الى اضعاف العضو الذى توصل اليه ، فهى تعنى بفحص العظام او الفقرات او العضلات المختلفة واعادتها بنوع من التدليك الى حالتها الطبيعية . اما الثانية فهى مشتقة من كلمتين لاتينيتين ، احدهما بمعنى « يد » والاخرى بمعنى « ماهر » ، وهى تقوم على ان الامراض ترجع بوجه اخص الى عائق عصبى نتيجة تغير فى وضع فقرات السلسلة الفقرية ، فهى تعنى باصلاح هذه الفقرات .

وكما هى العادة فى كل مهنة فان مهنة الطب الطبيعى قد بداها كما راينا اناس لم يكونوا غالباً على نصيب من الثقافة او التعليم ولكنها الآن فى كثير من الدول مهنة منظمة لها كلياتها ومدارسها وجامعاتها العلمية وعلى الاخص فى انجلترا المتحدة الامريكية وبين هذه الكليات والمدارس ما يعطى مقراً



حضوريا قد تصل مدته الى ٤ سنوات أو أكثر • لا فرق بينه وبين المقررات التي تدرس في كليات الطب الا في خلوة من مادة العقاقير • وثم جمعيات عديدة للطب الطبيعي • تتراوح العضوية فيها بين اشتراط امتحان على يد لجنة • وبين مجرد دفع الرسم المطلوب •

وقد يتخصص الطبيب الطبيعي في طريقة بذاتها • كما انه قد يتناول اكثر من مذهب من مذاهب العلاج • وبعضهم يستعين بالادوية والعقاقير في صورة ما • كالاعشاب النباتية غير السامة لو خلاصة الفلد أو الادوية الداخلة في تركيب الجسم البشري كما ان بعض المعالجين الطبيعيين يستعينون بالوسائل الصناعية في تطبيق علاجاتهم • فبدلا من التدليك باليد يستخدمون اجهزه التدليك التي تدار بالكهرباء • وبدلا من الحرارة بالكمامات الساخنة أو الماء الساخن يستعينون بالاشعة تحت الحمراء والدياترمي ونحوها • وبدلا من الحمامات المائية الساخنة أو الحمامات الشمسية يستعملون حمامات الكهرباء أو اجهزه الاشعة فوق البنفسجية • كما ان بين الاطباء الطبيعيين من يرى ان يستعين بالكهرباء ذاتها في مختلف صورها في علاجه • على اعتبار انها وسيلة طبيعية من وسائل العلاج • وفي جميع هذه الحالات فان المفروض ان الطبيب الطبيعي يتخذ لنفسه الحق في فحص المريض ووصف ما يراه من طرائق العلاج الطبيعي

وتختلف البلاد في معاملتها للاطباء الطبيعيين بين الحجر على حق الانسان في ان يختار طبيبه مع هذا النحو • وبين احترام هذا الحق الى اقصى حدود الاحترام • ومن البلاد التي لا تعجز الاشتغال بالطب الطبيعي ولاية المسيسيبي حيث لم تنظم هذه المهنة ولم ينص على أى اعفاء بشأنها من حكم المزاولة غير المشروعة لمهنة الطب على حين اجازت ولايات اخرى بعض انواع



العلاجات الطبيعية كالكيروبراكتك او الاستيوبائى دون البعض
الآخر . وذهبت بعض الولايات الاخرى الى اباحة جميع المذاهب
العلاجية عموما .
وطبقا للقواعد المتبعة فى انجلترا فان اطباء
الطبيين يستطيعون ان يزاولوا هناك مهنتهم بكل حرية . طالما
انهم لا يدعون انهم اطباء مسجلون ويستند دعاة الطب الطبيعى
هناك الى مرسوم اصدره الملك هنرى الثامن يقرر فيه ان لا
يجوز له ان يزاول مهنة الطب او الجراحة ما لم يختبره ويجيز
استقف مدينة لندن ويكون رجلا مينا حياه الله معرفة طبيعة
وفعل الاعشاب والجذور والمياه وطرائق تعاطيها واستعمالها فى
الامراض المعتادة . وان من حق مثل هؤلاء الاشخاص ان يزاولوا
مهنتهم وان يستعملوا المراهم العشبية والحمامات واللبخ
والكمادات طبقا لتقديرهم وتجاربهم فى الامراض والقروح
بغير تعرض لاي ضرر او محاكمة او عقاب او خسارة لادواتهم . .
وفى كثير من البلاد نظمت مهنة الطب الطبيعى على اساس
كالدى نظمت عليه مهنة الطب الدوائى . ويوجد فى انجلترا
سجل خاص للمستغفلين بالاستيوبائى . وتجدر ذلك على
وجه اتم فى كثير من الولايات المتحدة الامريكية وفى ولايات كندا
وفى معظم الولايات هناك يصرح للمستغفلين بالاستيوبائى
والكيروبراكتك وغيرهما من وسائل العلاج الطبيعى بان يمارسوا
مهنتهم بعد بحث مؤهلاتهم العلمية واداء امتحان كامتحان
الاطباء فيما عدا الجراحة الكبرى ومادة العقاقير . وهم يؤدونه
بدلا من هاتين المادتين فى المواد التى تخصصوا فيها كالكيروبراكتك
او الاستيوبائى او غيرهما من وسائل العلاج الطبيعى . وحرصت
قوانين معظم الولايات المتحدة الامريكية على النص على ان
نصوص قوانين مزاولة مهنة الطب لا تطبق على المستغفلين بالطب
الطبيعى . كما عنيت ببيان حدود هذه المهنة . وحرمت
عليهم معظم الولايات وصف الادوية او اجراء العمليات
الجراحية او اتخاذ لقب الطبيب
اما فى سائر البلاد ومنها فرنسا ومصر فان الشارع لم
يتعرض لهذه المهنة لا بخير ولا بشر . وعرض موضوع

الكيروبراكتك على القضاء في فرنسا في سنة ١٩٣٦ حيث أصدرت محكمة جنح السين في ٣ يولية من السنة المذكورة حكما قررت فيه ان مهنة الكيروبراكتك شبيهة بالتدليك . وانه يجرى عليها ما يجرى عليه من حيث ضرورة الاذن باجرائه بمعرفة الطبيب . والمعاقبة عليه اذا جرى بغير هذا الاذن .

اما في مصر فقد أثر موضوع الطب الطبيعي قبل ذلك بعهد طويل كما يبدو من الملفات المتعلقة بهذا الموضوع في وزارة الصحة وعرض الموضوع اول ما عرض عند ما تقدمت القنصلية البريطانية في سنة ١٩١٢ بكتاب الى مصلحة الصحة تسالها عن الاشتراطات المطلوبة لمزاولة مهنة الاستيوبائي في مدينة القاهرة . وعما اذا كان يمكن السماح لامريكي يزاول هذه المهنة في الولايات المتحدة الامريكية بمزاولتها في القطر المصري . واجابت المصلحة بانه لا يمكن منح ترخيص بمزاولة مهنة الطب للحاصلين فقط على دبلوم في الاستيوبائي .

وفي سنة ١٩١٥ تقدم الى مصلحة الصحة طلب من انجليزى بواسطة القنصلية الامريكية يسال عن معلومات عن مزاولة مهنة الكيروبراكتك في مصر فاجابت المصلحة بانه لا يمكن الترخيص بمزاولة مهنة الطب في مصر للاشخاص الذين لا يحملون سوى شهادة في الكيروبراكتك

ولكن في سنة ١٩٢٣ عدلت وزارة الصحة عن اعتبار الكيروبراكتيك فرعاً من الطب الى اعتباره نوعاً من التدليك . وذلك عندما تقدم اليها مصري بطلب يقول فيه انه حاصل على شهادة في الكيروبراكتك . . وطاب التصريح له بمزاولة هذه المهنة في مصر . فقد اجابت مصلحة الصحة ان مهنة التدليك غير منظمة بقانون وان له ان يزاولها على شرط ان لا يتدخل في مهنة الطب .

على انه لم تمض على المذكور في مزاولة هذه المهنة بضعة شهور حتى قدم للمحاكمة بتهمة مزاولة مهنة الطب بغير ترخيص وجاء في محضر المخالفة التي اجريت له انه يعلن عن استعداده لعلاج الامراض . ويضع لافتة على عيادته يذكر فيها اسمه

مقرونا بلفظة طبيب . وان الكيروبراكتك فرع من الطب يحتاج الى ترخيص . وان شهادته لا تؤهله لتشخيص الامراض ولا سيما المعدى منها . ودفع المتهم بانه لا يزال مهنة الطب ولا يستعمل دواء ولا جراحة بل يستعمل يديه وحدهما دون اى شىء اخر . وان لديه دبلومات من الولايات المتحدة الأمريكية معترفا بها هناك . وقدم هذه الدبلومات . وقد حكمت المحكمة بالبراءة مستندة في ذلك الى انه « لم يثبت مطلقا ان المتهم اعطى دواء او استعمل سلاحا لى انسان عالجه . بل الثابت ان علاجه قاصر على التدليك لاعادة فقرات الظهر الى محلها . وقد تعلم هذه الصناعة في امريكا ونال شهادات عالية فيها قدمها للمحكمة كما قدم عدة شهادات ممن نالوا الشفاء على يديه . . وان صناعة التدليك والتجبير مباحة للعموم بالقطر المصرى وجميع الممالك ولا يؤخذ عنها اى تصريح مخصوص لتعاطيها » .

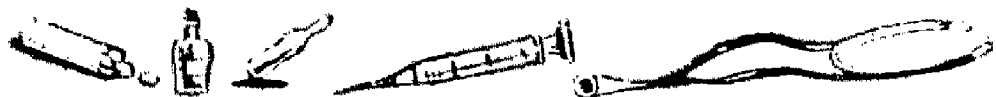
وقدم المعالج في سنة ١٩٢٥ للمحاكمة مرة اخرى بتهمة مزاوله الطب بغير ترخيص . . وذلك بسبب تحريره شهادة وفاة وقع عليها بصفته الطبيب المعالج وكتبت مصلحة الصحة الى النيابة تلفت نظرها بصفة خاصة الى اهمية هذا الموضوع . ولكن المحكمة قضت مع ذلك بالبراءة بحجة ان اعطاء شهادة بالوفاة لا يعد تداخلا ممنوعا في صناعة الطب لانه يقتصر على صف المرض الذى كان يعانيه المريض قبل وفاته وليس فيها وصف لى علاج طبي .

وكلفت مصلحة الصحة احد المعاوين الصحيين بالتوجه الى عيادة المعالج المذكور متظاهرا بانه مريض . وكلفت مفتش الصحة بمرافقته . واخذ المعالج من المعاوين الصحى اجرة الكشف وفحصه وقال كما ورد في محضر المخالفة : « انه يعالجه في مدة شهرين ان حضر يوما بعد يوم اوفى شهر واحد ان حضر في كل



يوم . وانه لا يصف له دواء لثلايتعب معدته . وحرر له شهادة مرضية بخطه بانه مصاب بضعف عام في الجهاز العصبى لا سيما اعصاب الصدر ويحتاج للراحة على الاقل اسبوعا من تاريسخ الكشف عليه . كما اثبت المخالف تفصيلات المرض في دفتر خاص عنده . وارفق بالمحضر تقرير من مساعد مفتش صحة مصر بأن المعاون المذكور لا اثر عنده لاي مرض من هذه الامراض . وقد عملت للمتهم قضية مخالفة بناء على هذا المحضر . وحكمت المحكمة بادانته في هذه المرة استنادا الى ان التهمة ثابتة قبله من التحقيقات وشهادة الشاهد الاول . . لانه وصف نفسه بانه دكتور وله عيادة وانه يعالج بدون سلاح ولا دواء . . انه معترف بانه يعالج امراض الاعصاب ويستلزم ذلك ان يكشف على المرضى ويفحصهم لمعرفة مقرر المرض ونوعه . . . وان علاج الاعصاب والامراض العصبية كالشلل والنقطة والروماتزم هو بلا شك فرع من فروع الطب التى لا يجوز للمتهم ان يتعاطاها الا اذا حصل من مصلحة الصحة على ترخيص

ومع ان الحكم قد رفض ان يجيب النيابة الى ماطلبته من اغلاق عيادة المعالج ومصادرة الآلات الموجودة بها وازالة اللافتات على اعتبار ان لائحة سنة ١٨٩١ لم تنص على ذلك . فان وزارة الصحة كلفت احد مفتشيها بالقيام الى عيادة المعالج وتكليفه بان ينزع اللافتات ، فاذا رفض ذلك نزعها بالقوة مع الاستعانة بالبوليس . وقد قام المفتش بنزعها بالقوة . فرفع صاحبها دعوى تعويض ضد مصلحة الصحة ووزارة الداخلية مع الزامها بغرامة تهديدية بواقع عشرة جنيهات مصرية يوميا لحين اعادة اليفط . وفى اثناء سير هذه القضية اتفقت الوزارة معه على ان يزاول عمله على شرط ان لا يضع لقب دكتور امام اسمه ، بل بعد اسمه . فلا يكتب انه دكتور فلان بل انه فلان دكتور فى الكبر وبراكتك .



ولكن حدث بعد ذلك ان حضر الى مصر في سنة ١٩٣٥ شخص آخر من المشتغلين بالطب الطبيعى في فرع الاستيوبائى ، فتقدم بطلب الى وزارة الصحة لخصه مدير المكتب الفنى في ان المذكور حاصل على دبلومة من الجمعية الاهلية للاطباء والجراحين الذين يعالجون بالعلاج الطبيعى وعلاج امراض العظام والمعالجة النباتية الخ . . وهو يلتمس التصريح له بمزاولة ذلك في القطر المصرى ، ويعرض على المصلحة القيام بمعالجة بعض الحالات المستعصية باكبر مستشفى بالقاهرة بغير مقابل وبغير اى التزام على الحكومة ! . . وعلق مدير القسم على هذا الطلب بانه يلاحظ ان هذه الشهادة غير معترف بها وان مهنة الاستيوبائى التى يطلب الطالب التصريح له بمزاولةها تدخل فى مهنة الطب ، ولا يجوز التصريح بها الا للاطباء المرخص لهم طبقا للقانون . واستدعى المعالج المذكور وافهم بما تقدم . فتظلم من هذا القرار . وتأثر على تظلمه مما يفيد ان حالته لا تختلف عن حالة الذى يشتغل بالكيموبراكتك ، ووقع على ذلك وكيل وزارة الصحة فى ذلك العهد بانه « لا مانع من تفهيمه انه يمكنه العمل تحت اشراف طبيب او مستقلا بشرط عدم استعمال ادوية او سلاح او كهرباء ، مع عدم استعمال لقب طبيب او دكتور »

ولم يرق ذلك للجمعية الطبية المصرية فتقدمت الى وزارة الصحة المصرية بشكوى تقول فيها ان المعالج المذكور ليس طبيا بل مارس فى لندن مهنة الطب الطبيعى والتحليل النفسى . وانها تلفت نظر الوزارة الى وجوب العمل على منع اللبس بين مهنة الطب بمعناه الحقيقى وبين المهن الاخرى التى يمكن ان تختلط به كالطب الطبيعى والطب النفسى . وقد رأت الوزارة ان يحول الامر الى القضاء لاصدار حكم فى الموضوع يمكن ان يعتبر كمبدأ قانونى تسير الوزارة على هديه . وقدم المذكور الى المحاكمة فعلا وكانت التهمة التى وجهتها اليه النيابة انه استعمل لقب دكتور بدون وجه حق مخالفا بذلك نص المادة ١٥ من النور رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ . ولكن محكمة المخلفات قضت ببراءة المتهم على

اعتبار انه قد ثبت ان المخالف حاصل على دبلوم في الطب الطبيعي من جمعية الاطباء الطبيعيين بانجلترا . وقد رأت مصلحة الصحة سابقا انه اذا ذكر لقب دكتور في الطب الطبيعي بعد الاسم فليس هناك ما يؤخذ عليه في ذلك .

ولم تسكت المصلحة على ذلك فقدمته مرة اخرى الى محكمة المخالفات بتهمة مزاوله مهنة الطب بغير رخصة . فقضت المحكمة بادانته لما ثبت لديها من شهادة الطبيب الذي اجزى ضبط المخالفة من « انه تقدم للمتهم كمريض ففاس له ضغط الدم بالجهاز المعد لذلك ، وفحص قلبه بالمسماع الطبي ، وعينيا بالة كهربائية وعدسة لفحص العينين . ونصح له بالعلاج بالكهرباء على السلسلة الفكرية . واستعمل بعض الادوية مثل «الكباية الصينى من طريق الفم» وما قرره الطبيب الشرعى من « ان هذه الاعمال هي في ذاتها من صميم صناعة الطب وهو غير مرخص له بمزاولة هذه المهنة » وكان المتهم قد دفع بان لديه تصريحاً من وكيل وزارة الصحة بمزاولة عمله . ودفعت وزارة الصحة بان هذا التصريح غير قانونى لانه لم يصدر من الهيئة المختصة المنصوص عليها في القانون . لكن المحكمة رأت ان هذا التصريح هو امر ادارى ليس من اختصاص المحاكم الاهلية النظر شرعيته او تأويله ، وقالت انه يقطع النظر والبحث في قيمة التصريح المعطى للمتهم من الوجهة القانونية ، فان الثابت ان المتهم قد خالف نص هذا التصريح . اذ وصف دواء الطبيب الذى تقدم اليه بصفته مريضاً ، ومن ثم تكون التهمة ثابتة عليه ويتعين عقابه ولكنها رفضت طلب النيابة العمومية مصادرة الادوات والالار المضبوطة بمحل المتهم لان هذه الادوات قد يستند عليها فى عماد المصرح له به



وعد ملاك من السماء، فتاه من بساتن الارض
بالطواف عبر فصول الكواكب والنجوم ...

دقة وفن
طارم السماء وعمر
سفر آمن
هذه المفارقة الاولى
في تاريخ البشر
في كتابه



رحلة الى السماء
بقلم الدكتور ابراهيم مطفى
عدد سبتمبر ١٩٥٢
كتب للجميع

رئاء المريض

خرجنا من بحث السند القانونى لاعفاء الطبيب من المسؤولية عن الاضرار التى تنجم عن علاجه . بان هذا السند يقوم على ثلاث : اذن القانون . ورضاء المريض . وقصد الشفاء وقد بحثنا فى الفصل السابق اذن القانون . وخرجنا منه بان شخصا واحدا هو الذى يجوز له كقاعدة عامة علاج المريض . وذلك الشخص هو الطبيب فى عموم معنى الماذون له بالعلاج وسنبحث فى هذا الفصل موضوع رضاء المريض . وسنرى فيه ان شخصا واحدا يستطيع - كقاعدة عامة كذلك - ان يمنح الطبيب حق العلاج . وهذا الشخص هو المريض . ولو انه تدخل على هذه القاعدة - كما دخلت على سابقتها - طائفة من الاستثناءات

ونرى ان رضاء الحشد يجب ان يعتبر من وقت البلوغ وهو من ١٢ الى ١٤ سنة فى الصبى ومن ١٢ الى ١٤ فى الصبية فقد نص الفقهاء على صحة الاذن الصادر بالعلاج من مثل هذا الصبى باعتباره بالغا عاقلا وهو راى ظهر السلامة . فان مسألة الرضاء هى مسألة مدنية . وقد نص القانون المدنى الجديد على انه اذا لم يوجد نص تشريعى ولا عرف . يكون الحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية . . فضلا عن ان قاعدة البلوغ تعطى الطبيب والقاضى قاعدة سهلة التقدير . . اما قبل هذه السن وبشرط العقل فان الرضاء بالعلاج او بالعمل الجراحى يجب ان يصدر من الولى الشرعى على الطفل

وتشير مشكلة الرضاء فيما يتعلق بالاطفال قبل السن المقررة بعض المسائل الهامة . من ذلك انه قد يحصل خلاف بين الاب والام على العلاج اللازم للطفل كان يوافق الاب على اجراء

العملية الجراحية وتعارض الام فيها . وقد رأى بعض الشراح انه يجب على الطبيب في هذه الحالة ان يحاول ان يقنع الام باهمية العملية ولولدها . . فاذا افلح في اقناعها فيها . والا وجب ان يكتفى باذن الاب . أخذاً بالقاعدة التي تقرر السلطة للاب في الحياة الزوجية .

قد يحصل أحياناً ان يرفض الوالدان اجراء العلاج الذي يقترحه الطبيب لولدهما رغم ضرورته بسبب الخوف أو الجهل أو الإهمال أو تحت تأثير عامل آخر . فهل يملك الطبيب في هذه الحالة أن يجرى العلاج على الطفل على الرغم من أبويه ؟ . يرى بعض الشراح أن الطبيب لا يملك أن يعارض في قرارات العائلة خطأ كانت أو صواباً . ولو كانت ضد صالح المريض وتكون عليهما مسئولية عدم العلاج .

ولا عبرة برضاء المجنون من ناحية المسئولية الجنائية . وذلك لان الحرية الشخصية لم تشرع الا لصالح الفرد العاды . فاذا جن الانسان أصبحت الحرية خطراً عليه وعلى الذين يحيطون به . ولذلك لا يكون هناك محل لان يابه باذنه بان يجرى عليه العلاج اللازم لشفائه او على الاقل لتحسين حالته . ويلحق بالمجنون المعتوه . ما لم يكن مميزاً فيعامل معاملة الصبي البالغ . وكذلك ذو الغفلة والسفيه .

والرضاء بالعمل الطبي او الجراحى يجب ان يصدر من المريض ذاته طالما انه مدرك واع ولا يغنى عن رضاء هذا المريض رضاء ابيه او رضاء رئيس العائلة كما انه لا يغنى عن رضاء الزوجة رضاء زوجها طالما انها مدركة واعية . ولكن ماذا يكون الحكم اذا عارض الزوج في اجراء العمل الجراحى لزوجته . قررت اللجنة الادارية للمستشفيات في بلجيكا ان القانون يقضى على الزوجة بأن تطيع زوجها . ولكن ذلك لا يعطى السيادة للزوج في الحياة الزوجية الا فيما يتعلق بالمصالح المشتركة للعائلة . فلا حق له في استخدامه في الاعتداء على المصالح الفردية للزوجة . ومن ذلك حق الحياة . وبالتالي حق اللجوء الى العلاجات الطبية والجراحية ولا شك أن تطبيق هذه القاعدة واجب أيضاً في مصر فانه يجب الحصول على اذن الزوج باجراء الجراحة بما له من صفة القيام على زوجته . ولكن اذا عارض فان القاعدة العامة التي تسود كل حقوق الزوجية

وتقيدها هي الاحسان في المعاملة وتجنب المضارة . خصوصا وان الزوجة طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية لا تلزم بطاعة زوجها الا فيما هو من حقوق الزوجية المباحة شرعا

ومن الحالات الدقيقة التي تعرض في هذا الصدد ان يختلف الزوج والزوجة خلال ولادة يتضح انه لا بد من اجراء جراحة فيها في سبيل انقاذ الام . وقد ذهب بعض الشراح الى انه يجب في مثل هذه الحالة ان ينظر بعين الاعتبار الى حقوق الزوج على ولده . وذهب آخرون الى ان العبرة يجب ان تكون هنا ايضا برغبة الزوجة . وليس للزوج ان يفرض عليها ان تضحي الزوجة نفسها لان من حقها ان ترفض التضحية بحياتها في سبيل جنين لم ير بعد نور الحياة . وقد لا يراه . وهو الرأي الاول باعتبار .

ومن جهة الطبيب فان رضاء المريض يجب ان يفترض انه خاص بالطبيب الذي رضى هذا المريض ان يجرى له العمل الجراحي الذي اتفق معه عليه فاذا اجرى العملية طبيب اخر دون يحصل على هذا الرضاء . ولو ان المريض كان قد رضى باجراء العملية في ذاتها . فان هذا الطبيب يسأل عن تعديده . وقد جرت العادة في المستشفيات على ان يقوم طبسة الطب في المستشفى باجراء العملية بدلا من استاذهم . وهو اجراء يمكن افتراض انه من الامور المسلم بها ولكن ذلك لا يكفي لاخلاء الطبيب من المسؤولية فلا شك انه يسأل عن الاضرار التي يمكن ان تترتب على ذلك . ولكن اذا حدث في أثناء اجراء عملية لازمة لانقاذ حياة المريض . ولم يكن مستظاعا اخذ رايه في احلال جراح محل الجراح الاصيل . فانه لامتسولية على البديل في هذه الحالة . وذلك استثناء بحكم الضرورة .

والرضاء الصادر من مريض معين بخصوص علاج او عملية معينة يجب ان يكون قاصرا على هذا العلاج او العملية بعينها . فاذا تقدم المريض الى الطبيب لاجل ان يجرى له عملية المصران الاعور . فليس من حق الطبيب ان يفتش في بطن المريض في خلال ذلك ويجري له طائفة من العمليات الاخرى بغير اذن بذلك . ولكن لا شك ان من حق الطبيب ان يجرى في أثناء العملية المتفق عليها اية عملية اخرى يتضح لزومها لانقاذ حياة المريض . ويجب ان يصدر رضاء المريض بالعمل الطبي او الجراحي من

ارادة حرة . وعلم صحيح فيجب ان يعرف المريض حقية حالته .
واهمية العلاج بالنسبة له . . والخطر الذى يمكن ان ينجم عنه
وقد عرضت على القضاء المصرى قضية طبيب ذهب اليه زوج مع
زوجته . ورفضت الزوجة اجراء الكشف عليها فهددها
بالزواج بالطلاق وافهمها الطبيب بانه سيعطيها حقنة فقط فقبلت
فاحت هذا التناحر . واعطاها الطبيب حقنة مخدرة . وكشف
عليها بمنظار وهى تحت تأثير المخدر فلما افأقت وجدت الدم
يسيل من رحمها . ونقلت بسبب ذلك الى المستشفى . وثالث فيه
ومنا اجريت لها فيه عملية تفريغ للرحم . وقد قضت المحكمة
بمسئولية الطبيب مقرررة انه اذا كان من المسلم به فقها وقضاء
انه يجوز للطبيب فى قيامه بوظيفته المرخص له بها . وفى
سبيل المحافظة على صحة الناس اتخاذ ما يلزم من وسائل الطب
بقصد العلاج فان ذاك مشروط بان يرضى المريض بذلك رضاء
غير مشوب . وان يمارس الطبيب عمله فى حدود قواعد المهنة الطبية
وواجباته كطبيب . والا وجبت مساءلته ن الاضرار التى يسببها
للريض .

ولكن المرضى يختلفون بين مريض ثابت رزين يستطيع
الطبيب ان يدلى اليه بالحقيقة كاملة . ومريض عصبى قد تصده
الحقيقة عن طلب العلاج . مع ضرورته لاتقاذ حياته . والامل
على كل حال عنصر هام من عناصر الشفاء . على حين ان الخوف
والذعر من الحالة ومن نتيجة العملية قد تترتب عليها المضرة
بالمريض . وهناك حالات كثيرة يكون من الملائم فيها ان يجهل
المريض خطورة حالته . وفى مثل هذه الاحوال يجد الطبيب نفسه
مضطرا الى ان يخفى ن المريض حقيقة حاله . والخطر الذى
سوف يتعرض له من جسراء العملية . ويرى بعض الشراح
انه ادخلا للثقة الى نفسه ومنعاً من المخاوف التى تزيد حساسيته
فى مثل هذه الحالة يكفى أن يطلع أهل المريض على حقيقة الحال . .
ويكتفى بان يذكر للمريض ذاته الاضرار التى يمكن ان تعود من
جراء افعال العلاج حتى يحمله بذلك على قبوله بدون الدخول
فى التفاصيل الطبية .

ومن المسائل التى تستوقف النظر فى هذا الصدد مركز المرأة
فى ساعة الولادة . والى اى مدى يمكن ايقافها على الاخطار

كوكا كولا!

لذيذة
ومنعشة



يعرف
الرياضيون
فضل مذاقتها
في استعادة
نشاطهم
أثناء اللعب



تحت إشراف وزارة الصحة
مصر - ١٩٤٤

التي هي مقدمة عليها . يقول
الدكتور بينار استاذ امراض
النساء في باريس - هل يجب
علينا ان نظهر للمسكينة الآلات
الجراحية التي تستخدم في
التوليد في ساعة الولادة . ونذكر
لها نسبة الوفيات في مثل هذه
الحالات ؟ .. لاشك ان هذا يكون
خطا جسيما . لان المرأة سوف
ترفض ان تجرى لها العملية
ولكن يمكن اقناعها بطريقة اقل
قسوة بضرورة العملية . قل لها
انها لا تستطيع ان تلد وحدها
وان الحالة تحتاج الى مساعدة
جراحية . وان هذه هي الطريقة
الوحيدة التي تبدو لك مناسبة
قل ان هذه العملية خطيرة ولكنها
تبدو ناجحة . وأضف اذا كانت
الحالة تدعو الى اجراء العملية
القيصرية ان الطفل لا يستطيع
الخروج عن طريق الجهاز التناسلي
ولذلك فانك سوف تخرجه عن
طريق البطن . واذا احتاج الامر
الى عملية الارتفاق العاني فأخبرها
انك سوف تجرى توسيع الحوض
وأرأها في كل الاحوال انها سوف
تحصل على طفل حي ، وقد
أقر مانس هذا الرأي قائلا ان
معرفة نتيجة العملية اهم لدى
المريض من طريقة اجرائها .
ووضعت اللجنة الاستشارية
للمساعدة العامة في هذا الصدد
المبادئ الآتية .

١ - اذا كانت الوالدة التى تلد فى المستشفى مالكة لتعام قواها العقلية وترفض اجراء العملية ، فليس على الطبيب المولد الا ان يشرح لها الاخطار التى يمكن ان تتعرض لها فى حالة رفض العملية ، فاذا اصرت على رفضها فانه يجب عليه ان ينصاع لرغبتها

٢ - اذا طلبت الوالدة المنتظرة ان لاتجرى العملية الا وفقا لشروط خاصة فان على الطبيب ان ينفذ رغبتها أيضا . ما لم تكن هذه الشروط غير مقبولة فى ذاتها . او مخالفة لاصول المهنة او تجعل العملية خطيرة ، وفى هذه الاحوال فان على الطبيب ان يمتنع عن اجراء العملية

٣ - اذا اتضح من حالة المريضة عادة او من حالة عرضية المت بها انها لاتملك حرية الاختيار وكانت الحالة تدعو الى اجراء عملية ، فان على الطبيب ان يحصل اذا امكن على اذن الزوج او الابن واحد الاقارب ثم يقوم بالعملية تحت مسؤوليته الادبية وفى هذه الحالة فانه لاتكون عليه اية مسئولية جنائية ولا مدنية ما لم يثبت من الوقائع انه قد حدث سوء تصرف من جانبه ، او انه لم يجر العملية طبقا لاصول المهنة

وهناك احوال معينة يمكن للطبيب فيها ان يتجاوز عن رضاء المريض . وتلك هى الاحوال التى يقضى فيها نص قانونى عام او خاص بمثل هذا التجاوز لصالح المريض ذاته او لصالح عام يدعو اليه ، كوقاية الجماعة البشرية او الاجيال المقبلة من الامراض او الاخطار . او صيانة الحياة الاقتصادية ، او الدفاع عن الدولة او تحقيق العدالة . من ذلك حالة ما اذا كان المريض فى حالة من الخطورة تبرر طبقا للمادة ٦١ من قانون العقوبات الخاصة باحوال الضرورة ما يجرى لانقاذ حياته ولو كان ذلك على الرغم منه كذلك ما نصب عليه القسوانين واللوائح الخاصة بعلاج المصابين بأمراض معدية ، وحجز المصابين بالامراض العقلية ، وعلاج العمال الذين يصابون فى حوادث العمل ، ورجال الجيش والمتهمين والمحكوم عليهم .

ويجب لامكان الاستناد الى حالة الضرورة ان تتوافر جميع

شروطها ، من خطر جسيم على النفس ، حال . ولا يمكن منعه
بأية طريقة أخرى . والعبرة في ذلك بما يعتقد الطبيب بطبيعة
احتمال اعتقاده له ما يبرره . فذا اعتقد الطبيب أن الحالة من
الضرورة بحيث تبرر تدخله ، كان له أن يتدخل ولا مسئولية عليه
عند ذلك . وقد حكم في فرنسا بأنه اذا كان من الاصول المرحية
انسلم بها ان الجراح لا يحق له ان يجرى عملية جراحية لمريض
لا برضائه ، فانه اذا ظهر للجراح في أثناء مباشرته العملية الجراحية
التي رضى بها المريض ما يدعو الى عمل عملية جراحية اخرى
رأى ضرورة عملها حالا ، وكان في ارجاء عملها حتى يستفيق المريض
ويستحصل علم رضائه بعملها يحظر على حياته فلا يكون الطبيب
مسئولا ، وليس للمحاكم أن تتدخل في صناعة الاطباء فتحكم بأن
العملية الجراحية التي أجراها الجراح كانت لازمة او غير لازمة
ولو ظهر فيما بعد ان هذه العملية لم تكن تقتضيها الضرورة
وقد اخذت بمثل ذلك محكمة كوبك في قضية طبيب شق بطن
امراة لازالة الزائدة الدودية فوجد مريضها ملتهمين فاستأصلاهما .
ومن واجب الهيئة الاجتماعية ان تعنى بحماية الناس من التعرض
للأمراض . ولذلك لم يأبه الشارع باذن المصاب بمرض معد لتطبيق
العلاج عليه - اذا رفض هذا العلاج جهلا منه بمرضه . او لانه
يعرف ان لا شفاء له منه ، فلم يتخذ الاحتياطات الواجبة لوقاية
الناس من أن يصابوا بهذا المرض ، انه يصبح في هذه الحالة خطرا
اجتماعيا يجب اتقاؤه بالعلاج واو على الرغم منه . وقد عنى المشرع
بوقاية الجمهور من الأمراض الوبائية . فنص القانون رقم ١٥٣
لسنة ١٩٤٧ . على انه اذا اصيب شخص او اشتبه في اصابته
بالكوليرا او الطاعون وجب التبليغ عنه في خلال ١٢ ساعة من حدوث
الاصابة او الاشتباه في الكوليرا وفي خلال ٢٤ ساعة في الطاعون .
واجاز القانون لرجال الادارة الصحية عزل المشتبه في مرضه
والاشخاص الذين خانطوء المدة التي يرونها لازمة لاتمام الابحاث
اللازمة لتشخيص المرض وللعلاج وفرض عقوبات تصل الى الحبس
شهرين والغرامة الى خمسمائة جنيه في حالة مخالفة احكام هذا
القانون . واحتاط المشرع مثل هذا الاحتياط ضد العدوى من
طائفة من الامراض المعدية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

وصدر في سنة ١٩٤٦ قانون خاص بمكافحة مرض الجذام .
لخول لوزارة الصحة حق حصر المصابين بهذا المرض وذلك باجراء
تختلف عام على جميع سكان البلاد ووضع المرضى منهم في
مستعمرات تنشأ خصيصا للمجذومين وفرض الفحص
والعلاج جبرا عليهم . ونص على العقاب على مخالفة احكامه
بالحبس الى ثلاثة شهور او الغرامة الى ٢٠ جنيه

وقد راع المشرع المصري انتشار مرض البلهارسيا فأصدر
للقاومته القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ ونص على انه يجب على
اكل شخص يبلغ الثامنة عشرة ان يقدم نفسه خلال ستة اشهر
من تاريخ صدور القرار المذكور الى المستشفى الذى تخصصه
وزارة الصحة لعلاج مرض البلهارسيا لفحصه . كما نص
على انه يجب على الاشخاص الذين يثبت الفحص اصابتهم
بالمرض ان يتقدموا الى المستشفى فى المواعيد التى تحدد لهم للعلاج
طبقا للنظم الموضوعة لذلك

وهنى المشرع المصري كذلك بتحسين الناس من طائفة من
الامراض على راسها الجدرى والدفتريا . وفرض التلقيح ضدها
جبرا على الكافة . ثم خول لمفتش الصحة ان يأمر باجراء التطعيم
باللقاح الواقى للأشخاص الساكنين مع الشخص المصاب
بواحد من طائفة من الامراض المعدية . وكذلك للأشخاص الذين
يكونون قد خالطوا المصاب او تعرضوا للعدوى بواسطة اخرى
كما اجاز للوزير المختص ان يأمر بقرار منه بتطعيم جميع سكان
الجهة الموبوءة بأحد الامراض المذكورة اذا كانت احوال هذه
الجهة من شأنها ان تساعد على نشر عدوى المرض . ويشمل
جدول الامراض المعدية التى نص عليها الكوليرا والطاعون والجدرى
والدفتريا والحمى التيفودية والبارا تيفودية والحمى الصفراء
وعنيت وزارة الصحة اخيرا باصدار قانون لمكافحة الامراض
الزهريية . عرفها بأنها الزهري فى ادوارها المعدية والسيلان والقرحة
الرخوة فى أى جزء من اجزاء جسم الانسان . وفرض على
اكل من علم باصابته بأحد هذه الامراض ان يعالج نفسه لدى
طبيب مرخص له . كما فرض على الطبيب ان يحتفظ بسجل
مرقومة صفحاته ومختوم بخاتم مكتب الصحة . يدون فيه اسماء

المصابين بهذه الامراض بدون عناوينهم ونوع مرضهم ودرجته وتاريخ بدء العلاج ونوعه ونتيجته ويكون لكل مريض رقم سرى . وقد اعطى لمفتش صحة المحافظة أو المديرية حق الاطلاع على هذا السجل في كل وقت بحضور الطبيب . ووجب القانون على الطبيب ان يبلغ تفتيش الصحة في نهاية كل شهر عن عدد المصابين الذين يعالجهم من هذه الامراض والارقام السرية المعطاة لهم . ونص القانون على انه لا يجوز لاحد مزاوله احدى المهن ذات الاتصال بالجمهور الا بعد توقيع الكشف الطبى عليه من السلطة الصحية وثبوت خلوه من الامراض الزهرية . واعطى للسلطة الصحية الحق في ان تعيد الكشف عليه فى أى وقت للتأكد من استمرار خلوه من هذه الامراض . كما نص على انه لا يجوز للمرأة ان تشتغل مرضعا الا بعد الكشف الطبى عليها وثبوت خلوها من الامراض الزهرية وغيرها من الامراض المعدية . ونص على انه يعاقب بالحبس الى ستة شهور وبغرامة الى ٥ جنيهات او باحدى هاتين العقوبتين المريض الذى لا يعالج نفسه ، او يتسبب باى طريقة كانت فى عدوى غيره بهذه الامراض . وكل من يزاول احدى المهن ذات الاتصال بالجمهور بغير توقيع الكشف الطبى عليه والمرأة التى تشتغل مرضعا بغير هذا الكشف .

وعنى القانون اخيرا بتنظيم ايداع المجانين من غير المتهمين فى المستشفيات وعلاجهم ، فنص على انه لا يجوز حجز المصاب بمرض عقلى الا اذا كان هذا المرض من شأنه ان يخل بالامن او النظام او يخشى منه على سلامة المريض او سلامة الغير . ووجب القانون على طبيب الصحة فى حالة رؤيته شخصا مصابا بمرض عقلى من هذا النوع ان يامر بحجزه بواسطة البوليس . واجاز للنيابة او لمامور الضبطية القضائية من رجال البوليس فى حالة العلم بوجود شخص بهذه الحالة ان يضعه تحت الحفظ ويعرضه على طبيب الصحة للكشف عليه فى مدى ٢٤ ساعة . فاذا اتضح للطبيب انه غير مريض وجب الافراج عنه فورا . واذا قامت لديه شبهة فى المرض ولم يقطع برأى ، يأمر بوضعه تحت الملاحظة

لمدة لا تتجاوز ثمانية ايام في احد المستشفيات الحكومية غير المعدة
للامراض العقلية ، على ان يكشف عليه طبيا كل يوم . وفي نهاية
مدة الملاحظة يقرر الطبيب اما الافراج عنه او حجزه
ويقضى صالح الدفاع عن الوطن على الهيئة الاجتماعية أن تفرض
العلاج جبرا على رجال الجيش الذين يصابون بالامراض او
يجرحون في الحروب . فاذا جرح جندي في أثناء القتال وأخذ الى
المستشفى فانه قد يعارض في اجراء العملية التي قد تكون
لازمة لاعادته الى حالة من الصحة تمكنه من استئناف القتال ، حتى
لا يعود الى استئنافه مع حاجة الدولة اليه للدود عن حياضها .
لذلك حق لها ان تفرض عليه العملية اللازمة لانقاذ حياته على
الرغم منه . وجرى العمل في السلم ايضا على ان لا يطلب رأى
الجندي المريض بل يجرى الطبيب كل ما يراه لازما لاعادته الى
الخدمة بأسرع ما استطاع

ويلجأ كثير من المتهمين او المحكوم عليهم الى الانتحار تخلصا
من المحاكمة او من العقاب . وقد يضرب المسجون عن الطعام في نوع
من الاحتجاج على محاكمته او الحكم عليه او لاستدراار عطف
الناس على قضيته . وقد قيل ان من حق العدانة ان تستخدم
القوة مع كل رجل يقع تحت طائلة القانون بسوء تصرفه . ثم يحاول
ان يتصرف بحياته على غير ما تقضى به العدالة . ويتصل بهذا الصدد
ما يجريه الطبيب على المتهمين والمجنى عليهم من فحوص او
بحوث اذا انتدبه لذلك المحقق او القاضى كخبر لفحص حانة اى
منهم ، لمعرفة ما اذا كان مصابا بمرض عقلي . أو ما اذا كانت
توجد به اصابات . او آثار مقاومة أو آثار متخلفة عن الجريمة كسائل
منوى أو سيلان في جرائم الاعتداء على العرض وغير ذلك . وفي مثل
هذه الاحوال فانه لا عبرة برضاء أى من هؤلاء وذلك استنادا الى
حكم القانون الذى اجاز للمحقق او للقاضى اكراه المتهم وغيره في
سبيل العدالة من طريق القبض والتفتيش في سبيل الوصول الى
لحقيقة .

قصّة الشفّاء

انتهينا من الفصلين السابقين الى ان الطبيب لا يحق له ان يقوم بعلاج المريض الا اذا كان هذا الطبيب مرخصا له بالعلاج ، وحصل على اذن المريض او من يقوم مقامه بهذا العلاج . وبقي ان نتكلم عن الشرط الثالث والاخير من شروط انتفاء المسؤولية عن الطبيب . وهو ان تكون غايته من اعطاء الدواء او العمل الجراحي منصرفة الى العلاج لا الى اية غاية اخرى . ومعنى ذلك ان يكون غرض الطبيب من الاعمال التي يقوم بها على المريض شفاؤه من مرض ألم به وفي بعض الاحوال يكون الحكم واضحا بنص صريح في القانون العام او بعض القوانين الخاصة . ومن الحالات التي ورد بشأنها نص صريح في قانون العقوبات : الاجهاض ، ويلحق به قتل الجنين . وتكلم قانون المخدرات عن تسهيل تغطاى المخدرات . وتكلم قانون التجنيد عن اجراء الجراحة او نحوها بقصد الاعفاء من الخدمة العسكرية وثمة احوال اخرى لم يرد بشأنها نص فكانت مشار بحث . من ذلك قتل المرضى غير القابلين للشفاء . والتجارب الطبية ، وجراحة التجميل ، وتلقيح الغدد الجنسية ونقل الدم من صحيح الى مريض وتنويم المتهمين او الشهود او حقنهم بعقار خاص لحملهم على ذكر الحقيقة

الاجهاض

يعرف الاجهاض بأنه اسقاط المرأة ولدها ناقص الحلق ، او خروج متحصلات الرحم قبل الوضع المعتاد . وهو يختلف عن منع الحمل في ان الاخير يجري قبل ان يحدث التلقيح . كما يختلف عن قتل الجنين في وقت الوضع لاستحالة اخراجه ولو بعملية جراحية على الام نفسها . ويحصل الاجهاض كثيرا بالطبيعة حتى يقال ان في كل ثلاث نساء واحدة يحصل لها الاجهاض ولو مرة واحدة في حياتها . ومثل هذا الاجهاض الطبيعي لا عقاب

عليه بطبيعة الحال • اما اذا حدث الاجهاض بفعل فاعل بغير
تعمد الاجهاض ذاته فقد يعاقب عليه كضرب او جرح • ولكن
لا يعاقب عليه كاجهاض • اما الاجهاض الذى نص قانون
العقوبات على عقابه بالمواد ٢٦٠ وما بعدها فهو الاجهاض الجنائى
الذى يؤتى عمدا • ولكن الاجماع يكاد يكون منعقدا على انه تعفى
من العقاب حالة ما اذا كان الاجهاض قد اجرى على المرأة
بقصد انقاذ حياتها من خطر على صحتها من الحمل او انولادة •
والاجهاض يعد جائزا فى هذه الحالة لتوافر شرط قصد التخلص
فيه بالنسبة للام

واذا اتضح عند الولادة ان الجنين لا يمكن نزوله من الطريق
الطبيعى لضيق الحوض ، ولم يجد الجفت فى اخراجه ، فان
الطبيب يواجه مشكلة عويصة • لانه يكون عليه عند ذلك ان يختار
بين ان يجرى على المرأة احدى عمليتين خطيرتين ، هما العملية
القيصرية بشق بطنها ، او عملية قطع المفصل الملتصق العانى •
وبين ان يشق راس الجنين فيموت ويمكن اخراجه قطعاً
بسهولة من الطريق العادى • ويقرر الاطباء ان نسبة النجاح
فى العملية القيصريّة تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ فى المائة • اى ان
وفيات الامهات عقب هذه العملية تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ فى المائة •
وقد تقل النسبة على ايدى الجراحين المهرة الى ٥ او ٦ فى
المائة • اما عملية قطع المفصل العانى فهى اقل خطراً من الاولى
ومع ذلك وعلى الرغم من تقدم الجراحة والتواليد فى هذا العصر
فانه قد يترتب على العملية الجراحية اخطر الآثار على صحة
المرأة وحياتها • على حين ان قتل الطفل يعد اسهل وابعد من الخطر
فماذا يصنع الطبيب فى هذه الحالة ؟

لا شك ان من الجرم ان تضحق الام فى سبيل جنين هى السبب
فى وجوده ، وتستطيع فى غير الحالات التى يترتب فيها على
الاجهاض منعها من الحمل مستقبلاً ان تأتى بعدد من امثاله • فاذا
كان ولا بد من التضحية فلتكن هذه التضحية بالجنين • خصوصاً
وانها لا تعد تضحية بحياة بالمعنى الصحيح بل هى اقرب الى ان
تكون تضحية بمجرد امل فى الحياة ولا شك ان حياة الام المدركة التى
تربطها بالعالم علاقات عديدة اولى بالاعتبار من حياة جنين
لا ادراك له ولا تكاد تربطه بالعالم علاقة ما •

قتل المرضى غير القابلين للشفاء

يحدث أحيانا ان يجد الطبيب نفسه بازاء مريض غير قابل للشفاء . ويعرف المريض سوء حاله ويضيق ذرعا بالالام التي يلاقها ، وفي هذه الحالة يطلب من الطبيب ان يريجه بالموت من هذا العذاب . فهل يحق للطبيب ان يجيب هذا الطلب ؟

ثار الجدل في فرنسا بين رجال الدين والاجتماع والطب حول اباحة او عدم اباحة قتل المرضى غير القابلين للشفاء . وذهبت الكثرة الى عدم اعطاء الطبيب هذا الحق لان في ذلك تحريضا على الجريمة او على الاقل على التحكم في حياة البشر فضلا عن الخشية من سوء استعمال هذا الحق . على انه توجد مع ذلك بين رجال الدين والاجتماع وعلى الاخص رجال الطب طائفة من الآراء المعارضة . وقال الدكتور او كس اننا لا نتردد في الحكم بالموت على جواد يتعذب ويكون في حالة غير قابلة للشفاء ونحن عندما نقتل هذا الجواد فانما نقتله بدافع الشفقة . ولا يصح ان نكون اقل شفقة على الانسان منا على الحيوان .

وقد جرى المحلفون في الخارج على ان رضاء المجنى عليه كاف لتبرئة الجاني ومن ذلك ما حدث في قضية نظرت امام محكمة جنابات باريس في سنة ١٩٢٥ هي قضية فتاة أحببت رجلا حبا جما . ثم مرض بمرض السل والسرطان معا ، وبقي الداء ان ينهكان جسمه ويعذبانه عذابا شديدا ، حتى كان منظر الرجل وهو يتقلب على فراش المرض مما ينفطر له الفؤاد . وكانت اصوات الاستغاثة تخرج من اعماق قلبه لتخليصه من العذاب الاليم وكانت الفتاة تواصل ليلها بنهارها وهي بالقرب منه ، ولم تفارقه قرابة شهر . وعند ما يئست من شفائه ، وسمعت من الاطباء ان لا امل له في الشفاء ، وبدأ دور الاحتضار ، استجابت الى دعائه وأطلقت عليه رصاصا وقتلته لتخلصه من العذاب . فقسرن المحلفون بالاجماع انها غير مدانة فحكمت المحكمة ببراءتها وقررت في حكمها انه لا جناح على من يقتل نفسا بقصد تخليصها من عذاب داء عضال لا يرجى للمرء منه شفاء . وذلك بناء على انية اعدام النفس غير موجودة ، وقد حلت محلها نية فعل الخير بوضع حد لالام طال عليها العهد ولا امل في الشفاء منها . وصدر حكم مماثل في انجلترا في سنة ١٩٢٧ في قضية والد قتل ابنه وكانت تعاني مرضا غير قابل للشفاء . وكان سند البراءة ان



الباعث الوحيد له على قتلها
هو ان يضع حدا للعذاب المريع
الذي كانت تقاسيه وعرضت
اخيرا قضيتان واحدة في انجلترا
والاخرى في الولايات المتحدة



انشق على الحيوان المريض فتقتله ولا نشفق على الانسان
الذى لا يرجى شفاؤه فلا تقتله ؟ ..

الامريكية . فى الاولى قتلت فتاة اباهما لتريحه من عذاب السرطان
وفى الثانية قتل طبيب مريضة عجوزا بدات المرض ولنفس
الغرض . وقد قضى فى القضيتين بالبراءة لان المحلفين راوا ذلك
ولكن غالبية الشراح على عدم الاخذ بفكرة عدم العقاب على
القتل الذى يحدث بناء على رغبة المريض او رجائه . وهم يرون
ان القتل فى هذه الحالة يعد جريمة قتل عمد تتوافر فيه
جميع اركان الجريمة ، من فعل مادي من شأنه احداث الموت ،
على شخص حتى بقصد احداث هذا الموت . واذا كانت جريمة
القتل هى جريمة عمدية ، اى يجب ان يتوافر فيها القصد
الجنائى ، فان ذلك ليس معناه لا ان القاتل قد رغب فى احداث
الموت بمطلق حريته . وفى الوقت الذى يتوافر فيه هذا القصد
فى ارتكاب الفعل ، وبمخالفة القانون ، فان اركان الجريمة
تكون قد توافرت . ولا اهمية بعد ذلك للباعث الذى حدا
بالفاعل الى ارتكابه .

جراحة التجميل

ينقسم الطب الجراحى الى نوعين : الجراحة العلاجية وهى التى تعنى بعلاج الامراض فيكون قصد الشفاء ملحوظا فيها ، ثم جراحة التجميل او جراحة الشكل وهى التى لا يكون الغرض منها علاج مرض ، بل ازالة تشويه بالجسم .

ولما كان من الشروط الاساسية لاجازة العمل الطبى ان يكون القصد منه الشفاء من مرض ، فانه يبدو لاول وهلة ان جراحة التجميل غير جائزة اطلاقا ، لان الغرض منها ليس علاج مرض بل مجرد التجميل .

وقد اجازوا جراحة التجميل فى المانيا اطلاقا . على اعتبار انها تنطوى تحت الانظمة التى وضعتها الدولة فيما يتعلق بالصحة واستعادتها . كما ان جراحة التجميل تعد جائزة فى انجلترا كذلك اخذا بالمبدأ المعتمد عندهم من ان رضاء المجنى عليه يبرر كل فعل ما لم يكن محرما قانونا او كان يؤدى الى خطر شديد بغير موجب على الحياة او الاعضاء او الصحة . ويرى الفقه فى بلجيكا اباحة جراحة التجميل كذلك مالم تمنع من اداء واجب اجتماعى او يكون الغرض منها كسب المال ، ولذلك لم يجيزوا للزوجة التى ينتظر حملها ان تستأصل بعض ثدييها لتعديل قوامها فتعطل بذلك وظيفة الارضاع لديها ، ولا للشباب ان ينتزع بعض غدده ليلقح بهما عجوزا لقاء مبلغ من المال .

اما القضاء الفرنسى فقد كانت نظرتة الى جراحة التجميل مشبعة فى اول الامر بالسخط والشك . فعلى حين كان يقرر فيما يتعلق بالجراحة ان رضاء المريض يعفى الطبيب من كل مسئولية عن الاضرار التى يمكن ان تنجم عن العلاج ، طالما انه لم يقع منه خطأ فى تطبيق قواعد مهنته . نجد انه فيما يتعلق بالجراحة التجميلية كان يعتبر الطبيب مسئولا عن جميع النتائج الضارة التى تترتب على علاجه ولو انه جرى فى هذا العلاج طبقا للاصول الطبية المعروفة ، ولم يمكن أن ينسب اليه أى خطأ طبى . بمعنى ان اقدام الجراح على اجراء عملية لا يقصد منها الا التجميل ، يعد خطأ فى ذاته يتحمل الجراح بسببه كل الاضرار التى تنشأ عن العملية ولو انها اجريت طبقا لقواعد الفن الطبى . غير انه لم يلبث ان عدل عن هذا الراى فقرر انه

لا يجوز افتراض خطأ لم ينص عليه المشرع ، واخضع الجراحة التجميلية للقواعد العامة التى تخضع لها الجراحة العلاجية . فاشتراط ان يكون هناك علة تبرر المساس بحرمة الجسم البشرى وان يكون ثم تناسب بين الخطر الذى يتعرض له المريض ، والفائدة التى يرجوها من العمل الجراحى التجميلى .

وقد نظرت امام المحاكم المصرية قضية من قضايا التجميل بطبيعتها وان كان البحث فيها لم يدر حول حق الطبيب فى اجراء مثل هذه العمليات وحدود هذا الحق . وكان المدعى فى هذه القضية موظفا فى وزارة العدل اصيب فى سنة ١٩١٤ بدمل فى مؤخر عنقه التام تاركا فى مكان التثامه اثرا كون قطعة صلبة من لحم فى مؤخر العنق بطول نحو خمسة سنتيمترات جعلت منظره مشوها ففكر فى سنة ١٩٢٨ فى ان يعالج هذا الاثر بما يجعله اقل صلاية وأكثر تجانسا مع الجلد المجاور له . فعرض نفسه على احد الاخصائيين فى الامراض الجلدية فاشار عليه بان يعالج نفسه باشعة اكس ، واحاله لذلك على أحد الاخصائيين فيها . وقد قام الاخصائى المذكور بعلاجه فى جلسات متقطعة آنا بنفسه وآنا بواسطة تومرجى . وانتهى الامراخيرا الى ان تفتح الجلد تحت تاثير الاشعة ونشأت فيه قرحة فرفع المدعى قضية على الطبيب يطالبه فيها بضمان المستشفى بالفى جنيه على سبيل التعويض قضى برفضها ابتدائيا فاستأنف الحكم فالفته محكمة الاستئناف وقضت له بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض . لما ثبت لديها من ان الطبيب ارتكب اخطاء منها انه عهد الى ممرض وممرضة بمزاولة بعض الجلسات على المريض ، ووجود خطأ فى الجهاز من حيث وضع المرشح ، وتقريب المسافة بين الانبوبة والجلد ، ووجود قرحة عند البدء فى العلاج كانت تقتضى تأجيله ، ومجاورة عدد الجلسات . وايدت الحكم محكمة النقض . وكما ذكرنا فان القضية لم تتناول حق الطبيب او عدم حقه فى اجراء العلاج لمجرد التجميل ، وحدود هذا الحق ، ، وحب الملازمة بين الحالة

التي يشكو منها المريض والضرر الذي يتعرض له ، فقد اقتصر الدفاع من الجانبين ، كما اقتضت المحكمة ، على بحث الموضوع باعتباره خطأ في العلاج . كما لو كان الامر متعلقا بصحة المريض وحياته . مع ان المريض لم يكن يشكو مرضا اصلا ، بل انه قد حمل الندبة التي تخلفت في قفاه وشوهت منظره من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٨ من غير ان تؤثر شيئا في صحته أو تسبب له تعباً . ولو انه يمكن القول بان المحكمة قد اعتبرت حق الطبيب في اجراء العمليات التجميلية من الامور المسلم بها والتي لا تحتاج الى بحث او مناقشة

نقل الدم والجلد والفد

جرى البحث في جواز او عدم جواز نقل الدم او اى جزء من الجلد كجلد او غضروف او غدة كما يحصل في عمليات التجميل او تلقيح الفدد الجنسية من شخص الى اخر . ولا خلاف بين شراح القانون على مشروعية نقل الدم بالنسبة للمريض ، فهو يجرى له بقصد العلاج . ولكن البحث يدور حول تقدير هذه العملية من ناحية الشخص الذي ينقل منه الدم . فان هذا النقل بالنسبة له يعتبر عملا جراحيا ، يتوافر فيه اذن القانون بالترخيص بمزاولة المهنة لمن يجريه ، ويتوافر فيه رضاء من ينقل الدم منه باجراء هذا العمل الجراحى عليه ، ولكن لا يتوافر فيه بالنسبة لهذا الشخص قصد العلاج . على انه يمكن اباحة هذه العملية بالاستناد الى حالة الضرورة بشرط ان تتوافر الشروط التي تقتضيها

ويلحق بنقل الدم نقل المنى فيما يعرف بالتلقيح الصناعي . ولا يقوم اى اشكال في صدد نقل منى الزوج نفسه الى زوجته ويمكن اجازة نقله من غير الزوج على اعتبار ان فى الحمل علاجا من امراض كثيرة . ولكن لاشك فى ان الطبيب يسأل عن سوء اختيار الشخص الذى ينقل منه هذه المادة اذا كان مصابا بمرض مما تنتقل عدواه بمثل هذا التلقيح كالزهري ، كما هو الحال فى احوال نقل الدم . ويشير نقل المنى فضلا عن ذلك مشاكل كثيرة . فان

معظم الذين يطلبونه يكونون عادة مصابين بحالات عصبية ، ولذلك فانهم سرعان ما يقاضون الاطباء على اثر اجراء هذه العملية . . وذلك فضلا عن التعرض للمقاضاة من الورثة المنتظرين بسبب اختلاط الانساب وضياع حقوقهم بمزاحمة ولد الغير لهم ولا محل للخلاف في نقل الجلد من المريض الى المريض نفسه كما ان النقل من الحيوان جائز وفيما يتعلق بالنقل من انسان الى انسان فانه يمكن تطبيق حالة الضرورة اذا كان الضرر الذى يصيب المنقول منه قليلا ، وعلى الاخص حيث يستحيل النقل من الشخص ذاته ، وتلزم تغطية مساحات كبيرة كما في احوال الحروق . وما يجرى من العقود في هذه الاحوال ، كان يشتري رجل فنى من اخر فقير خصية او غدة ، يكون مخالفا للنظام العام . ومن حق النيابة العمومية ان ترفع الدعوى حتى بدون شكوى من البائع المجنى عليه .

اما فيما يتعلق بنقل الاعضاء فان الموقف اكثر تعقيدا . وقد ثار الخلاف في الفقه وفي القضاء فيما يتعلق بطريقة فورتوف لتلقيح الغدد الجنسية .

ونحن اذا سلمنا بان تلقيح الغدد الجنسية يعتبر علاجاً للمرض فان العملية تكون مشروعة بالنسبة للمريض الذى تنقل اليه هذه الغدد ، ولكن لا يمكن ان نقرر الا ان عملية نزع الغدد الجنسية من الرجل السليم تعتبر عملية غير مشروعة ابتداء ، لانعدام قصد العلاج بالنسبة للمنزوعة منه ، ولا يمكن تبرير هذه العملية بحالة الضرورة التى نص عنها في المادة ٦١ من قانون العقوبات ، لانعدام شروطها ، ومنها وجود خطر جسيم حال وهو مالا يتوافر في هذه الحالة ويمكن ان يقاس على ذلك من باب اول ما يجرى بالنقل من اجسام الاحياء لغرض التجميل ولكن النقل للعلاج يجوز اذا انطبقت حالة الضرورة بجميع شروطها . كما ان نقل اعضاء الاموات لا مسئولية فيه . وقد انشئ اخيراً في مصر ما يعرف بينك العيون على غرار ما هو حاصل في البلاد الاخرى ، يتبرع الناس له بعيونهم بعد الوفاة لنقل ما يلزم منها الى عيون الاحياء

اخطار الأطباء

نص قانون العقوبات على عقاب من يقتل آخر أو يصيبه بجروح خطأ في المواد ٢٣٨ و ٢٤٤ ، وسنبحث في هذا الباب ما اذا كان الطبيب الذى رخص له من الدولة ، ودعى من المريض صراحة أو ضمناً ، ولغرض العلاج ، فأخطأ فى علاج المريض ، فمات ، أو أصيب بضرر نتيجة هذا الخطأ ، فهل يسأل عن ذلك طبقاً لنصوص قانون العقوبات . وما هو مدى هذه المسئولية ؟ .

يرى فريق من الأطباء ان الطبيب يجب ان يستمتع بنوع من الاعفاء تام من نتائج أخطائه . وفي اجتماع الجمعية الطبية فى فرنسا لوضع مشروع قانون لمزاولة مهنة الطب اقترح بعض الأطباء ان ينص على عدم جواز رفع الدعوى على الطبيب . وقيل فى تعليق ذلك ان الطبيب لا يصح ان يسأل بالنظر للضمانات التى تقدمها للجمهور الهيئات الطبية . وهو لا يستطيع ان يصدر بازاء المريض الا عن ضميره . ولا يمكن ان نتطلب منه ان يعمل اكثر مما حمل من حيث القوة او المهارة او الذكاء . وقد ذهب انصار هذا الراى الى انه لا يجوز مساءلة الطبيب حتى مدنيا عن أخطائه . وحرصت الجمعية الطبية عند النظر فى اجتماعها المئتمن اليه على ان ينص على ان لا تطبق حتى المواد الخاصة بالتعويض فى القانون المدنى على الأطباء . وقال بعض الشراح انه لا حاجة الى نص كهذا فان هذه المواد هى مواد عامة لاشأن لها بالطبيب . لان العمل الذى يقوم به هو عمل له طبيعة خاصة . تخضع مزاولته لقانون نخاص . ولو ان المشرع اراد النص على مسئولية الأطباء عن أعمال مهنتهم لنص على ذلك فى قانون مزاوله مهنة الطب

ويمكن حصر الاسباب التى يستند اليها دعاة الاعفاء التام
للاطباء من كل مسئولية فيما يلى :

اولا - الدبلومة التى حصل عليها الطبيب • والتى رخص له
من الدولة على اساسها بمزاولة عمله •

ثانيا - حرية المريض فى اختيار طبيبه • فان من واجب المريض
ان يحسن اختيار الطبيب الذى يقوم على علاجه • فاذا اخطأ
فى ذلك ، وترتب على هذا الخطأ ان اصابه ضرر نتيجة ذلك
الخطأ ، فهو قد ارتكب نوعا من الخطأ يجعله مسئولا عما اصابه

ثالثا - ان مهنة الطب لا تصلح ولا تتقدم الا اذا منحه الطبيب
تفويضا مطلقا فى امر المريض • فان الطب علم غير ثابت ، يقوم
التشخيص فيه اكثر ما يقوم على الحدس والاستنتاج • مما
يؤدى الى سهولة حصول الخطا فيه • فيجب ان يترك للطبيب
مطلق الحرية فى مباشرة علاجه بغير خوف لصالح المريض ، والا
ترتب على ذلك تقليل فرصة الشفاء امام المريض وجمود العلم
عموما • واخيرا فان الطب دائم التطور • فما كان يعد علاجا
فيما مضى قد يكون معتبرا الان علاجا خاطئا • كما ان ما كان
يعد علاجا خاطئا قد يصبح بعد حين هو العلاج الصحيح

ويرد على ذلك بان الدولة ليست تمنح الدبلوم من اجل
مصلحة حامله • بل من اجل مصلحة الجمهور فى المقام الاول •
فهى تريد ان تقول ان الذين لم يحصلوا على الدبلومة ليسوا
حائزين على معلومات نخول لهم ممارسة المهنة التى تؤهل لها هذه
الدبلومة • على حين ان الذين حازوها قد حصلوا على قدر
كاف من المعلومات يؤهلهم الى ان يمارسوا تلك المهنة • ولكن
الدبلومة لا يمكن ان تعنى شيئا اكثر من هذا • فهى لا تعنى ان
حاملها معصوم من الخطأ • ثم ان دبلومة الطب لا يمكن ان تعنى
كفاءة الطبيب الا فى وقت معين ، هو الوقت الذى اجتاز الامتحان
فيه ، وبالنسبة لظروف العلمية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت

وأن الطب - شأنه في ذلك شأن سائر العلوم - آخذ في التطور والارتقاء على مر الزمن . فلواننا سلمنا بإعفاء الطبيب من المسؤولية استنادا على الدبلوم الذي يحمله ، لشجعناه بذلك على عدم العناية بتتبع الأبحاث والاكتشافات التي يقوم بها زملاؤه ، ولترتب على ذلك أعظم الأضرار بصحة مرضاه

ومن جهة حرية المريض في اختيار طبيبه فإن القول بأن المريض حر في أن يختار الطبيب الذي يعالجه ليس صحيحا في جميع الحالات . فهناك حالات يفرض فيها الطبيب على المريض فرضا . فقد يحدث أن يصاب المرء بالمرض فجأة فيؤتى له بأقرب طبيب ، فإذا حدث أن أخطأ المريض فعلا في اختيار طبيبه كأن ذهب الى طبيب ، أسنان وفي مرض باطنى ، او الى طبيب يطرى او رجل غير طبيب اطلاقا . فلامجال للريب في أن اللوم في هذه الحالة يقع على المريض . واسكن حتى هذا الخطأ من جانب المريض لا يمكن ان يعفى الطبيب الذي يقوم بالعلاج في هذه الاحوال من المسؤولية عن خطئه هو الآخر . لان العقاب هنا هو حق للهيئة الاجتماعية ولا شأن له بالمجنى عليه .

ومن جهة كون الطب علم ساغير ثابت فلا مجال للريب في أن علم الطب لم يصل بعد حتى في هذا العصر الى ان تكون له صفة الاستقرار المعروفة للعلوم الثابتة . ولكن ذلك لا ينفي ان علماء الطب قد اتفقوا على عدم معين من القواعد الرئيسية سواء فيما يتعلق بالتشخيص او فيما يتعلق بعلاج معظم الامراض . ولا شك ان هناك امراضا لا يصح أن يخطئ في تشخيصها الطبيب كما ان هناك احتياطات تقررت وثبتت منذ نحو قرن وتعتبر الان أساسية . من ذلك التعقيم . فالجراح الذي يهمل اتخاذ اجراءات التعقيم العادية لا مجال للشك في انه يرتكب خطأ اكيدا واهمالا يستحق العقاب

وقد رفض القضاء سواء في فرنسا او في مصر ان يأخذ

بنظرية عدم مساءلة الاطباء عن اخطائهم ، سواء من الناحية المدنية او من الناحية الجنائية

والكن كان من الطبيعى بالنظر اذ طبيعة المهنة الطبية وكونها مهنة جدلية تقوم على التخمين والتجارب وتتضارب فيها الاراء والنظريات وتطور بحيث قد يعد الان خطأ ما كان يعد صحيحا منذ حين - ان تكون مسؤولية الاطباء مقصورة على الاخطاء القابلة للادراك والتقدير ، ومبنية على الاسس والقواعد العلمية الثابتة التى لا خلاف عليها بين الاطباء ، وان يمنع القضاة من النظر فى المسائل النظرية والمناقشات العلمية

غير ان ذلك لا يتغى ان للقضاء سلطة واسعة فى تقدير المسؤولية انصية . والقاضى لا يحكم مفردا فى القضايا الطبية بل يستعين برأى الخبراء عند اللزوم وقد اجاز له القانون ذلك فى الاحوال التى يتطلب الفصل فيها العلم بمسائل فنية لا يستطيع القاضى الالام بها . ولكن الاعتماد يجب ان يكون دائما على تقدير القاضى والمحكمة مطلق السلطة فى تقدير الادلة وفى قبولها او عدم قبولها اكتفاء بما لديها . بل للمحكمة الحق فى رفض طلب تعيين خبير بدون ان يكون فى ذلك اية مخالفة للقانون . طالما انها قد بينت سبب هذا الرفض فى حكمها كما انه من المسلم به انه فى حالة تدب خبير ، فان المحكمة لا تكون مقيدة بتقريره . بل انه ليس لهذا التقرير قيمة قضائية اكبر من شهادة الشهود . فللقاضى اذا شاء ان يأخذ به ولكنه ليس ملزما بذلك ، بل ان له الحق المطلق فى ان ينصرف عن مداول التقرير وان يعول فى الفصل فى وجوه النزاع على تقديره الخاص للوقائع وما يتبينه بمحض نظره واجتهاده وقضى بان الاطباء غير معصومين فى آرائهم من الخطأ . والقاضى لا يلجا اليهم الا اذا كان توسيطهم هو الوسيلة الوحيدة المتعيصة لفهم ما اشكل عليه من الامور الفنية . فهو يطلب رأيهم ريمسند عليه خطأ كان فى ذاته او صوابا ما دام لا وسيلة له فى تعرف

الحقيقة سواء . اما اذا وجد لدى القاضى وسيلة اضمن واثبت
فانه لا يحق للمحكمة ان تهمل التحقيق اكتفاء بتقرير الطبيب .
وهو مظنة الخطأ فى ذاته

وقضى فى مصر بأنه يجب ان لا يؤخذ برأى الخبراء من الاطباء
فى قضايا الاطباء على علاته ، لانهم يعطفون على الطبيب بحكم انه من
ابناء مهنتهم .

وقد هالت الاطباء هذه الساعطة المطلقة للقضاء فى قبول تقارير
الخبراء أو عدم قبولها . وفى الحرية فى الاخذ أو عدم الاخذ
بمدلول التقارير التى يقدمونها . فطالبوا بأن يحكم فى القضايا
الطبية مجالس من الاطباء . وكتب الدكتور ديبوى ان القاضى
العادى هو قاض سئ فى الشئون الطبية . فان الطبيب رجل ليس
كغيره من الرجال . بل هو رجل ذو طبيعة خاصة . ويجب للفصل
فى القضايا الطبية ان تتوافر لدى الانسان الروح الطبية . وهذه
الروح لا يمكن الحصول عليها الا بواسطة الدراسة الكاملة للطب .
وبواسطة مزاولة المهنة الطبية . اما القضاة فانهم يسيرون فى
اعمالهم على اساس القياس والمقارنة ومراجعة الوقائع
والنصوص والاحكام . وما من حكم للقضاء فى شأن من الشئون
الطبية لم يضدم الاطباء فى مجموعه او فى بعض تفاصيله .
وقد اخذت بعض البلاد بنظام المجالس الطبية الدائمة . تعرض
عليها القضايا المتعلقة بمسئولية الاطباء ويكون رايها فيها الزاميا
وقد ردد مثل ذلك فى مصر بعض الاطباء فى معرض التعليق
على حكم لمحكمة الاسكندرية . قررانه يجب معاقبة الطبيب على اقل
خطأ واستعمال منتهى الشدة مع الاخصائيين على الخطأ مهما
كان يسيرا ، ويجب الا يؤخذ راي الخبراء لانهم يعطفون على
الطبيب بحكم انه من ابناء مهنتهم فقال انه لا يمكن لاي قاض مهما
يكن حصيما ان يعرف ما فى داخل الجسم ، او ما يمكن ان يقوم
امام الطبيب فى عمله من عقبات ومضاعفات . واقترح ان يترك

الحكم في القضايا الطبية لهيئة من نقيب الاطباء او من يقوم مقامه ، وأشهر طبيب فى الفرع الذى أخطأ فيه الطبيب ، وقاض لتطبيق القانون . كما طلب لانتشر هذه الاحكام الا فى المجالات الطبية والقضائية ، لان مجرد ظهور اسم طبيب فى قضية من القضايا يكفى لتشويه سمعته ولوالى حين

على انه على الرغم مما يجده الاطباء لهذه الاقتراحات من وجهة . فاننا لا نستطيع ان نفهم لماذا يتميز بذلك الطبيب دون غيره من اصحاب المهن . فانه لا توجد مهنة لا تنطبق عليها هذه الملاحظات التى يوردها الاطباء عن المهنة الطبية . مما يقتضى انشاء محاكم خاصة لكل طائفة من ارباب المهن ، وفى ذلك ما فيه من تضحية للصالح العام فى سبيل تحقيق المصالح الفردية للطوائف وفى جميع القضايا من جميع الانواع ، فان القضاة يبنون احكامهم على القياس والمقارنة ومراجعة الوقائع والنصوص القانونية والاحكام . واولا ذلك لفقدت العدالة وفقد النظام القضائى روح الاتساق . ثم ان من شأن هذا الراى ان يؤدى الى ايقاع الظلم بالاطباء انفسهم . لانه يخشى ان يكون الاطباء القائمون بأمر القضاء ، ممن يدينون بمذاهب معينة ، فيدفعهم حماسهم لهذه المذاهب الى اذانة مخالفيهم فى الراى . ويبدو أثر ذلك بصفة خاصة فيما اذا ترك للاطباء ان يفصلوا فى القضايا الخاصة بالمهن القريبة من الطب كالتحليل النفسى . والواقع انه لا محل مطلقا للقول باخراج الاطباء من نظام

اعلان

تقبل مصلحة الوقود عطاءات لفأبة ظهر يوم ١٩٥٢/٨/٢٩ عن نقل المواد البترولية من معمل تكرير البترول الاميرى بالسويس الى جميع مختلف المصالح الحكومية بانحاء القطر المصرى خلال العام المالى ١٩٥٢/٥٣ ويمكن الحصول على نسخة من شروط المناقصة من مخازن المصلحة بالدور التاسع بالبنى الجمع بميدان الحرية نظير دفع مبلغ ٥٠٠ خمسمائة ملية وتقديم الطلبات على عرض حال دفعة فة خمسين ملية بخلاف البريد ٥٠ خمسون ملية .

القضاء العادى • ولو انه يجب النظر بعين الاعتبار الى سهولة حصول الخطأ فى عالم الطب • بسبب عدم التحديد الذى يسود علم الطب ، واغموض الذى يوجد فى الحالات الخاصة التى يدعى الطبيب فيها فجأة ليبدى رأيه • ولكن مع هذا الحفظ ، فان القانون العادى يجب ان يكون هو القاعدة فى المسائل الطبية ، كما هو الحال فى غير ذلك من المسائل التى تتعلق بنظام الحياة الانسانية وقد دلت التجربة على ان نظام المجالس الطبية الدائمة للفصل فى مسئولية الاطباء لم يحقق الاغراض التى كان ينشدها منه الاطباء •

وتبدأ العلاقة بين الطبيب والمريض عادة بأن يذهب المريض الى الطبيب أو يدعوهُ الى زيارته، والفقه والقضاء على ان الطبيب الذى يرفض علاج المريض بغير مبرر بحيث يترتب على ذلك اضرار به يسأل عن هذا الضرر

ولكن الطبيب لا يسأل عن خطئه فى التشخيص الا حيث يكون هذا الخطأ ظاهراً وذلك بسبب الطبيعة التخمينية لمهنة الطب • وقد ذكر الدكتور برجمان انه اخطأ فى تشخيص ٧٠ ٪ من الحالات التى هالجها ولم يكشف خطأه الا بعد وفاة مرضاه وتشریح جثثهم والطبيب حر فى اتباع الطريقة التى يراها فى العلاج طالما انها معتبرة من الطرق المسلم بها علمياً • وقد تواترت الاحكام على مسئولية الطبيب الذى يرتكب خطأ ضاراً فى وصف الدواء أو العلاج نتيجة الاهمال أو نقص فى معارفه العلمية • كما يسأل طبيب الاشعة عن كل ضرر يترتب على تلف فى الجهاز أو خطأ فى طريقة استعماله

ويسأل طبيب التخدير عن كل خطأ يقع منه فى اجرائه • كما يسأل الجراح عن التسرع فى اجراء العملية بغير مقتضى أو عن اهمال فحص المريض قبل اجرائها للتأكد من احتمالها لها • كما يسأل عن اهمال حقن المريض للوقاية من مرض التيتانوس فى الاحوال التى تقتضى ذلك ويسأل عن كل اهمال فى تنظيف الجرح أو ترك بقايا من القماش أو غيره فيه اذا ادى ذلك الى الاضرار بالمريض • كذلك اذا

ترك شيئاً في جوف المريض • وقضت محكمة السين بمسئولية جراح ترك في جوف طفل في أثناء عملية جراحية ضمادة خرجت من الشرج بعد حمى والام لاتطاق • وقد تبين ان عدد الضمادات التي استعملت في العملية لم يتجاوز الثلاث ، فهي ليست مما يجوز الخطأ في عده • وان الطبيب لم يتخذ اقل احتياطات لتفادي حصول نسيانها في جوف المريض ، كان يربطها بخيوط ويشبكها بملقط كما يفعل الجراحون عادة • ولم يثبت ان ترك الضمادة في جوف المريض • قد دعت اليه ظروف قاهرة ، كان يحتاج الى بحث طويل يعرض المريض للموت • ثم ان الطبيب اخفى عن الوالدين حقيقة ما حدث • فلما ارتفعت درجة حرارة الطفل بسبب الضمادة التي تركها في جوفه ، اوعمهم ان حالته تحتاج الى عملية جراحية أخرى • واجرى العملية ، لا لان حالة الغلام تقتضيها ، بل لمجرد البحث عن الضمادة • ومع ذلك فانه لم يجدها حتى خرجت من نفسها من طريق الشرج • وكانت هي السبب فيما اصاب الغلام من ضرر ، حيث انخفضت درجة حرارته حال خروجها وزالت آلامه وفي حكم المحكمة الجيزة في عملية استخراج حصوة بالمثانة قررت المحكمة ان الطبيب المتهم قد ارتكب خطأ واهمالاً كان لهما الاثر المباشر في الالتهاب البريتوني الذي نشأت عنه الوفاة • انه لم يصنع درنفة داخلية • ولا وضع قسطرة لتحل محل الدرنفة المذكورة وليراقب بها البول • ولم يبق المريضة في عيادته وتحت ملاحظته المستمرة او يتردد عليها يومياً لمراقبة تطورات البول ، وقد تبين من اقوال الخبراء انه لا يسمع في حالة كهذه بانتقال المريضة قبل سبعة ايام • ولا يخليه من هذه المسئولية ان المريضة فقيرة • لان الطبيب كان يجب عليه ان يبحث هذه الوجهة قبل اجراء العملية لا بعدها • فاما ان يقبل تحت مسئوليته • ويؤدى واجبه كاملاً فيها بما يعرض عليه واما أن يرفض ذلك فيتحمل اهل المريض المسئولية ، ويرسلوه الى مستشفى ، او يتركوه يموت ميتة أخرى لا مسئولية عليه فيها • ويعتبر التواليد من فروع الطب التي ادت الى عدد جم من القضايا

وقد علل ذلك بمفاجأة المصاب والمناظر المريعة لحالات الولادة وطبيعة عملياتها . وقد حكم في مصر في قضية طبيب نسب اليه انه لم يتخذ الاجراءات التي يوجبها الفن في قضية توليد انتهت بوفاة ابنة . واستندت المحكمة في ادانة الطبيب الى انه ارتكب عدة غلطات كانت سببا في حصول نزف تسببت عنده ابنة . وهي :

اولا - عدم اتخاذه اى حيلة لمنع الخطر في بادىء الامر مع ما شاهده من حالة المتوفاه قبل الولادة بشهر ثم بعشرة ايام من وضع الجنين في البطن وضيق الحوض . وكان يجب عليه ان يتوقع تعسر الولادة . وان يفهم آل المتوفاه حقيقة الامر ويشير عليهم بضرورة اجراء الولادة بالمستشفى او عمل ترتيب اخر اذا راي انهم صمموا على ان تكون الولادة بالمنزل . لا ان يذهب وحده طمعا في الاجر الذي اتفق عليه . وبدون ان يتخذ اى حيلة حتى انه اهمل في اخذ العدد الكافية التي يمكن ان يحتاج اليها في مثل هذه الحالة غير الاعتيادية

ثانيا - انه عندما باشر الولادة فعلا ووجد ان الحالة صعبة كما تقدم ، لم يبادر بارسال ابنة الى المستشفى ، او يطلب طبيبا اخر لمعاونته في الوقت المناسب . فبل ان يستفحل الخطر . مع ان آل المتوفاه عرضوا عليه ذلك فرفض . ولم يطلب استدعاء طبيب الا بعد ان ساءت الحالة وحصل نزف شديد واغمى على المتوفاه .

ثالثا - الاستمرار في جذب الجنين مدة من الزمن ، واستعمال العنف في الجذب . مع ما بين من كبر حجم راس الجنين . ومن عام المتهم بوجود ضيق في الحوض خصوصا بعد ان جرب ان طريقة انجذب لم تفده في انزال الراس لوجود عائق ميكانيكى يمنع من مرور الراس من الحوض ، فلم يكن هناك معنى لاستمرار الجذب مع وجود العائق . ومع علم المتهم ان كل دقيقة تمر تؤثر على الوالدة وتقربها من الخطر شيئا فشيئا . ومع ان المـسـرح ان يستعمل الطبيب طريقة الجذب لحد محدود يقدره الفنيون بمدة لا



الولادة

الظاهرة الطبيعية التي كانت سببا في عدد كبير من القضايا

نصح ان تزيد علم خمس دقائق . ويقولون انه بعد ذلك من المؤكد ان الجنين يموت . وفي هذه الاحوال تكون السرعة جد واجبة ويجب على كل حال ان يكون الجذب فنيا بحيث يجذب الجنين في اتجاه معين ، مع اتخاذ الحيلة لجعل الرأس تدخل في الحوض بأقصر أقطارها . فاذا ما اتخذ الطبيب هذه الاجراءات مدة ، ومع علمه بأن الحوض ضيق . والرأس كبير ، فكان يجب عليه ان يوقف هذه الاجراءات ويتخذ غيرها ، وهي ثقب الرأس بشاقب الرأس ليصغر حجمها ويسهل نزولها .

رابعا - طالب المتهم معاونه آل المتوفاة له في جذب الجنين . مع ان الجذب يجب ان يكون فنيا . وما كان يصح له ان يستعين

إعلان مناقصة

تقبل العطاءات بمكتب تفتيش مشروعات رى قسم التسيير
بالقازيق لغاية الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٥٣/٩/٣ عن
عملية امتداد ترعة المكباتى وتقسيم جنابية ميت عاصم اليمنى .
وتطلب المواصفات من مكتب التفتيش المذكور على ورقة ثمعة
فئة ٥٠ مليما (خمسون مليما) نظير توريد مبلغ ٧٥٠ مليما باليد
أو ٩٠٠ مليم بالبريد . ويمكن الاطلاع على الرسومات بمكتب
التفتيش المذكور - وسوف لا يلتفت للعطاء غير المصحوب
بتأمين مؤقت كامل قدره ٢ ٪ من قيمة العطاء ٥١١٥

إعلان

تقبل العطاءات بمكتب السيد مدير ادارة الميزانية واللازم
وزارة الداخلية لغاية ظهر يوم ٤ اغسطس سنة ١٩٥٣ عن توريد
الملبوسات واللازم المطلوبة للبوليس والخفر لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤
وتطلب الشروط من ادارة اسلحة ومهمات البوليس نظير مبلغ ٢٠٠
مليم للنسخة الواحدة يضاف اليه ٣٠ مليما اجرة البريد وتقدم
الطلبات على ودقة ثمعة من فئة الخمسين مليما لا غير
٥١٢٩

إعلان

يتشرف المدير العام لمصلحة الاملاك الاميرية باحاطة الجمهور
ان المصلحة ستعرض للبيع بالتقسيط وبالمزاد العلنى بجلسة
١٩٥٣/٩/٦ اراضى اميرية كائنة بيندر طنطا يبلغ مسطحها ١٨٥٤
مترا تقريبا - وهو مكون من عدد ٧ قطع بضمن اسانى قدره ٥٦٠٩
جنيهات وستعقد الجلسة من الساعة ١٠ صباحا لغاية الساعة
١٢ افرنكى ظهرا بديوان مديرية الغربية بطنطا .
وتطلب البيانات من ديوان المصلحة ١٥ شارع منصور بجوار
وزارة المالية بالقاهرة او من ديوان المديرية

جرائم المحصنة

نصت القوانين الخاصة بمزاولة المهن الطبية وقانون العقوبات فيما يتعلق بالاطباء على طائفة من الجرائم التي يمكن ان تقع منهم في مزاولة مهنتهم او بمناسبةها فنصت قوانين مزاولة المهن الطبية فيما نصت عليه ، على جرائم المزاولة غير المشروعة لمهنة الطب وانتحال الالقاب العلمية • وبيع الادوية بواسطة الاطباء • وتكلم قانون العقوبات على جرائم تتعلق بالاطباء وحدهم او مع غيرهم ، وهي جرائم تدوير الشهادات الطبية وافشاء سر المهنة • وذلك فضلا عن الاحوال الاخرى التي تجر الى مساءلة الاطباء جنائيا شأنهم في ذلك شأن سائر الناس ولكن بمناسبة مزاولة مهنة الطب • ولا يتسرع المقام للكلام تفصيلا عن كل هذه الجرائم • ولذلك فاننا سنتكلم على اهمها فيما يلي :

انتحال الالقاب الطبية

اعتبر المشرع انتحال الالقاب الطبية جريمة مستقلة قائمة بذاتها • وان نص على عقابها بنفس عقوبة المزاولة غير المشروعة للمهنة • وقد نصت عليها المادة الحادية عشرة من قانون الطب فقالت « كل من انتحل لنفسه لقب طبيب او غير من الالقاب التي تطلق على الاشخاص المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب يعاقب بالعقوبة المقررة لمزاولة المهنة بغير ترخيص وهي



الحبس الى سنتين والغرامة الى مائتى جنيه او احدى هاتين العقوبتين »

وبلاحظ ان النص يتكلم على انتحال لقب الطبيب ، ولكنه لم يتكلم عن انتحال لقب دكتور . وقد يقال ان هذا اللقب ينطوى تحت الاقصاب الاخرى « التى تطلق على الاشخاص المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب » كما جاء فى المادة . ولكن ذلك لا يكون الا اذا اقترنت كلمة دكتور بما يفيد انه دكتور فى الطب . لان لقب « دكتور » هو درجة علمية تعطى فى فروع مختلفة من الدراسات . فهناك درجة الدكتوراه فى الاداب وفى الفلسفة وفى القانون والعلوم وغيرها . ولذلك فانه لا عقاب على من يحمل لقب دكتور مع بيان فرع الدراسة التى تخصص فيها . كأن يقول انه دكتور فى القانون او فى الاداب

وقد اوحظ ان لقب دكتور بدعيه الكثيرون بغير حق . فالصيدلى يسمى نفسه دكتورا كذلك طالب الطب ، بل ان المنوم المغناطيسى يحصل على درجة دكتور بعد دراسة قصيرة بالمراسلة لا تحتاج الى اية مؤهلات فيكتب عن نفسه انه دكتور فى انتنويم المغناطيسى ، وحتى الطبيب اذا ثبنا الدقة لا حقاه فى ان يسمى نفسه دكتورا ، لان هذا اللقب يجب ان يقتصر على من يحصل على درجة الدكتوراه بعد دراسة معينة تالية للحصول على درجة البكالوريوس . وكان يجب على المشرع ان يتخذ اجراء فى هذا الصدد .

وقد نص القانون الجديد لمزاولة مهنة طب الاسنان على العقاب على انتحال لقب طبيب أسنان . ونص قانون الطب البيطرى على ذات النص الذى جاء به قانون الطب



البشرى بالنسبة لانتحال لقب طبيب يبرى . كما نص قانون
التوليد على عقاب المولدة التى تنتحل لقباً فنيا ليس من حقها
أما باقى المهن فلم يرد فى مشروعات اللوائح التى أعدت بشأنها نص
على العقاب على انتحال الألقاب الخاصة بها . فهل يظل انتحال
القب هذه المهن مع صدور هذه اللوائح كما هى بمنجاة من
العقاب ؟ قضى فى مصر بأن انتحال مثل هذه الألقاب أو
الدرجات أو الصفات هو فى ذاته مزاولة غير مشروعة للمهنة يعاقب
عليه بمقتضى القوانين التى تحصر هذه المهن فى المرخص لهم بها .

بيع الادوية

الأصل ان الطبيب ممنوع من بيع الادوية . لان قوانين الصيدلة
تحرم مزاولتها على غير الحائزين على درجة البكالوريوس فيها .
والترخيص لهم بمزاولتها . كما نص على عدم جواز الجمع بين
مهنتى الطب البشرى والصيدلى . ولكن القانون راعى أن هناك
حالات قد تكون الصيدلية فيها بعيدة عن مقر الطبيب . فلا يستطيع
المريض أن يحصل على الدواء اللازم . ولذلك نص فى المادة { }
من قانون الصيدلة على أنه يجوز للطبيب البشرى أن يصرف ادوية
لمرضاه وحدهم أو يجهزها لأصرفها اليهم . بعد الحصول
على ترخيص خاص بذلك من وزارة الصحة . ولا يعطى هذا
الترخيص الا اذا ثبت أن المسافة الكائنة بين عيادته وأقرب صيدلية
أهلية ، أو مستشفى به عيادة خارجية بها صيدلية موجودة
بالجهة ، لا تقل عن خمسة كيلو مترات ، وأن المحل لائق صحياً
ويلغى هذا الترخيص عند فتح صيدلية بالجهة التى توجد بها
العيادة .

وفى غير هذه الحالة فإن الطبيب الذى يبيع دواء لمرضه يعاقب
بعقوبة المخالفة وهى حبس أسبوع وغرامة مائة قرش أو
أحدى هاتين العقوبتين .

تزوير الشهادات الطبية

هاقب المشرع المصرى على جرائم التزوير بالمواد : ٢١١ الى ٢١٥ بعقوبات تتراوح بين الحبس مع الشغل والاشغال الشاقة تبعاً لما اذا كانت قد وقعت في محرر عرقى أو رسمى . ثم رأى ان يستثنى طائفة من جرائم التزوير في المحررات . وجعل لها احكاماً خاصة . وتناول هذه الجرائم في المواد من ٢١٦ الى ٢٢٢ ، وتشمل هذه الجرائم فيما تشمله تزوير الشهادات الطبية ، وقد نص في المادة ١٢٤ على ان احكام المواد من ٢١١ الى ٢١٥ لا تسرى على هذه الجرائم ولا على احوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة

وقد نصت المادة ٢٢٢ على ان كل طبيب أو جراح شهد زوراً بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى . اما اذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة .

ونصت المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات انها تشمل نفس الصورة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ مع فارق واحد هو انه يقصد بالشهادة هنا ان تقدم الى المحاكم ، وفيما عدا هذا الفارق فان اركان الجريمتين واحدة . وعلى ذلك فان المادة ٢٢٣ تنطبق على الطبيب أو الجراح الذى يزور شهادة مرضية لتقديمها لمحكمة من المحاكم بقصد تعزيز طلب التأجيل . أو للاستناد اليها في دعوى تعويض عن الاصابات المطالب بالتعويض عنها ، أو لتقديمها في قضية جنائية مرفوعة على من اتهم باحداث هذه الاصابات . كذلك اذا زور الطبيب شهادة مرضية وارسلها الى المحكمة بقصد اعفائه من اداء الشهادة . ولو ان هذه الحالة الاخيرة يمكن ان تدخل ايضا في حكم المادة ٢٢٢ لان اداء الشهادة خدمة عامة .

وتنص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات على انه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بعرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى امام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ احد الزوجين السن المحددة قانونا لضط عقد الزواج اقوالا يعلم انها غير صحيحة او حرر او قدم لها اوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على اساس هذه الاقوال او الاوراق

ونصت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية على انه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل طبيب اثبت عمدا في شهادته ما يخاف الواقع في شأن الحالة العقلية لشخص ما يقصد حجزه او الافراج عنه

افشاء السر

كانت المحافظة على سر المهنة واجبا مفروضا على الاطباء بشكل ما في كل العصور ، ففي الهند نص على هذا الواجب الكتابان القديمان الرجفيدا والاجرفيدا او علم الحياة . وفي مصر القديمة كانت المحافظة على السر عبء الكهنة للحصول على ذلك النفوذ المجيب الذي رفعهم الى درجة الالهية . وقد راينا كيف نص على المحافظة على السر قسم ابقراط في عهد الاغريق . ونص عليه كذلك المسلمون . وقد سادت فكرة السر الطبي طول انصر الوسيط . فكان يطلب من خريجى جامعة مونبلييه ان يقسموا عليه . وحرصت هذه الجامعة على اشتراط طبع قسم ابقراط في صدر الرسالة التى يقدمها الطالب للحصول على درجة الدكتوراه . ولخصت كلية الطب في باريس قسم ابقراط بما



هية أن الطبيب يجب عليه أن يحفظ السر الذي تنظره عيناه
أو تسمعه أذناه ، أو حتى يستخلصه ذكائه . وذهبت
التقاليد القديمة الى حد إعفاء الأطباء من عدم التقدم لشهادة
إمام المحكمة . إلا أن يتعلق الأمر باعتداء أو جريمة ضد سلامة
الدولة . وكانت البرلمانات القديمة تقضى بالعقوبة على الأطباء الذين
يذيعون أسرار عملهم . من ذلك أن برلمان باريس أصدر في سنة
١٥٩٣ حكما بالفسامة والحبس على صيدلي أفشى سرا من أسرار
أحد عملائه كان مصابا بمرض الزهري . ومن ذلك أيضا أنه
حكم على الطبيب أفبايه في سنة ١٧٤٧ بغرامة ١٠ جنيهات
والنوع من مزاولة المهنة لمدة ٦ سنوات لأنه طالب باتعابه بإعلان
على يد محضر ، أشار فيه الى أن عميله وهو كاهن كان مصابا
بالاستقربوط . وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا من برلمان
روان .

وعندما صدر أول نص تشريعي حول سر المهنة بالمادة ٣٧٨ في
سنة ١٨١٠ فاعتبر إفشاء السر جنحة ، لم يكن هذا النص إلا
تقريراً لما كانت قررته الآداب الطبية وأراء الشراح وأحكام
المحاكم ، وسدا للنقص الذي كان موجودا حتى ذلك الوقت في
التشريع . وقد اقتغت الشرائع الأخرى الشارع الفرنسي في
النص على المحافظة على سر المهنة واقتبس المشرع المصري المادة
٣١٠ من المادة ٣٧٨ الفرنسية . وقد جاء في هذا النص أن « كل
من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل وغيرهم
مودعا لديه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أو أوتمن عليه
أو إفشاء في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز
خمسين جنيها مصريا



وهناك - احوال يعفى فيها الطبيب من الالتزام بكتمان السر ويمكن تعداد هذه الاحوال فيما يفتى :

اولا - الاستثناءات التى نص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢١ بصدد الاحوال التى يلزم فيها الاطباء بالابلاغ قانونا . ويقصد بذلك الحوادث التى نص فى اللوائح الادبية على وجوب التبليغ عنها ومعاينة من يهمل القيام بهذا الواجب . وهى حوادث الميلاد والوفاة والامراض المعدية .

ثانيا - الاستثناءات التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١ حيث تشير الى المواد ٢٠٦ - ٢٠٨ من قانون المرافعات وتشمل احوال التبليغ عن الجرائم المزمع ارتكابها ، والترخيص من صاحب السر بالافشاء

ثالثا - ما نص عليه فى المادة ٢٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الامتناع عن الشهادة امام المحاكم وابما - حالة الضرورة المنصوص عنها فى المادة ٦١ من قانون العقوبات فيما يتعلق بجريمة افشاء الاسرار وفى جميع هذه الاحوال تفاصيل قانونية دقيقة وطويلة لا يتسع لها المجال فى مثل هذا الكتاب . فليرجع اليها من يشاء **له وسالتنا « المسئولية الطبية فى قانون العقوبات »**

جرائم الجنس

تتشارك جريمة الاغتصاب وهتك العرائس فى انه يجب للعقاب عليهما ركن انعدام الرضا من جانب المجنى عليه ، وركن القصد الجنائى من جانب الجانى . والركن الاول لا يقتصر على استعمال القوة المادية . بل يمكن ان يفيع بالقسوة الادبية والمباغلة والحيلة . فالمباغلة تعمد الرضا الصحيح . فالطبيب الذى يواقع انثى على غفلة منها ثناء الكشف عليها يعد غاصبا لما ان الرضا يعد منعدما اذا جرى الفعل والمرأة فاقدة رشدها بسبب تنويم مغناطيسى . ويعتبر ركن القصد الجنائى متوافرا اذا

أقدم الجاني على الفعل وهو عالم انه يأتي امرا منكرا بغير اية عبرة بالبواعث .

وتطبيقا على هذه القواعد فقد قضى بانه يعد مرتكبا لجريمة هتك العرض المستغل بالسحر الذي يوهم النساء بقدرته على «عاجتهن» من المرض باستخدام الجن بتحريض عبارات على افخاذهن . وقد طعن المتهم في الحكم على اعتبار ان جنابة هتك العرض غير متوافرة الاركان لان القصد الجنائي فيها منعدم اذ الطاعن لم يكن يقصد برفع ملابس المجنى عليهن الا الكتابة على افخاذهن . والطريقة التي يلجأ اليها ما هي الا ضرب من ضروب الاحتيال التي يلجأ اليها لتأييد المزاعم الكاذبة . فلا يصح اعتبارها جريمة اخرى خصوصا وقد قام المجنى عليهن برفع ملابسهن وهن مختارات عالقات أن الطاعن لم يكن له قصد آخر سوى مجرد الكتابة . ولكن محكمة النقض رأت ان القصد الجنائي بالنسبة لهذه التهمة متوافر من تعمد المتهم ملامسة اعضائهن . وهي في مواضع تعد عورة بالنسبة للمرأة . واختياره هذه المواضع باللات لا يمكن القول معه بحسن نيته او انعدام غرضه السيئ . واذا كانت المجنى عليهن قد سمحن له بالكتابة على هذه الاعضاء . فان هذا الرضا مشوب . لان الرضا في جريمة هتك العرض هو رضا المجنى عليهن بأن يرتكب المتهم فعلته بقصد هتك العرض . ورضا المجنى عليهن على هذه الصورة في الدعوى منعدم

وقضت محكمة النقض في قضية رجل من رجال الدين من المشتغلين بالعلاج الروحي بأن الاكراه المطلوب توافره في جريمة هتك العرض يمكن ان يقع باطلاق البخور في غرفة مغلقة بدرجته لخدیر اصحاب المجنى عليها . وكان المتهم قد اداتته محكمة الجنایات مستندة الى ما قرره شهود الحادث من فقد المجنى عليها لمقاومتها بسبب البخور وما قرره الطبيب الشرعي من

احتمال تأثر المجنى عليها مما علمته واعتقدته من مركز الطاعن الذي جمع بين الرجل الدينى والرجل الروحاني والطبيب والانسان ، فقدت قوة مقاومتها لرغائبه واعماله ، واستخلصت من كل ما تقدم ان هتك العرض الذي وقع من الطاعن كان بغير رضا المجنى عليها . وقد طعن المتهم في الحكم بطريق النقض ولكن المحكمة قضت برفض الطعن وقضت محكمة النقض ايضا بأنه يكفي لتكوين ركن الاكراه في جريمة هتك العرض ان يوهم المتهم المجنى عليها بأنه طبيب . فتسمح له بأن ينفحص عورات جسمها وموضع العفة منها على هذا الاساس . وقد طعن المتهم في الحكم بطريق النقض على اعتبار ان القصد الجنائي غير متوافر . ولكن محكمة النقض قضت برفض الطعن . وقالت ان الطاعن كشف على صدر المجنى عليها بالسماعة . ومس صدرها وفي هذا ما يكفي لبيان ان الطاعن تعمّد كشف سرّات المجنى عليها وملامسة مواضع من جسمها هي من عورات النساء . وهو يعلم ان عمله مخل بالحياء العرضي ، وان المجنى عليها قد انخدعت بأفعال الطاعن ومظهره . واعتقدت بصحة ادعائه من حفلة السماعة التي يستعملها الاطباء . ولم تسلم له في الكشف من جسمها الا تحت تأثير الايهام والخداع واقتناعها بأنه طبيب . وكل ذلك ينفي وجود الرضاء من جانبها وقد جرى البحث فيما اذا كان يجب تشديده العقوبة على الطبيب الذي يرتكب في حق عميلته جريمة من جرائم العرض ، على اعتبار ان الطبيب بحكم المركز الذي يشغله نتيجة الثقة التي يضعها فيه عملاؤه ، يجب أن يكون على شيء من التحفظ والاحتياط ، يجعل وقوع مثل هذه الجريمة امرا ثقيلا التبعة بسبب السهولة او الظرفا التي تقدمها اليه مهته . وقد اخذ



القانون بذلك في حالة ما اذا ارتكب الجريمة شخص من اصول المجنى عليها . او من المتولين تربيتها او ملاحظتها . او ممن لهم سلطة عليها . وقد رأى كارل ستوس ضرورة توقيع عقاب اشد على الطبيب الذي يسيء استغلال الثقة التي يضعها فيه احد عملائه ارضاء لشهوته . ومن القضايا التي تذكر في معرض التدايل على وجهة هذا الراى قضية اقامتها في سنة ١٨٥٨ فتاة في الثامنة عشرة من عمرها على طبيب يشتغل بالمغناطيسية وادعت فيها انها حملت منه سفاحا . قد انتدب البوليس طبيين لتحقيق حالة الحمل المدعاة وتاريخه وما اذا كان يمكن ان تكون المجنى عليها وقعت بغير رضاها اى تحت تأثير التنويم المغناطيسى . وقد اجاب الخيران على هذه الاسئلة بالايجاب وحكم في سنة ١٨٧٨ على طبيب اسنان بالحبس خمس سنوات لاغتصابه فتاة في أثناء العلاج

على ان هناك ناحية اخرى من البحث لا يصح اغفالها . ذلك ان هذه السهولة في ارتكاب الجرائم الاخلاقية التي يتعرض لها الاطباء بمقتضى مهنتهم . قد تغرى بعض العمليات . بقصد ابتزاز الاموال او تحت تأثير اغراض خاصة ، بأن يدعين على الطبيب زورا وبهتانا انه قد اعتدى عليهم . ومما يذكر على سبيل المثال قضية انتدب فيها الدكتور تارديو لتقديم تقرير عن حالة فتاة ادعت ان طبيبا اغتصبها وهو يعالجها بالكهرباء والتنويم المغناطيسى . وقد قررت انها كانت تشعر بالفعل طول المدة ، وتحس بمنتهى الالم . ولكنها لم تكن تستطيع حراكا ولا استغاثة ولا مقاومة . وقد وصل الخبر في تقريره الى ان ادعاءات المجنى عليها مخالفة تماما للحقائق العلمية الثابتة . وان الكهرباء بأى طريقة طبقت على هذه الفتاة في سنها وفي بيئتها وفي الظروف التي تدعى



حصول الفعل فيها ، لم يكن يمكن بأى حال من الاحوال ان تحدث التأثيرات التى تقول انها شعرت بها ، ولا ان تشل حركتها تماما ، ولا تمنعها من الصراخ . وان المزج بين الكهرباء وبين التمريرات المغناطيسية المدعسة لا يمكن ان يضيف شيئا الى هذه التأثيرات . ولا يمكن ان يؤدى الى حدوث شيء على غير ارادتها

تشریح الموتى

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٦٠ من قانون العقوبات على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها مصريا . . كل من انتهك حرمة المقابر او الجبانات او دنسها » . وقد حكم فى مصر بأن هذا النص ينطبق على انتهاك حرمة الجثة بين الوفاة والدفن

وجرى البحث فى صدد تطبيق هذه المادة فيما اذا كان يجوز للطبيب ان يشق عن بطن الام المتوفاة ليخرج جنينها . وقد كان ذلك موضع خلاف بين علماء الشريعة الاسلامية . وفى النمسا نص القانون على وجوب فتح بطن المرأة التى تموت حبلى . وقدم فى فينا طبيب للمحاكمة لانه رفض ان يجرى هذه العملية على امرأة توفيت بالكوليرا . ولم يقض بالبراءة الا على اساس انه فى حالة الوفاة بالكوليرا فان وفاة الحامل تؤدى حتما الى وفاة الجنين ولا نص فى فرنسا او فى مصر . وقد رأى بعض الشراح وجوب وضع لائحة لتنظيم ذلك . ويرى مانش ان الطبيب يملك ان يشق عن الجنين فى هذه الحالة حتى بغير اذن الزوج او العائلة او حتى ضد رغبتهم دون ان يتعرض لاي عقاب . لان انقاذ النفس الحية يجب ان يقدم على كل اعتبار اخر . وروى برووارديل حادث طالب طب اجرى هذه العملية على امرأة اعتقد انها حبلى وكانت قد توفيت بسبب التهاب درنى فى البريتون ولم يترتب على ذلك الحادث شيء . قضى فى فرنسا فى قضية قسيس فتح بطن امرأة حبلى من اجل ان يعمد طفلها بالبراءة من جريمة انتهاك حرمة

الموتى • وإن كان يمكن أن يكون هناك محل للعقاب لو أنه قدم للمحاكمة باعترافه مرتكباً لجريمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص وظاهر من ذلك أنه لو أن الذى أجرى هذا العمل طبيب نسب طبى لما تعرض للعقاب • لأنه يكون عند ذلك مزاولاً للمهنة فى حدود الرخصة الممنوحة له من القانون •

وقدمت فى سنة ١٨٨٢ قابلة للمحاكمة بناء على طلب الزوج لأنها أجرت العملية القيصرية وهى تعتقد أن الأم مينة ، على حين أنها كانت واقعة تحت تأثير التشنج العصبى الذى يصيب المرأة قبل أو فى أثناء أو بعد الولادة • وامكن انقاذ الطفل واكن الأم توفيت بعد يومين من العملية على الرغم من تدخل الطبيب • وقد ادانت محكمة الجنح القابلة فى جريمة القتل الخطأ • ولكن محكمة الاستئناف قضت ببراءتها استناداً الى أنها لم تقدم على اجراء العملية الا تحت تأثير الاعتقاد بأن المجنى عليها توفيت وانها قد عملت كل ما فى وسعها للتحقق من وفاتها بحسب نبضها وسماع قلبها وتعريض قدمها للحرارة الشديدة دون أن تبدو عليها اية علامة من علامات الحياة • ولكن قضى على طبيب بالحبس ستة ايام وغرامة لأنه أجرى عملية جراحية على طفل بعد وفاته بثمانية ايام • كما حكم على طبيب آخر بنفس العقاب لأنه فتح بطن امرأة حبلى بعد احدى عشرة ساعة من وفاتها لنير داغ

وقد اجاز نص القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن المواليد والوفيات اجراء التشريح على الموتى لاسباب جنائية • كما اجاز لمفتش صحة المحافظة او المديرية ان يأذن بعدم دفن الجثة بتسم على طلب احدى الجهات الصحية او الجامعية لعاجتها الى الاحتفاظ بها لديها لافراض علمية ، وذلك بعد موافقة جميع ذوى الشأن من اقارب المتوفى • ونصت المادة ٣٥ على ان مخالفة ذلك يعاقب عليها بالغرامة الى عشرة جنيهاً

ولاشك فى ان الطبيب الذى يخالف قانون المواليد والوفيات

الجديد فيجربى التشريع بغير رضاء ذوى الشأن ، يتعرض للمسئولية الجنائية بالتطبيق على المادة ٣٥ وهى تقضى بتغريمه ١٠ جنيهاً : كما أنه يمكن أن يكون هناك محل لتطبيق المادة ١٦٠ من قانون العقوبات وهى الخاصة بانتهاك حرمة المقابر ، على اعتبار أن اجراء التشريع فى هذه الحالة يعد انتهاكاً لهذه الحرمة فإذا لم يكن للمتوفى فى المستشفى أهل بأن كان من أولئك المنبوذين المهجورين الذين يموتون هناك بغير علم من أحد ، كما يحصل فى كثير من الأحوال ، فقد جرت العادة أن يجرى عليه الأطباء التشريع بغير ما اعتراض من لوائح البوليس ، وكما يقول يوميرول ، فإن المرء يرجو أن يكون هؤلاء التمساء قد لاقوا للعناية الواجبة حتى ساعاتهم الأخيرة ، وأن لا تكون يد الاجرام لو الإهمال قد دفعتهم الى الموت بعمل أو بالامتناع عن عمل ما ، تحت تأثير الشهوة فى اجراء التشريع عليهم بدافع الفضول العلمى

على أنه يبدو أن الافتصار على هؤلاء المناكيد لا يكفى لإيجاد العدد الكافى من جثث المرضى للتدريس عليها للطلبة . وقد شكوا ذلك أخيراً مدير جامعة القاهرة ، وكتب الى وزارة الشئون الاجتماعية بطلب منها أن توافيها بجثث المتوفين فى الملاجىء التابعة لها من ليس لهم أهل معروفون فطلبت الوزارة منهم موافقة النائب العام على ذلك . وكتب مدير الجامعة الى النيابة يسأله الموافقة . واجاب النائب العام بأن سلطة النيابة فى اصدار الامر بالتشريع مقصورة على الاحوال التى تتطلب فيها مصلحة العدالة هذا التشريع . كان تكون هناك جريمة او شبهة جريمة . اما ما يتجاوز ذلك فلا شأن للنيابة به ولا سلطة لها عليه .

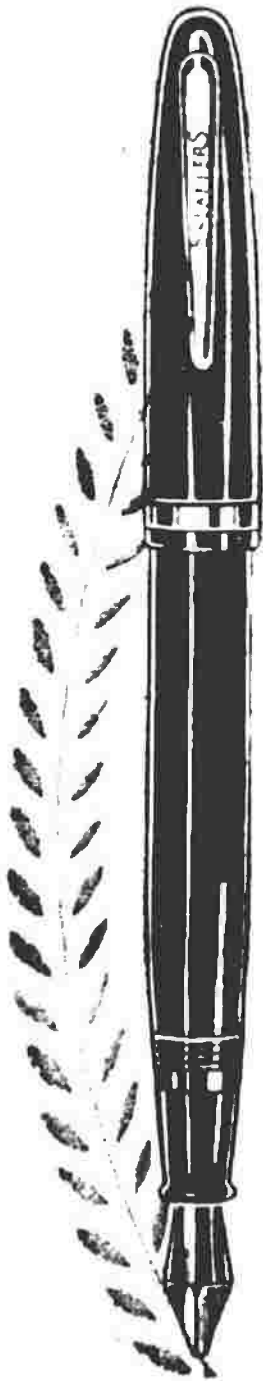


شيفر

SHEAFFER'S

روبر

جمال - إتزان - أداء
كل ذلك بثمان معقول
شيفرز يدو واصحاح كل
خبط به دون أدق شك!



٢,٥٠٠

قلم بياض
١,٨٨٠
قلم بياض
١,٨٨٠



كرافتمان

أبدع قلم بأقل
ثمان، القلم النموذجي
للطلبة الذين ينشدون
الكتابة الممتازة.

الوكلاء الوحيدون شركة ستاندر ستيلشري
القاهرة: ٣٠ شارع عبد الحفيظ شروت. تليفون: ٧٦١١٦ / ٧٧
فرع "ب": شارع فنواذ الأول
الاسكندرية: ٦ شارع طوسون. تليفون: ٢٤٩٢١
٥٠١٩٧